

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
کتابخانه مرکزی
کتابخانه تخصصی
کتابخانه عمومی
کتابخانه تخصصی
کتابخانه عمومی
کتابخانه تخصصی
کتابخانه عمومی



کتابخانه مجلس شورای اسلامی
کتابخانه مرکزی
کتابخانه تخصصی
کتابخانه عمومی
کتابخانه تخصصی
کتابخانه عمومی
کتابخانه تخصصی
کتابخانه عمومی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
کتابخانه مرکزی
کتابخانه تخصصی
کتابخانه عمومی
کتابخانه تخصصی
کتابخانه عمومی
کتابخانه تخصصی
کتابخانه عمومی

بازدید شد
۱۳۸۴

بازرسی شد
۶ - ۱۷

۹۷۹۷-۲

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتابخانه مرکزی		
مؤلف: علی القزوينی		شماره ثبت کتاب
موضوع: تاریخ		۸۶۲۲۵

۲۸۷
۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
کتابخانه مرکزی
کتابخانه تخصصی
کتابخانه عمومی
کتابخانه تخصصی
کتابخانه عمومی
کتابخانه تخصصی
کتابخانه عمومی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
کتابخانه مرکزی
کتابخانه تخصصی
کتابخانه عمومی
کتابخانه تخصصی
کتابخانه عمومی
کتابخانه تخصصی
کتابخانه عمومی

[illegible][illegible]

بل قد يقال الفاضل بجوابه ان اخذ الاقوال بوجه واحد ولا يعلم فيه خلافاً كما تضمني وتلف غير بالتحقيق فليست من تلك بعد المبدأ
 لا تخطئ بنفسه كسائر الالفاظ التي جامع منها مجيب والحق وقد اتفقوا للاصلاح ومثله بالانكشاف لا يعتبر للعلماء الموجب فانه
 ان كان معنى الفاضل اخذ الاقوال ويرجع بين كلامه ما بين الاقوال من اعظم افعال الفيلسوف وعلى ذلك الخلاف فلا خلاف الاقوال
 سوا الكبير مع الاقوال من غير من الحرف فان العلم بالكيفية لا مخالفة الطبع وهذا الفرق اعظم اولى جوانب التقاط الكبير ومن العلم
 فان القسم من القاطع المخرج من الحضانة وهو غير معتد به الصغير بل لا يصدق التقاط الكبير بها كما لا يفهم بخلاف ذلك المالك فانه جسيمة
 المالية لمصلحة فانه لا يكتفى بها العلم كما لا يفهم من التقاط هكذا هذا كما في من غير من العلم القاطع الكبير كما لا يفهم من التقاط
 جائز بل واجب نظراً الى اخذ الفاضل العقل المحمدي وعدم العلم بالحق من احد المال لا يتغير فلهذا ان كان لا لا فاعلم ان احكام
 التعريف فليس فقهاء انما قربت ظاهراً القاطع المالك الكبير وان لم يكن الا في بعض وجوه الاستصحاب كما في السيرة بهذا التقاط
 مع سائر الاسماء فان الخلاف نادر فالعلم في مقابل العلم ان من الاسود الفقهية وتكون احكاماً ما علم التقاضي منها
 الجزاء التقاط فان في بعض الاخذ عدم الفرق ما في العلم كما ان كان الاخذ ما منظم ثم كل التقاط في العلم ان كان
 احكاماً ما لا فاعلم ان من العلم ان كان معطياً كان له ان يتكلم بعد التعريف وهذه السببية غاية من غير
 بل في علمتها ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم
 الاجابة بل لغير ما في العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم
 بل الصريح الاول ان من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم
 وبغير شرايط من علمه كدعوى وهذه الاشكال كما في العلم ان من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم
 مطابقاً في علمه من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم
 للعلماء المالك انما لا يخطئ الا في العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم
 الاول ان من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم
 في علمتها ان من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم
 المحقق في الاسماء ان من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم
 الجواب في العلم ان من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم
 في العلم ان من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم
 الراجح علمها ان من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم
 كلاب العلم ان من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم
 هذه فليكن هذا ان من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم
 ان من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم
 لمعلم العلم ان من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم ان كان لا يتغير من العلم

رشيد مفتي جدي اماما ملوقا من اذان ولا يترى الا انما كانا جميع قريبا من اذان امور القبط بعد من العشاء والافاق انما
 ونحوها لا ينافي ما علم من ان القبط سائرون لا يولدوا باية اقليم او الموضع ولا يصح القاطن العبد ولا يترى خلافه فاجاب لا
 من ارضه وحقه وحقه فلا يتبع الحاضر انما علمه الجماعة من حيث على اختياره انهم للفساد العاقله ومنعده وحقه
 بل الصريح لا في لفظة الا مصاف الخلق ما يات في النقص من احواله ولا يترى على احواله ولا يترى على احواله ولا يترى على احواله
 من الاصل الحرك والاذن لا يتبع الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 فانه لا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 مشكل بعد نقل حكم التمسك به ومما في الاذن لا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 القبط حقيقه في الملك ما يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 عقد البيع والامانة والافاق لا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 بالضمضان الما كان في القبط لا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 لم يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 ليست مما جاز منعت الخلق ولا تعلقها بما يحتاج الى المال من حيث لا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 حكمة الصدور من الملك ظم كمن اجمع في السلسلة لعل الملك من الظاهر ارجاع في القبط حكم القبط لا يجوز عليه تعلق الا
 ولقطة العبد ينطق بوجه تمساق الكلام في الاشكال فقال جليل الاعمال الشارح بعد ما نادى في شدة رجوع الاعمال على الفهم
 فعلق بالمؤيد وبه اذنه اجمع ولم يخدم واذا لا الاشكال في ذلك لا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 عليه بل لا هذا ان بعد الاذن لعل العمل بقضاء ومنع التمسك به لا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 باذن شدة لار الحاکم او يكون الوجود كذا ما يات في الاذن لا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 ابتداء على القبط حقيقه ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 فيما ذكره من الكتب والادب ان الما لا يستعاب بالاعمال ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 تبع ذلك انما في البعض انهم ياتون وان في زمانه لا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 الما لا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 لم يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 معلوم انهم من جهة بالاختلاف لا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 على ما علم عليه كذا في رشي على القول المصدق فقله بان النافع هو الحاكم والقبطه ما يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 في الاذن على الملوك الصغر على القبط لا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن
 الصغر لا يستعاب بالاعمال الصغر وفي السبل لا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن ولا يترى الا بالغير وهو له اذن

[illegible]

المؤمنات لا يحد منهن في القلعة - فقال
لقد تعرض لها فانك انما من غير المؤمنين
لما صدمتها حين بلغها والى الجوف
اياكم والى القلعة فانها من المؤمنين
وهي مني من غيري من غيري مني

۹۷۴۹

۱۰

الذين اذعنوا من اهل القبلة مع حويل
الذين اذعنوا من اهل القبلة مع حويل
منعطف من اهل القبلة مع حويل

١٢١

فقد اخرجني من كل موضع فلهذا ذكره ان هذا ما
انقطعت اقله ان الله اعلم بقرينة
لان وجهه في طاب والذبحه بها
والله اعلم بقرينة الله اعلم بقرينة
الذي هو الله اعلم بقرينة الله اعلم
له فلهذا ذكره في باب من فلهذا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible][illegible]

على تقديرها كذا هذا هو الحق والاصل المستلزم لاجلها في ذلك لا يرد في الإحكام إلا ما يقع بالذليل ويجوز أن تعدد العمل على تقديرها
على تقديرها ليس مآل عليه ولا يوافق الأصل على ما كان في عبارة ذلك ولا على الجواز في العمل بالذليل إنما هو قبل التمسك
بالعمل ولا في النسبة فافهم من العمل استحقاقه نسبة الجواز الأصلية لا ينافي من طريقه لما كان في الحقيقة يستحق لما كان
نسبة الجواز الثانية ولو حصلت الضالة في ذلك لكانت جواز العمل كغيره من الجوازات العينية إلا أن نسبة الجواز
وجب وعملها إنما كان في الحقيقة التعلية بينهما وبغير كونها أصالة شرعية إلا أن لا يكون أحداهما فكانت غصبا فيجب فيها الغص
ولا في الحقيقة التعلية بينهما إنما كان في الحقيقة التعلية بينهما إنما كان في الحقيقة التعلية بينهما إنما كان في الحقيقة التعلية بينهما
أن باخذها جعلها فيبقى قال هو ضامن فإن لم يوافق باخذها جعلها فلا ضامن عليه ففهم من العمل على تقديرها
بالذليل في خبره أن خبره في أخذ العمل إذا كان يمكن أن يكون الفرق بين القسمين للقياس على خبره في العمل مع أن خبره في العمل
أخذ العمل على تقديره ليس من مدعيها كذا يمكن أن يكون للقياس على الأصل في الغصب فيجب فيها العمل على تقديرها
فله فهو غاصب إذا لم يوافق في ذلك المالك في الأصل وإن كان الشئ عليه مقيد بالبيع واشتاء القيد بوجوب اشتاء القيد
فتم جعله كذا البيع على ما كان في العمل في خبره في القسم الثاني في الخبر ومقتضاه عدم وجوب العمل بدونه البتة
فم خبره في البيع أو في سواء عرفه الإتيان أو لا وسواء جعل المالك في العمل في البيع أو لم يجعله وان لم يقيد البيع في
في حق وقال جاز من الإصحاب بان من ماله العبد أو العبد استحق من غير شرط وفي عبارة ابن عمر إذا لم يجعل من الإحصاء
في البلد في حق المحقر والتم ذلك فلو لم يولد جعله غير مدعي كذا من ربه فيكون قد شئ في خبره في العمل على ما كان في العمل على تقديرها
فم خبره في العمل على تقديرها في حق المالك في الزيادة والتمتد في خبره في العمل على تقديرها في حق المالك في الزيادة
في الذكر حيث أن الأصل فيها الإطلاق في مقام الأثناء وما لم يرد في الشيء أو لم يرد في خبره في الزيادة في خبره في العمل
أن كان ناقصا فلا يجب على العامل خبره في العمل من خبره في العمل من خبره في العمل من خبره في العمل من خبره في العمل
فم خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
العامل وهو هنا يعلم جازاه الجاهل في علمه بوجوبه وقوام الجواز في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
التمتد في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
عليها معا العرش كما هو عليه في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
في المثال الرابع هذه هي الأنكحة إذا أنكرت مبنية معصية لا مجال فيها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
الشيء ونحوه أن قال من أجل أن المثل في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
وكن شرط التعيين في العرش كما أنكرت في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
حاصل ما يبين بعضه في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
كما قاله في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
فان اعترض غير واحد منهم المحقق في مع ما ذكره في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها

نحو

أن الشيء جعله في العمل لا ينافي إذا أخذ في مصر وإن أخذه في غيره مصر فافهم من العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
وكذا لا ينافي من خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
على الفضل كما أن الشيء في ذلك لا ينافي في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
أصل الاستثناء في المثل في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
العمل ليس في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
بعضها أو غائب ففهم من العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
ولم يرد في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
في الخبر في الخبر في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
الاستثناء في المثل في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
وكذا في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
مصر من خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
فيها ونسبة ثقل لما في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
معداة لسياسة وقد كان في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
ففي خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
الفرق في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
بالخبر في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
فلا تأن في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
شكوك في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
فقد قال في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
فم خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
فلا يبعد في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
والفصل في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
فلا ينافي من خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
سيما في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
فلا ينافي من خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها
ففي خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها في خبره في العمل على تقديرها

وكانت من الكفاية والقبول في أوله من القدر من الماء الذي فيه
وكانت من الكفاية والقبول في أوله من القدر من الماء الذي فيه

والله اعلم

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

مجلس شورای عالی
وزارت معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه
در محل اجتماع

الموتى

مجلس

على تلك الحافة اذ العصفير على بزاوية وياخذ المثل الاظهر اذ كان السقف والحيث كان له ان ليس هو
 قال وقد انحصر بين هذا الخد ومن جميع ما ذكره يظهر ان راسات القيتان خلافه فوجب قبول المثل في غير مكان
 الضرب اوله خلاف العصفير فوجب حملها الماذن الصانع مع وجه الفرق بينها ولولا تلك البنية الذهبية
 في ذلك الا ان البنية في البنية من سادات القاصيص في وجهه فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته
 القربة وان كانت شظية حصل الثواب كما في بركة عذبة انهم وعدوا لان القربة وان لم تستطع ولكن العدوان مانع
 التعصب ان يترك من دون وجه من المثل حيث انما لم تستطع العدوان في العصب ليس من ماضية العدوان
 عدوان من قصير عما كانت النهر من المنكر واستحقها بالمال داخل العدوان وعدم الاحتمال الحرام وجهه فيضيل في
 العدوان وعرض ولولا تلك البنية في البنية من سادات القاصيص في وجهه فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته
 لا الخطيئة فلا يولد عدم الاعيان بل في الاعيان لمساكاته او جنتها فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته
 بنية من طرف الربا حيث ان الماخنة في مقابل الصنعة زيادة مثل ذلك زيادة بها وذلك فيضيل انفس النهر من المنكر
 والبيع كما في قوله لا يولد عدم الاعيان بل في الاعيان لمساكاته او جنتها فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته
 النقص اما العوض في مقابل الماخنة في مقابل الصنعة زيادة مثل ذلك زيادة بها وذلك فيضيل انفس النهر من المنكر
 البيع والتعدي بما في المعاداة في البيع من حق مع تعدي به بالعداوة فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته
 في الربا فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته
 وجهه فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته
 فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته
 والركب من الماخنة في مقابل الصنعة زيادة مثل ذلك زيادة بها وذلك فيضيل انفس النهر من المنكر
 اجازته في القيمة فلا وجه للربا او غير ذلك من هذا القبيل كما في البيع من حق مع تعدي به بالعداوة
 كما في البيع من حق مع تعدي به بالعداوة فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته
 فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته
 ان في الربا من غير وجه فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته فيضيل انفس النهر من المنكر
 اما في ذلك وقد بعد ذلك انهم ولو انهم من السهم فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته
 او في البيع من حق مع تعدي به بالعداوة فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته
 ان في ذلك وقد بعد ذلك انهم ولو انهم من السهم فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته
 على شيء فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته فيضيل انفس النهر من المنكر وليس من شهرته
 الاستصحاب بعد استصحاب الاجماع وسائر الاصول في الحكم بان المال لا يملك ولا يورث من المال في ذلك
 قوله وعدم ما ذكره من معلقة المانية في ذلك واستغفر من ارباب العلم ولكن المبالغة في انفسهم جميعا في ذلك

مواظبات فان القابل لا يبرهن نفسه على فرق عند الاستعداد وادرس ان كان منقول السابور بما هو منافع نادر فانما هو
 المتوسط وليس انهم من اجرة المثل الا اجرة مثل المعتاد ويداظر الفرق بين العمل وبين الصانع المثلثة الاجرة
 وحاصلها ان ليس لصانع فيه الاستعداد بالادرة او بالادرة على مستند اليها والادرة على مستند واحدة فيجب
 اجرة الادرة لانها اجرة مثل هذا الشخص كما يظهر انهم ان يحصل العلم الحاكم بانهم لم يغيبوا ليعمل شيئا الا جعل
 الا على الادرة وجب عليه العمل بمقتضى علمه فيحكم بعدم الاجرة في الادرة والادرة في الادرة والادرة في الادرة
 وتبقى ان لا يربط في الاخرين لانها اجرة المثل في حقها وانما الكلام في الادرة وقد مر في نقد المنافع على المستند
 ضمن الزيادة على الشفع بالانقراض من اجرة العلم وهو ما يقع ويجوز العبد المصنوع فقتل فضايا فقتل الغائب
 اعطى القيم على قولنا وجبته يوم الغصب كايوم وجبته على التقديرات ان يضمنونه فليس في حال الجناية فيفسد على
 نفسه من شاق فاما ان مات بقضاء ومن الله ويجعل عدم العلم لا يفيدهم الشئ وانهما الشئ فليس في ذلك نص كما
 في المتن في الفرق انهم وجدوا ان العبد لا يماهون حشا انما قل لا من حيث انهم مضروب في حق الاصل وسائر ادلة
 ضمان المضروب مع سلبه وكان الحال لو استقرت في الدم ولكنه على التقديرات يحكم على الغائب فيجب عليه القيمة
 في الحكم على الغائب اليه على ذلك الدم استقرت في ادلهها وكان حاشا ليعمل على ما قبل التسليم ولو علم وتراجع
 الشهود او اظهرها لغيره اقرى لا يبرهن عليه الا اذا علم كونه تفصيل بل لا يحتمل سقوط حق من الغائب
 لاستناده لا تقصير كشد الفقد وان ضعف وهل يجوز للغائب اقامة الحجج وجهان اظهرهما الادراك للمنفعة
 وضمانها من نفسه لا يستدل من المالك والافق الحاكم او العلم ولو جرح على الفرق فاقضى في الغائب
 الارش وهو انفس من العبد فذلك دون ارش اليه مثلا لانها ذهبت بسبب غير مضمون ويجعل ارش اليه
 بها من دليلا لهما من كرامة النفس واكثر الارش من ارش الكل وادى بها به اوله الارش وان وهو الاصح كما
 بل انما ندع ذلك موقفا الى الاجماع ومضى في المتن ومن لم يكثر انهم عند ذلك من قرب الكلام بين هذه المسألة
 غريب سيما الدليل من انهم جاس من النفس بل في اصل الارش من انهم يملكون لما يقضاه اسم وكذا لا يقتضيه حجة
 لا السبب للاصل وكذا لو اراد في يد الغائب فقتل في يد المالك فان رجعت القيمة فالام للبعد فخرج الاضاحات
 المتكثرة جازية هنا انهم ولا تلافق ويجعل عدم الفداء في كلتا الصورتين فقتل في يد المالك وعدم حجة سبب
 من قبل الغائب ولا من قبل اليه ولا في غيره بل من قبل نفس العبد وانه ليس بسبب سببها الا انفسه بل لا ي
 فيه من مباشر لقتل وهو الولى والحاكم الغائب لان الجاسرة لما كانت هنا جازية بل في الادرة واجبة فلا تكون مضطرة
 فيعود الفداء الى السبب لان الضرر وغير المضمون اذا اجتمعا فالرجح الاول وكان السبب اقرى ولو قصير زمانا وساقا
 فقتل او قطع في يد فداء الفداء على الغائب على ان يثبت ما ذكره فضاها الجواز فيجوز عدم ظفر السبب في دفعه
 من القتل ولا سيما لو كان لولي اقامته على العبد فانده عليه فقد سلم من ورجعته لاصولهم ظفر السبب في دفعه
 فقتل الفرق بينه وبينه شلوو فالتعليك من اياه وان حاقق فهو تقدير واقعا ونقص هذه وضحة في الاظهر فاما

تقوى

لحق وكذا الفداء والفرق في جميع جنس الفداء على عدم الفداء عند الاستعداد فان منشا من الفداء ان كان عاقل المالك
 لو حصل له الحذر هو ما قابل مقدمه لا بد لانا نقص من القيمة وقدره ان اراد الحذر منهم وذلك يجرى من قبله ان يجرى
 والمالك عدم الفداء في كافة تقوى انما هو وكذا الاستعداد لولا انفسه على ريد او يرق في يد الغائب فقتل او قطع في يد
 المالك وهذا يرجع من جرحه انما هو الاصح الفداء في كافة تقوى انهم ولو اراد في يد مائة يد مائة من حرة على من
 الارش من نقص الما من الارش في يد المالك في كافة تقوى انهم ويجعل عدم لان استحقاق النقص لغيره
 فيكون هذا من قبل يقول السوق واختلاف الرغبات مع ان الموت كاشف من انهم لم يكن في الواقع من هذا المالك
 فيكون استعداده النقص جبايا لا واقعا ولا لادلة في النقص الجباية عدم الاضاح اذا اكتشف الواقع فيدفع
 وان كان الاول اقرى وكذا لو اراد من ريد او ساقا فقتل او قطع في يد المالك في كافة تقوى انهم ويجعل عدم لان استحقاق النقص لغيره
 من قيده عاقل يد من مائة سببها في يد المالك في كافة تقوى انهم ويجعل عدم لان استحقاق النقص لغيره
 في يد المالك في كافة تقوى انهم ويجعل عدم لان استحقاق النقص لغيره
 استحقاقا لغيره في كافة تقوى انهم ويجعل عدم لان استحقاق النقص لغيره
 لا في الاول ومنه يظهر ان ما ادركه عليه من ان هذا الظن ليس به لانما كان ذلك مع علم المشتري بالمال فلا يملك
 في عدم الاستحقاق لان العلم بسقط الجباية بانها من اصل ثبوتها وان كان مع عدم فلا اشكال في الاستحقاق فانما
 في ما من من زجر النظر الى اصل الجباية واستحقاق الارش في الجباية وقد عرفت ان لا يلزم جرحه في جباية الجباية
 ثم تحقق انهم قد تم على ما عرفت ولا يملك في الاستحقاق في كافة تقوى انهم ويجعل عدم لان استحقاق النقص لغيره
 من جرحه في يد المالك في كافة تقوى انهم ويجعل عدم لان استحقاق النقص لغيره
 ساقا سقطت الجباية واداه او الفسخ ان لم يثبت في منها لا ان كان المضروب في استحقاق جميع القيمة والمالك في كافة تقوى انهم
 في النقص في كافة تقوى انهم ويجعل عدم لان استحقاق النقص لغيره
 القيمة في كافة تقوى انهم ويجعل عدم لان استحقاق النقص لغيره
 به من كونه الجباية على اوطا لان حدة الجباية من العبد انفسه في كافة تقوى انهم ويجعل عدم لان استحقاق النقص لغيره
 المالك ولو لم يجرى لولا ان الجباية على يد المالك في كافة تقوى انهم ويجعل عدم لان استحقاق النقص لغيره
 به من لادلة في كافة تقوى انهم ويجعل عدم لان استحقاق النقص لغيره
 او يثبت به هو الجباية على يد المالك في كافة تقوى انهم ويجعل عدم لان استحقاق النقص لغيره
 والادرة وجوب القيمة في كافة تقوى انهم ويجعل عدم لان استحقاق النقص لغيره
 انما هو كونه مقدمه للجباية وهو لفظ وحفظ الجباية على يد المالك في كافة تقوى انهم ويجعل عدم لان استحقاق النقص لغيره
 على الواجب وانما لا يجمع كانه في القصاص وان لا يوجب على الفداء بل في الادرة لاستحقاقه من المالك في كافة تقوى انهم
 حفظه لانه لا يكون اشده من حفظ نفسه وبما ذكرنا يظهر انهم المص بقرن الا انهم على الغائب منهم كما هو في

فانما هو
 كونه من
 الجباية
 على يد
 المالك

از او نقل این کتاب را بنفعی که ایامی که نام است از این مردم و با این کتاب و این
سهم تو را شکر خدا را بکنند

سم عدد التمام القيم
المعتمد الثاني

المبحث الثاني

[illegible][illegible]

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ
وَلَا يَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ مَوَدَّتَهُمْ سُبُحَانَ اللَّهِ الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيُخَوِّفُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

أول ما ينبغي عليه من العمل في هذا الشأن

حرمینہ کافرہ و الاصلہ۔

[illegible]

غفرلہ

بسم الله الرحمن الرحيم

سقط شفقتي إلا أن تفعل هذا الحسن والى الله العفو ترجع

[illegible]

۹۳ و از انیسوی

مستشار اسبق

[illegible]

۱۰۰

✓	Q
---	---

[illegible]

بل يفتي استقامه بحاله السابقه
فورا بغير التفتيح

الحق

فان كان مذهب كل من قال بالثبوت وجوده لا يخالف ط الارض واجسادها الا بالدرج فقط وشبهه عدمه فانه لا يخفى في الحق
 بين هذه الشرائع الاربع حول الادلة على مخالفتها لاختلاف هذه الشرائع انما ينزله في
 ظاهرها الاصلها الاسلام احكامها احكام واجبا مستقلة فغير ان يكون فيها هذا الحكم مع انه في غيره من النسخ صحيح فبذلك
 مرة الجهاد والى ذلك الامام اول ما يلاحظ من انفسهم فغير ان لا يتصور في هذا الحكم بانه صلاصلا من صلاح المنفعة من غير ذلك
 فبذلك من غير ما وجد في طه من ذلك فغير ان لا يتصور في هذا الحكم بانه صلاصلا من صلاح المنفعة من غير ذلك
 احيا ذلك احد بدونه انما لم يكن في الاصل من اوجبه القبول للامام لا من غير اوجبه الجهاد مع زيادة القبول في ذلك
 وعلى الخلف من سبيل ولكن قد قدم في الحق في جميع الاقسام فغير ان لا يتصور في هذا الحكم بانه صلاصلا من صلاح المنفعة من غير ذلك
 في غير القبول في هذا هو الاصل في كل ما يجرى له من منفعته فالاولى على القبول في حق من اوجبه حكمه والتمتع من غيره فانه
 اولها الامام او نائبه من المنفعة فالامام احياها كالقادر ومنه الجمل هو التفرع في جمل اوجبه جملته في الشريعة المذكورة فانه
 الجمل او جملته لا يخفى في هذا في الحقيقة وعلى فليس لذلك انما هو من بل في الحق لا يبع الاطلاق في ابع الشرائع في
 ثم قد مر بان كونه البند ولباطل الاختصاص وما عاين من الشرع فانها اذا لم يعلم سببها وانما اذا علم ان البند يترتب عليه
 ولا موجب في غيره فغير ان لا يتصور في هذا الحكم بانه صلاصلا من صلاح المنفعة من غير ذلك
 اولها من الناس من لا يفرق بين اوجبه الجهاد ووجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 اخر من الناس من لا يفرق بين اوجبه الجهاد ووجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 وانما في جميع بينهما يكون هذه هي الدور والبلد وانما في جميع بينهما يكون هذه هي الدور والبلد وانما في جميع بينهما يكون هذه هي الدور والبلد
 ويكون ان كان لا خلاف في كونه اشترط عليه ما في الايجاب الا لا يركن في سبب الاختصاص به صاحب العاقبة بها اجماعا على ان
 الحق في ايجابه لا يفرق في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 فلا يملك الايجاب في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 ومن لا يملكه الحق في اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 مسلم في دعوى من صاحب العاقبة وهو كذا في صلاته فالاولى في ذلك بالاستعانة بالاشياء استعانة بالحق في حق من اوجبه الجهاد
 واستعانة بكلمة استعانة بالحق في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 لا يرب في دعوى من صاحب العاقبة في انقطاع ما يملكه العاقبة وعلى فغير ان لا يتصور في هذا الحكم بانه صلاصلا من صلاح المنفعة من غير ذلك
 لم يكن من حق الخلف في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 العاقبة وحق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 الحق مع ان يكون لا يملك في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 بناء على ما في الايجاب الا لا يفرق في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 فكان او يملكه او يملكه في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد

فان كان

الوجه والبلد لا يشهد به قوادحهم بنعاس تلك الاطلاقات ولذا يتجلى في الحق عظم الاختلاف وليس يحسن التبعيه هنا ما ذكره
 في جميع الجمل متبعيه الامور غير انما في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 حكم الاجزاء في ذلك حكموا بطلان البيع ما يملكه الطريق اما بالطلاق البيع كما مر من ثم ان يذكر الطريق في الاموال بل انما هو بالبيع
 في ذلك لا في الجمل الجمل تابع البيع والحق تابع البيع وقد مر في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 شحنا الشفعة ما يملكه في الطريق ولا يملك في الاصل الا في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 فله يوجد في الطريق واجب بيع المدينين بانه لا يشترط في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 تلك ببناء الذي له في وجوده في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 في بيع الطريق مستقلا في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 بالبيع في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 عليه وجوبه على من يملكه في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 بل في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 استعماله في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 فليس في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 ذلك في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 من حدوده من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 انما يملك هذا الوفاء لا يملك في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 لكن في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 ايجابه في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 الا في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 من القوم في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 من البلد او القرية الا الخارج والمخرج والمقار وغيره في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 رده في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 من يملكه او يملكه في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 العاقبة في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 على ايجابه ما ذكره على من يملكه في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 بل في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد
 وجعلها في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد في حق من اوجبه القبول في حق من اوجبه الجهاد

فان كان

میدان
کتابخانه

تاریخ ہندوستان

روایہ ایضاً کہلا بہ

10

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

242

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

المجلد الثاني

[illegible]

10

[illegible]

وحيث انظر الى الامانة التي هي في كل شيء
وحيث انظر الى الامانة التي هي في كل شيء
ان الامانة هي التي هي في كل شيء
ان الامانة هي التي هي في كل شيء

[illegible][illegible]

جميع قوتهم احتمال ثقاء العباد لا امر
 في البيع عن تصفوه
 طوائف العباد

لا يرجع جميع المتساوي من غير اختلاف العزيمه فان كان الواجب على المخرج هو التسليم فهو ممكن استيفاء المقتضى واما ان كان على
استيفاء هاهنا وما ذكره من قبله فلا بد من الاستيفاء فان لم يكن ذلك ان هذا ما هنا كانت الاجارة في الدنيا وسر على المخرج
والا لم يصعب فيه نظر وقد زاد في ذلك اما كانت محض مخرجها بغير معينة فذهب بها الى بعض الحماة بل انهم ذهبوا الى ان كل من
عمل الخلف المصروفه في الوجوب على المخرج كانت الاجارة في الدائم وعلا ذلك كانت معينة واولا نقل المتساوي الى الذين اخرجوا
طرف الفدية والعجز الى الاخر فغير الحكم فيها فيجب ان يكون العاقد اذا كان في ذلك من العدة الحقة فها هنا مبيعة
انهم حكموا العادة فلا يمكن الاستصحاب على المخرج عند وجوبه له ما سجد انما هو الجبل وهو المصالح في قضاء العادة اذا لم يتجاوز
العادة للاسهال واليسار ومن ما يمكن عمله عليه كصلوة التاخذ في الاكل والشرب قضاء العادة في القامرين والواستامر لعقبة
بغير العين التوبة كذا القامرين من كمالهم لله تعالى سواء كانت التوبة بغيره من الوجوب او غيره واحدا وتعدى في وجوبه في الشايب
في العادة المصروفة اما بالزمان كركوب يومه في الاخر وبالكس كركوب يومه في الاخر وبالكس كركوب يومه في الاخر وبالكس كركوب يومه في الاخر
بالسوية ان العدة في الاستيفاء لا يخلو ما سجد من الخلف وان استاجر قبا جميع التوبة بغيره من الوجوب مصروفة اما
كان يقول استاجر قبا يومه ويورث الا فخلو في نيات السرا تعطيل في الوقت في القامرين فيجب تعيين اول الايام ما هو احد من
الغز او ما هو اخر كاستاجر قبا في اخر يومه من الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
ما خلفه من قبل وان استاجر قبا في اخر يومه من الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
شوا على التوبة او التوب من غير ذلك انما هو في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
بعضهم على بعض في وجوبه في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
فحينئذ كاهن كره انهم مع ذكر الجنس لاختلاف الفاضل من الاجناس فان العمل مثلا بغير سبعة ما خلفه من التوب واجب لاختلاف الايام
والغز بغير يومه او اخر من الاجناس مع حاشية في زيادة الحفظ وقد كان العمل على ذلك وانما هو استاجر المصلحة
فليس في الاخر بغيره من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
منه الرجوع الى التوبة في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
الغز كاهن ان لا يكون التوبة على اسوة الاعمال والاولى في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
بها شاة في الارض فيما باله كاهن ستم عتق بولس من المظنة في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
فقد وجبنا والواجب في غير المظنة في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
العقد بالبركة في عقد اخر وفي الدائمة على الطرف في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
الاخر في وقته من هذا الغز في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
لا بد من النظر من هذا الغز في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
الائتلاف على الطرف والمظنة في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
انهم من غير المظنة فقط لعدم مغر الكون في الشايب انهم في الواستامر في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام

او في سنة

او في سنة

هذا هو الوجه في وجوبه في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
هذا هو الوجه في وجوبه في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
هذا هو الوجه في وجوبه في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام

او انما هو وجه في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
كأن من غير جنس المظنة لاشفاء الغز بذلك وفي ذلك التمسك لغيره كلف فيسبب لكل الكل انما ان يكون المقصود لكل
بذلك اجارة الطواحي في كل بلدة وقته مستندة وانما تقع كثيرا من جهد الا ان تعيين جنس المظنة في العقد
شبه احد في طواحيه معطلة ولكن يتقيد في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
مع تعيين المدة والعمل هنا خصوص بالبناء وقدره بالبناء في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
وغيرها فالتدقيق في ما اذا استوجرت معة معينة في بناء اصل البناء في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
ان تقع وقتا لا يحتاج اليه لوجوبه من غير معة معينة في بناء اصل البناء في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
لوجوبه في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
مثلا في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
بعضهم واحد للديوب والبعض المحض في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
ومع جناح الزمى معناه الدكواب ودون في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
الدكواب والشاء اذ هو في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
العمل على الدكواب في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
كانت تلك مع ان ذلك في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
وقد انظر في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
ففي كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
العقود باسناد الاعمال في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
بتعيين جميع خصوصية الصفات البه فلهذا الاعيان المتساوية في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
الباية على كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
اسما لا تضافه في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
ومع ذلك لا يفسد في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام
التشخيص في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام في كل من الغز من غيرهما من التوب واجب لاختلاف الايام

ش

[illegible]

الحجج من فضل الجود في الجود

عبدالمجيد

على الوجه وهذا الحد الذي بين الأرض لها وقته والحد الذي بينه وبين موضع المارة المارة واستقرها استقرها وطريق منزهة المارة
ان يوضع الموضع على الحدين باشارة القيمة الجارية بها واما الحد الذي بين المارة والحد الذي بين المارة والحد الذي بين المارة
والحد الذي بين المارة والحد الذي بين المارة والحد الذي بين المارة والحد الذي بين المارة والحد الذي بين المارة
بذلك ما باعتبار القيمة وهو شرط ان كان عند المارة المارة بعد الارض من قبل ان يتم ذلك فليس الموضع المارة
موقعه بالحد وعدم تحلل المسقط وذلك ان القيمة قد رافقت المارة فانها لا تكون في غير الزمان المارة لان الزمان
الغني بالمارة فلا يجوز ان يكون له قيمة فانه لا يمكن ان يكون له قيمة فانه لا يمكن ان يكون له قيمة فانه لا يمكن
على المارة كما في روضة الفناء المارة المارة لانها لا يمكن ان يكون لها قيمة فانه لا يمكن ان يكون لها قيمة فانه لا يمكن
ان يقع ما يقع فلا يمكن استعمالها في غير الزمان في ذلك لانها لا يمكن ان يكون لها قيمة فانه لا يمكن ان يكون لها قيمة
ما لا يمكن ان يكون له القيمة المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان
لذلك ان العيب كما هو مع الاذن في الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان
الزمن عند الزمان وان يستعمل في المارة ان يكون له قيمة فانه لا يمكن ان يكون له قيمة فانه لا يمكن ان يكون له قيمة
فانه ان جعلت فاما كان في الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان
في الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان
موجب العيب كان الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان
الموضع المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان
المارة باية قيمة فانه لا يمكن ان يكون له قيمة فانه لا يمكن ان يكون له قيمة فانه لا يمكن ان يكون له قيمة
للازمة المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان
الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان
والزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان
كان في الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان
مع الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان
ما يقع من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان
كون الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان
بذلك ان العيب كما هو مع الاذن في الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان المارة من الزمان

کتابخانه ملی افغانستان

[illegible]

فان لم يبق له شيء من ذلك

اشيخ والاشيخ الفقيه ومجرب من التبع وله من تصنيفات كثيرة في الأصول والفروع وهو من فروع الفقه المالكي بغير خلاف
 الفخران الامارة الشريفة الامانة ولا اشتراط في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 فبان عدم الاشتراط في الشريفة الامانة ولا اشتراط في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 يتبع السبل المعتاد والاشيخ من الفروع والاشيخ من الفروع والاشيخ من الفروع والاشيخ من الفروع والاشيخ من الفروع
 فتارة بعد ذلك في فروعهم على الاول وان قوله كون الامانة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة
 الاجاب بغير خلاف فيكون الامانة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 الشريفة الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 شرط في الصفة مع الامانة فيكون الامانة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 في الواقع من حيث استصحاب الامانة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 اخرج من المعنى كانه من تعيين المصلحة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 الزعم بغير خلاف فيكون الامانة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 فيكون الامانة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 مائة الف من امره في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 والاشيخ الفقيه والاشيخ الفقيه والاشيخ الفقيه والاشيخ الفقيه والاشيخ الفقيه
 عند الصفة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 والاشيخ الفقيه والاشيخ الفقيه والاشيخ الفقيه والاشيخ الفقيه والاشيخ الفقيه
 ليس من مقتضات الزكوة والحمل على الفروع في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة
 او ان يكون الامانة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 الواجبة الامانة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 للاستقامة الامانة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 ويخرج التوب الساجدة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 كما ان الامانة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 على الامانة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 فيكون الامانة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 التوب في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 كونه اشرف من التوب في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 الاخير من الامانة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة

ومما لا بد منه في هذه الامانة
 جميع الفروع والاشيخ الفقيه
 يتبع شريفة الامانة الامانة
 كونه في هذه الامانة فيكون
 الامانة في هذه الامانة

فان الامانة

هذه الامانة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 كونه في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 فانه في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 عليها في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 مع ان الدليل في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 لم يلزم في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 الباع في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 الفروع في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 بغير خلاف في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 المصلحة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 الوعد في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 اقيم في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 اذا لم يصح في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 منهم في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 الشريعة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة الامانة
 قد خالف بين الفروع في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة
 ان هذه الامانة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة
 باشقاء القيد في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة
 الشريعة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة
 بموجب القضاء في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة
 اثبات في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة
 وفي هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة
 المستاجر في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة
 المستاجر في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة
 عند اشياء في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة
 المارة في هذه الامانة فيكون الامانة الامانة الامانة الامانة

اور ان کے لئے جو کہ اس کتاب میں مذکور ہے

[illegible]

فان قيل في قوله تعالى
فان قيل في قوله تعالى
فان قيل في قوله تعالى

تقریر

الحقبة
الحديثة

وحسن تعليلها في غير موضع بحسب الأصول فان قلت كيف قد حتمت ان العقود والشرع مع احتمال دخول ما ذكره بطريق بل بوقوعه في شمول
 ترك الاستصحاب لا لازمه وانما يظهر من ذلك انما لا يتصل بحكم التمسك من الغير بل هو ما روي في اصل العمل بل ان ثبت الشخص
 والاشياء لا يخرج بالاصل عن الواقع وهذا بناء على ان دعوى عدم الشرح لا تفي احداهما فان كان التمسك بالشرع والتمسك بالواقع
 المبرر معهما ما لا يجمع صفاتهما فلا يتصل بالواقع الموضوع للتمسك فان كان التمسك بالشرع والتمسك بالواقع مع
 الخلاف بل قد انشأه كان التمسك بالشرع والتمسك بالواقع معهما ما لا يجمع صفاتهما فلا يتصل بالواقع الموضوع للتمسك
 بما يرفع عظم الغير لان البيع مؤلف من اربعة اركان هي اركان العقد والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 ثبتت الجارية لا يخلو من العقد وانما يثبت كماله من اركان العقد والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 القسيل ان مقتضى ان التمسك بالشرع والتمسك بالواقع معهما ما لا يجمع صفاتهما فلا يتصل بالواقع الموضوع للتمسك
 هنا ما كان فيه من صفاتهما عليه ليس بغير ما لا يخلو من اركان العقد والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 المعاد بهما وانما لا يكون التمسك بالشرع والتمسك بالواقع معهما ما لا يجمع صفاتهما فلا يتصل بالواقع الموضوع للتمسك
 املا ولا ان كانا في ذاته فلا يتصل بالواقع معهما ما لا يجمع صفاتهما فلا يتصل بالواقع الموضوع للتمسك
 وسط شيئا من الصفات ووقع ما لا يتصل بالواقع معهما ما لا يجمع صفاتهما فلا يتصل بالواقع الموضوع للتمسك
 فان ضابطها وانما لا يخلو من صفاتهما عليه ليس بغير ما لا يخلو من اركان العقد والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 لاستصحاب حال ما قبل الظهور وشيئا من الصفات ووقع ما لا يتصل بالواقع معهما ما لا يجمع صفاتهما فلا يتصل بالواقع الموضوع للتمسك
 او بعضها فقط كما ان التمسك بالشرع والتمسك بالواقع معهما ما لا يجمع صفاتهما فلا يتصل بالواقع الموضوع للتمسك
 تقبلهم وبما لا يخلو من صفاتهما عليه ليس بغير ما لا يخلو من اركان العقد والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 من صفاتهما عليه ليس بغير ما لا يخلو من اركان العقد والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 لبقاء الشيء وما لا يخلو من صفاتهما عليه ليس بغير ما لا يخلو من اركان العقد والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 حقيقة الاستصحاب لا يخلو من صفاتهما عليه ليس بغير ما لا يخلو من اركان العقد والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 الظهور وان علم من الاجماع غلبت او من العادة فهي مختلفة فانما لا يخلو من صفاتهما عليه ليس بغير ما لا يخلو من اركان العقد والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 كالقاعدة والقانون وانما هي هنا فقط والموجودة في الشيء من الصفات والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 الشامل لقطع ثمة التمسك بالشرع والتمسك بالواقع معهما ما لا يجمع صفاتهما فلا يتصل بالواقع الموضوع للتمسك
 لا تفي احداهما ما لا يجمع صفاتهما فلا يتصل بالواقع الموضوع للتمسك
 القاعدة عدم الجواز ان تكون الفرض وحده لا تفي احداهما ما لا يجمع صفاتهما فلا يتصل بالواقع الموضوع للتمسك
 وانما لا يخلو من صفاتهما عليه ليس بغير ما لا يخلو من اركان العقد والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 الاجتهاد في محل نظر لوجه الغرض لان التمسك بالشرع والتمسك بالواقع معهما ما لا يجمع صفاتهما فلا يتصل بالواقع الموضوع للتمسك
 فاما قد يثبت بالادلة ما لا يخلو من صفاتهما عليه ليس بغير ما لا يخلو من اركان العقد والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء

[illegible]

[illegible]

100

[illegible][illegible]

[illegible]

فما الذي سيجي بعد هذه المدة؟
سكنى قضية الدخا والبزورية

کتابخانه

[illegible]

4

[illegible][illegible]

[illegible]

دستخط

[illegible][illegible]

نريد راسا فاعلم في امرها بانفسه ازيد ولكن لو شك في انما قصدنا لها لدا ولا فتنها بتلك الامر فيكون
 الحكم بالثاني لظن الهد والسلم خير من عدم المجلد الثاني من نظام القرائد في شرح القواعد
 والقوانين وغيره في المجلد الاثني واربعة عشر شهرا من الاصب من سنة ١٢٤٤ هـ بمذخره
 الخاف على القرويين المهاجرين الى برلمان عندنا لهنه والله الموفق
 لنا بهذا الباقي حريص شكر الله في شهر جمادى الاخرى
 من شهر رمضان

١٢٤٤
 ١٢٤٤

وهو في الوجه وليس حاصله هنا الاشارة الى الرجوع الى معنى العقد فلا تفتت فلا حماة ونزاعه من ان الرجوع الى
 من غير الفصل وليس الا للرجوع فانما حصل جميع العمل بعد العمل على العقد المشروط من غير كونه للرجوع ومنه في ذلك
 استحقاق لبعض كونه من العقد وضمان المصاريف في الما يترتب من شرط محققا بل محققا على العمل لا يخرج من حيث
 الاحكام الرضاة فبقيت فانما لم يكن الرجوع بالاشارة في المصاريف فانه لا يترتب من مجرد العمل بل من جميع العمل لا من احد
 مال من مال احد فلهذا لم يرام الا مقتضى تبيعة الماء للاصل هو الاول وعليه بناء معتد الاجارة ونحوها فان القاسم
 المنافع وكانه الواجب لجميع واجبة في الجلة فاما المال المتبع اقيم تلك فان قلت ما اذا المصاريف هو العقدان فلا ينعى القاسم
 مقتضى ما بدون الاستبقاء ولا يجوز اجارة بالقيمة كونه عملها وهذا يدل على عدم ما يترتب من قبل الاستبقاء فقلت في ذلك
 كانت خلا في كونه كونه اقيم فلو كان كالمسمى حينما على عدم فوجب عليه الاشارة الى الخلاف والمطابق وهو قوله وهل
السلطات كمن اشكال بنشأ من العقد ثم يفسد في كماله من انما معد ومنه فلم يخرج من التوكيد في الرجوع عليه
 المزمع في الاول فلو علم من ذلك ان الاول لم يفسد فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 والقائم في الاستعداد هذا الرجوع كانه الفسخ في العقدان وقدره ان يفسد الرجوع الى العمل من الما يترتب
 فلا يصح التعديل اذ هو في القياس والنسب فان كانت باحساب الجاهل من العقد تبعاً وبذلك الاشارة الى الاستعداد
 الا ان الاول لم يفسد من غير انما كان يفسد بها مدقها الجاهل فلو انما هو في الما لا يكون من غير العمل
 سببا لان لمة كونه الفسخ من الرجوع كيف على العمل ان يفسد من غير العمل لا من العمل لان الما لا يكون من غير العمل
 بل كونه مدقها الجاهل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 الفسخ على العمل سببا لان الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 وكان الرجوع باجمعه للمالك كاصح برجمته بل يفتن في فصل الفاسخ لا من العمل بل من الما لا يكون من غير العمل
 اعتبار لانه الواجب في العقد الفاسد وفيه نظر وان كان ثم الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل
 الاخبار كالمع كاصح برجل وضع مال يقيم مضافاً الى ان كان الرجوع فليقيم وان كان ومنه فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 من ان اول التوكيد مع الاشارة الى العمل على العمل في العقد مع عدم الاستعداد فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 كونه هذه الاجارة اشارة الى الاجارة في الاول في الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل
 للاجارة في الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 دعا كونه كونه الرجوع كانه الفسخ من الرجوع كيف على العمل ان يفسد من غير العمل لا من العمل لان الما لا يكون من غير العمل
 الا على تقدير اعتبار لانه في الواقع في هذا العقد القاسم فهو يكون اجارته فقيده لان الاجارة صورة تحقق هذا العقد
 صحيح فعليه ان يفسد المصاريف كان ضروبا على انما كان استمر بعد الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل
 كما يشهد بذلك انهم على الرجوع الى العمل لا من العمل بل من الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل
 فافسد على العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد

لأنه

لا يترتب فلا يفتن في العقد بل من الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 والتقصيص وهو من اسرار الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 بالعدم الا في المصاريف بنشأ من الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 وبأنه في العقد اقيم في فصل الفاسخ ولا يترتب من مجرد العمل بل من جميع العمل لا من احد فلهذا لم يرام الا مقتضى تبيعة الماء للاصل هو الاول وعليه بناء معتد الاجارة ونحوها فان القاسم
 الواجب من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 الباطل على العمل لا في الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 يدل على ان تحليل هذا العمل في العقد الفسخ في الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 كيف ومما قد ذكره في العقد الفسخ في الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 ومن الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 الى ان يفتن في العقد الفسخ في الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 في البيع القاسم وطبقة ولا يترتب من مجرد العمل بل من الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 والمحل بل من الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 من العمل سببا لان الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 على ان الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 اكثر من الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 وبأنه في العقد اقيم في فصل الفاسخ ولا يترتب من مجرد العمل بل من جميع العمل لا من احد فلهذا لم يرام الا مقتضى تبيعة الماء للاصل هو الاول وعليه بناء معتد الاجارة ونحوها فان القاسم
 الاساس في تبيعة الماء للاصل هو الاول وعليه بناء معتد الاجارة ونحوها فان القاسم
 باع ادله وهو جدهم استمال اجارة فصار يترتب في الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 ليط الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 في ذلك الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 برضا من الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 فقال ان كان الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 صحيح على انهم في الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 في غير كونه كونه الرجوع كانه الفسخ من الرجوع كيف على العمل ان يفسد من غير العمل لا من العمل لان الما لا يكون من غير العمل
 فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 لا يترتب من مجرد العمل بل من الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 لا يترتب من مجرد العمل بل من الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد
 الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد

الرجوع الى العمل لا من العمل بل من الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد

الرجوع الى العمل لا من العمل بل من الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد

الرجوع الى العمل لا من العمل بل من الما لا يكون من غير العمل بل من الما لا يكون من غير العمل فلو علم على ذلك في العقد مع عدم الاستعداد

والاكتفاء من غير ان يكون له مال في نفسه بل ان يكون له مال في نفسه او في غيره

البيع والتصرف فبدون ان اذا اشترى المالك البيع الفضل للعامل بل هو له حصته لان العامل انما يبيع لكونه له حصته من الربح
وان كان له انصافه كل الاذن ان ان القبطه شرط لصحة البيع لاصل المصاريف فان شرط العامل جهدا فربما بعد ان يبيع
لاجل ان يضمنه ما هو لاجل وقوعه من جهدا المصاريف فان يضمنه يجعل الربح كله لملك ثم العامل اوجه المثالان قلنا فيقول
للاوجه ان انصافه يضمنه ان يبيع ان يبيع اذ دخل له بدهن او منزه بصدقه لاجله وكان لزم الاوجه من ان لا يضمنه
انصافه كما هو المظهر لان قول العقد الفضولية بدليل قوله اياها ان يبيع طريقا وله ان لا يضمن العقد وان كان
انصافه يضمنه العمل للاوجه ويدل عليه ان المستعصمة كما الصحيح في رجل يبيع على الدوس والضياع ويأخذ عليه ان يبيع
هذه اوجه لا بأس بها وانما قد ابرأ العمل للاوجه الا ان يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان
ان يكون انصافه المالك المصالح العمل لاجل العقد لئلا يفسد والاخر كان يضمنه لاجله المثل الا ان يضمنه
يضمن على المالك الا ان يضمنه خلاف اوجه اذ هو يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
كما قد يضمنه بغيره فان اذن يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
مع البيع وحق قبل وطلعت المصاريف في نفسه فان كانت المالك بطلت المصاريف بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
هذا الشرط يوجب للعامل المطالبة بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
به ولا يبرأ بالانكاف فان كان العامل يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
انما لا يبرأ من انصافه فان كان يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
المصاريف لا يبرأ من انصافه فان كان يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
ان كان في العادة فان لا يبرأ من انصافه فان كان يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
حكم بان العامل يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
وان انصافه لان عقد القرض يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
وقرر على الاجابة وهذا ترى وانما من المصنف في الحاشية بطلت في مقابل الاثر وبطلت في مقابل الاثر
فيصير شرطه كما في غيره من نذر ربح المال فمقتضى حقيق على المالك وبطلت المصاريف بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
وقرر فوجدا فربما يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
وهذا يقتضي ما قد ذكره من ان يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
وقرر للعامل لان الاصل عدم الاذن وهو لا يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
لذا الحكم اذا تعذر في العلم الاحكام وتحفظها ومقتضاها كما دللنا في وجوب تعلم كل الفقهاء من الظاهر الى الاديان
على كل كلفه اطلع على ما يتعلق به تطبيقا او مفسدا فان من المالك ما لا يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
واذ قد لا يضمنه من ان يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
انما لا يضمنه من ان يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه

الحكم

الاحكام شعيرة اذ على شتمهم بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
الاثر ان يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
كما لا يضمنه فان ربحه المصدور بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
بغيره المصدور انما يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
ان عقد القرض يقتضي الاذن في شره ما يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
بالاظهار فيصير البيع ويقتضي العبد ولا يضمنه لان الحكم لم يعلم به العامل كالورث يبيع بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
لأنه يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
هذا الفرق وان كان الاذن في الاثر انما يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
كما يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
لاظهار فيصير الاثر انما يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
في كلامه في هذا المستند فاعلم ان كل واحد من الاشياء اذ يبيع مع الفاني ان كان المصنف مثله مع تحقق الفاعلية
عند البيع اذ انما لا يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
ان يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
حصته للعامل من الربح ومنه صرح بعدم الاجماع بل لا يقول بما يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
كل موضع من السلافة من هذا الخطر فان لا يعلم الا ان يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
بالاجماع لا يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
المسئلة كالبيع والبيع وان كان يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
ان يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
ان يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
قطر على الحجة البناء عليه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
ما ساء منه وانه ان يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
في العيب ويضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
بعبارة اخرى كتابه لاستباح لا يقتضي الربح في الواقع فانما يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
ونظير ان يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
في الواقع فان كان يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
ولا الاثر من الاثر ان يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه
فيلحق بالبيع والبيع وان كان يضمنه بغيره بوضاه من له العمل لاجل حصته الاوجه المثل الا ان يضمنه

[illegible]

فصل

[illegible]

طه و محمد و عیسی

فلا يزال في ذلك حتى ياتي ما لا يخفى عليه من غير ان ياتي ما لا يخفى عليه

[illegible]

غير الخفية

[illegible]

فانما بعد من المكلف فربما شق هذا عليه
فليجزيه الله عما اصابه لا يفتقن الا معه
فبما فيها من شق عليه ولما اصابه اليه هو
فانما ما خلقه من الله

[illegible]

رعدان في المقدسة الصغرى
 انما هو العلم من علم الله
 ثم الصغرى من العلم من العلم
 علم الله من هذا العلم من العلم
 العلم من العلم من العلم من العلم
 من العلم من العلم من العلم من العلم
 من العلم من العلم من العلم من العلم
 من العلم من العلم من العلم من العلم
 من العلم من العلم من العلم من العلم

[illegible]

فایز

الجلد الحادي عشر من سلسلة
والجلد الثاني
في القسم من موضوع القلب
مقدم

6/10/1919

[illegible]

الحمد لله

—

حدود
رد و لفظ و نحو و صرف
ست جزء است و هر جزء
فصلی است از آنکه در آنست

وعرضها كلها اليه تنقسم الى الصحة والفساد فلو كانتا القاسية خارجة لا ترفع الايمان فم كذا
 القاسية مودة اليه كالتحج بالباطل على وجهين الاول الصلة القاسية بجوانب اليه في كذا كذا
 فانظم الدخول ثم يرد ان فيكون لا محالة لو كان كذا كيف يحكي به هذا وحين الصلة والدين قبل ما يترك
 فاسان ان لم يخرج من طائفة الوافد بعد ولقد وقع هذا ان اهتم بان قوله للافتيا من معلق على من صلى
 ودون على سبيل التنازع فالخلف ان الصلة والدين غير الاقبا من اجناس اعلم وكما ان الاقباس
 فعلوا الوقت وهو اذن منه في القصر والدين لدرجته القيم في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 اخر من الاقباس الصبح وهو ما يرد في القصر والدين لدرجته القيم في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 ولكن بوجه ان الان اخلافا في القصر والدين لدرجته القيم في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 الاقباس في الولى يستلزم انهم في القصر والدين لدرجته القيم في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 فقال في اعل وابطاعه في مفعول على ما به في قول الاقباس في القصر والدين لدرجته القيم في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 علم اهتم كانت لاجل لا وقعته على رضاءه في القصر والدين لدرجته القيم في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 العية بالقبض يدون العلم بالوقت في رضاءه في القصر والدين لدرجته القيم في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 بالقبض في كيف يتم الموضع على رضاءه في القصر والدين لدرجته القيم في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 بل انهم في كيف يتم الموضع على رضاءه في القصر والدين لدرجته القيم في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 الاكفاء بغير الصلة والدين علم وعيان من اقله في رضاءه في القصر والدين لدرجته القيم في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 هناك الجود في القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 بغير كذا من اجل انهم في كل يوم
 وجه لادعوا في القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 المتقدم في القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 وقت على قته بطا جاز في القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 فيه وليس لك ان تطلع بها من الصدقة فان انت اطلع بها ثم بعد ما يترك الاستقلال على كل من كذا
 لذلك المستغنى الناصح ان الرجوع في صدقة كذا في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 ظاهرة انما هو من قته بالمرء والدين كذا في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 وقفا لان ان على قته كذا في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 ملكا الوافد في قته كذا في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 ما يجوز له بوجه وقفا في قته كذا في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 طالب كيف يجلبون بل اذا دخل من القصة ما يهتم كالتحج على قته ويحق اهتم كذا من اجل انهم في كل يوم

بالجدة ولا يفتنا له ولا الى حكمه ولا الى ايمان منفتح اغتلب وعنه ما لا فائدة فيرأسه ما اعلم لشرع اهتم
 للاستغفار وجعلنا من شيتا من الوافد الاقبا او المانع او التبعات ليس كان كذا هذا الا ان يترك
 وهذا من منع من جلة من الصلوات فيكون كذا في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 بما كذا في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 جرة اجاعا وعل في الاقبا في وقت يرجع الى الجود الواحد من قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 يرجع في الوقت في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 الصلة في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 مقطع الاقبا من قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 والقصر في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 عن الاقبا من قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 ولا يجرى اهتم ولا جود الصلة لان الجود ليس في القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 وينبع في القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 علمه في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 اهتم واما الوقت في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 القصر في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 وجه في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 والقصر في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 اخر وقفا من قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 الجتمع من الجود في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 مع ضريبة في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 ادب العاصي في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 الاول في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 القصر في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 هو القصر في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 او وعنه واما اهتم بقدر الجود في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 مصاف في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم
 قضا وجهه ان يطلع بها او بجود كذا في قته علمه القصر والدين في طائفة كذا من اجل انهم في كل يوم

لجميع الاستثناء على وجه منقطع مع ان الاستثناء ايقم فصرنا لغيره على القصر لا بوجوب الاستثناء
بل جعله الا ان اضايقنا لفظ القصر بالنسبة الى الشرع بغيرهم معهم بعد تمام العقد بدون ان يشرط
في العقد بوجوب الاستثناء صورة الاشتراط نعم ما علقناه اسلم منه ايضاً فاقسم ويجوز ان يشرط
نحو ان يوقف نفسه والوقوف عليه والاحتياط بلا خلاف في جواز اصل الشرط للوقوف ولا في جعله
بل ولا في جعله نفسه كما صرح به في لفظ ايضاً لان الخط لا ينافي انقطاع اليد جسيماً المستفاد من
الوقوف انقطاع من حيث انقل ولا على نحوها لا علم وايضاً انما في تأنيب من الموقوف عليهم
في حفظ الوقت وجمع حصصه فان عين لعله اجرة من العشر غنى فهو لا يجرى ولا يتكامل الوكيل
وبسبب انه يجوز للوقوف عليهم في الوقت الخاص ولا في المطلق الوقت العام بعد ان يوقف العين
الموقوف عليها ان يشار في المظفر باجره مئة ولو لم يحصلوا او يكونون لرواها اجازة من القصر
في الوقت بعد ما نعه فقد جاز اشتراطه في عقد لان المتأني لا يجوز جعله ايضاً بل يطرق الى ملك
العلم في تحيجه انما انظر ان هو ايضاً في حقيقة وكذا في عين الوكيل لا يجوز جوازها بغيره ما
لا يرب فيه وكذا في عقد وفي مستثنى من المصداق ولا في جعله لغيره ايضاً ولا في جعله
يا في فصله ايضاً ايضاً كان في غير نفسه ايضاً فبعد ذلك لا يجرى من يجرى في
وكسب **والقول** ان الذين اتفقوا على ان يبيعوا بطلان وهو في بطلان
بلا في الحق في بطلان صدقة لا يتابع ولا توجب حق رضاء انما انظر في العورات والارض واسكن
هذه الصدقة خالداً ما عمن وعاش عقيبن فاذا انقضت وفروا في بيع من المملوك فان اسكنه
خالداً فيها انقضت في الوقت لا اخل في عقد ولا يجوز مثله الا في المظفر فيقول الحق بعد جواز اشتراطه
لغيره وفساد الوقت به بلا دليل مع ان المص في وقت بعدة كذا في صرح بانه لا خلاف في جواز كسب
به من فح ولا يظن انهم لم يذكروا من ان خص من المظفر بغيره او جعل في المظفر علم اذا انقضت في كذا
فلا يكون من قبل الوقت على القصر فان كان الاوسط الثاني كان الاوسط الثاني من قبل المظفر فانما
الاكفاء بلفظ جعلنا ناظر او متوليا او ما يؤدى مؤداها ايضاً قرباً مخصوصاً وهو مخصص للوكيل في العمل
بما مضى وعده لا ينفذ في المظفر لفظ العقد نعم لفظ المتولى ولا يجرى من قبله بعد ثبوت حقيقة القصر
في الاول ما اذا انقضى من المظفر انما انظر في المظفر في الوقت حفظاً واستثناء او قسماً ونحوها
واما المظفر في غيره فان كان من قبله جرح المظفر انما المتولى لا في الوقت بالاصل لا لولا جرح
فلا تاتى في الاخر ناظر على ذلك كما لا يخلو من احد احواله فيكون في قوله استقلال وعلى
القول من قبل واحد العمل بالاذن الا في المظفر في الوكيل في المظفر في وجهه وحيثما شرط المظفر
لغيره قبل فقد اختلف الاصحاب في اعتبار عدل له على قولين بعد انقضاءه على اعتبارها في المظفر

في قوله في المظفر في غيره فان كان من قبله جرح المظفر انما المتولى لا في الوقت بالاصل لا لولا جرح
فلا تاتى في الاخر ناظر على ذلك كما لا يخلو من احد احواله فيكون في قوله استقلال وعلى
القول من قبل واحد العمل بالاذن الا في المظفر في الوكيل في المظفر في وجهه وحيثما شرط المظفر
لغيره قبل فقد اختلف الاصحاب في اعتبار عدل له على قولين بعد انقضاءه على اعتبارها في المظفر

القول في كذا عام جامعاً للاصل العورات عموماً وعرضاً خصوصاً في بعض المصنفين في بعض المصنفين
لولا الاتفاق المتكبر في قضاء القصر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
كونه في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
بان ان الذي على من ولا عدل له كذا في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
على انما هو له ولا خلاف في جواز اشتراط العمل في الاصل الا في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
بشرط العمل في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
جعله من الكتب وفيها كذا في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
فاسقاً فالقصر عدم ضم عدل له واستثناء البعض بالوقوف المقتضى لوقت على ان فيه عدل
جعل لفظ الحق بين وان حاشى عين من عين عدل فان الاخرى بالظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
منهم من يرى عدل له وسالاه وامانه فان يجعله في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
فانه يجعله في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
فانه يجعله في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
على تقديره لا يشرط في العمل في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
المشترط لعدله في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
القبول منه كرم يقتضيه الاحتياط بل يجرى انما في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
انقضت اليهم الاكدار والعقل والحياتين ونحوهم الى ما لا يشاهد في اوله ولا في اخره في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
لو لم يكن ولا مستقلاً فلا اقل من كذا في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
على القول بالانتقال اليهم فيتم بطلان العقد معاً في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
او قضاها في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
بعض المصنفين ايضاً جازاً في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
كلها من قبل عدل الا في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
البر للول على من جاز ولا يستقر انهم ضاها في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
ونا ايدوا في ذلك ونحوها المشروط في جعله من صحة العمل في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
بالاكثر او بغيره في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
عليهم كذا من كان بطريق اولي مضافاً الى ان اشتراط الوقت في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
ما شرط العمل في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث
جميع المناقشات المتقدمة وجوبه معلوم مع ان عدل من معلوم التبر في المظفر في المظفر في الزاوية في وقت لولا ان كان في قضاء القصر في الزاوية حيث

[illegible]

فمسألة كانتا قد عرفت أن الغرض من التحمل على الحقيقة وعدم اشتراط ظهور عدوها والاعطال لهم محمولة
من الجبل بالاستغفار في مقام الشك في الاطراف مقتضاها ما بينهم وملكها بخصوص الوقتين من قبل
اودعت من اللفظ والخروج لما كان في الحال بالاصل وعندها يظهر الكلام في اختلاف كل عمل بخلاف في التحمل في القدر
فوقنا الاختيار بصرفنا الى من قال باعضاء الجدية الاخبار والاحتياط او الى من قال به وممكن ان يكون
بوجه لا يقتضي هنا ما لم يبلغ الاختلاف فيهم جعل المعاهدة والاحتياط سببا في دفع الوجه ان الاصل
مراعاة دفع ما لم يظهر فيه هذا القصد في دفعه بما لا يميز بينه وبينه واما لو شك في سلام الواقع
وذكر اذ في شئ غيره ومكانه لا بعد التفتيح بل لادراك اشياء اليه في حكمه بالاحتياط وفي الجهاد
غيرها بل في الاول لا جرم ولا احتياط في الواقعين والقصد من هذا الاخص وفي الثاني
الختار والقرعة ولما القرعة معتبرة لانها الاصل في شبهة الموضوع اذ لو يكن احدهما من ثقتنا
ولو وقف على حلال من المصلحة كالمسجد والمدرسة والمساكن والمساكن وغيرها فاحتمل ردها
وان يدوس في الموضع لا يمكن صرفه فيها اذ في غيرها كالمسجد والكوفة والقرى وغيرها صرف في وجوبها اليه
بالاختلاف خارج الا انه اذا ما من تحت حمله الى قبله وسك عليه والقرعة معتبرة في كل من يطلبه بالخطر
لأنه يرضى عليها او ان يرضى على ربه بما جعله في ذلك وجوب البرد وى ان يرضى على الولاية والولاية لا حوا
وكن لا دليل لم يلزم عليه الا انه بالوقت خرج من ملك الوقت فالتف عليه ولا يرضى اليه والى دولته واقترب من الى
مراده وهو صرف في وجوب القربانية لشيء كما في القرعة وما عايناه البصريات لا يسود لا يقتضيه لصددها
لا يدل كل ذلك لا يترك كل ذلك لا يقتضيه القرعة في حق الوقت والذين والذين لهم اصابا في حقه وانما
ميراثا من سعة قدرها في وجوب البركة كما في الاصل في سعة الاجل وقد شتمنا من يدخل من اذن الله
بوجه فلم يقتضها الا بالايابا واحدا منها كذا في جميع في الباقي فوقع في الاربابا لباقتير جعلها في البرد كذا
وفي الحكم لظن ان الاموال ملك اقصى خطر من ان يخرج من ملك الوقت يجعل كالمسجد والمدرسة وغيرها في حكمها
على حالتها وانه ومقصوده في رتبة بل المقتضى معتدرا في المثال كغيره من المال خارج المخرج والمخرج لا يترك
الى رده فقتضيه بقاء سلطنته عليه ولما كان الحق يفتي بانشاء القيد للقبض بانشاء القيد مع انشاء
لاقتير اشارة الى ان لا يربط بها اسكن زمانا وما كان اذا وصته وبقا فخر من حق صرف المسجد للمجمع
في يد من جامع اقر هذا الابدان في من سائر الجوامع ولو كان محمولا فربما جامع اقرب اليه مكانا فربما
وانما القيد للمجد واسا ولكن الميراث وقع الخارج منها ومن سائر الجوامع اشرف في الجوامع الميراث
بين من مسجد جامع اقرب فربما الخرب هو هكذا كما يتبره اي باصل مراعات الاذنب والاذنب في وقت
بل تلك لا يخرج عن حق وبالله يرجع جاهر مع ان المثل على الاطلاق بل في انظار اخلاق الخلفاء والمعلمين
بأنرا ما جعلوا لهم كان ومن الجوامع بانشاء القيد للمجد فصار على ما هو عليه والاشياء غيرها

En/100

والقول على هذا الوجه مع اختصاصه بحدوثه بالعلم لا بد من العلم بما لا يتصل به من العلم على وجهه من العلم
أما في غير هذا العلم فمعلوم قوله كقولهم من علمهم لا يمكن هذا القول بل من علمهم ما لا يمكن من فهمه واما ما لا
تقل بكاهن الا بالاعتناء والاختصاص بالقبضه وسائر ما مر في الركوع ونحوه من العلم بما لا يمكن من العلم
بالفرق بين الذي وهو في العلم من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
مستعمل في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
لو كان صريحا في القول به وان لم يكن خاليا عن العلم فقد قلنا ان من منزهة في العلم على وجهه من العلم
في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
المسلمين انهم كان لا يفتخرون به انما يظهر جهرا من صفاته التي لا تخرقها الحكمة والعدل والعدل والعدل
الحاصل من علمهم في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
الاول والخبر في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
هذا العقل على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
علمنا بعد ما في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
فالترافع قليل لحدوث خصوصه على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
اراد وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
العلم بامرهم في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
الامر بان كان خطا والفتنة لا يخلو من علمه في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
انهم ولا ما لا يمكن ان يكون في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
بنوب من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
المنع انهم عاز ما اكثرهم الجوارح التي لا تفتقر الى العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
كالقول في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
ووقاوتها في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
الفتن على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
هنا من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
فان كان العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
بالقول في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم

وسار ما ذكرنا في العقل والاعتناء وكما قلنا في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
كل في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
بذلك في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
مفهومه وان كان تأشير في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
الافتاء في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
بالعلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
الحج والصلوات وغيره من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
ليس من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
فقدوة في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
الحقوق في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
المقارنة في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
لان العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
ليس من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
لوجبه في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
او علم تأشير في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
على العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
التي هي العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
الملك وعندهما بعد ذلك في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
بعد استحقاقه في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
يتبين ان العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
ان لا يكون في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
المعلم في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم
العلم في العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم على وجهه من العلم

بل عدمه ومع سلبه عند وعند كل الناس وكل الوقتين علمه فانه لا يزعمون من احوالهم وجلبونه
 عنه قطعاً وانهم لا ينفقون الاثنا، فاما بين العبد والوقت لانه العدم والاضطراب كالاختلاف
 افرع الوقت فالوقت على المعين كالوقت على غير المعين والاعتكاف فان كان العبد تابعاً للعقد فكيف
 بين ما لا تفاوت بينهما في العقد ونحو ما من احواله قارب والاعتكاف اليهم وغيرها لا يكون هذا
 اذ هذا السلب فقط افرع من الاختلاف فكيف مع ما ذكره الا ان يبقى ان قصد الفعل والاضطراب العقد قد
 يكون بالاضطراب وقد يكون بالبيع وهو اوضح مطاوع في كبح الحمل بتجربة القيمة او التزام بالحق والاضطراب
 البيع او بالحق لا يمكن كماله وان قد والعود المتبصر منها والاضطراب بعد الاثنا في بيع الوقت
 المتعلق بالوقت فلو علمهم كالموقف عليهم فاذ لو حفظ عقد الاثنا هذا الفعل وان ملك الاثر فكذا ان
 الوقت وان لم يفسد فعلها الى العقد او الى غير الوقت فلو علمهم علم ولا ينفكها عن وقت ولا يملكه
 عنده وعند الفعل سلبه لا لاسما عنها وان المناهض تبع الوقت عصبه بغيره بالزعم اذ لا يملك استغفار
 الوقت انهم الى الوقت فلو علمهم وهو هذا بين بالعدم وهذا العقد بعد الفهم ان كان في العقد وان سئل
 فقل ان الاثنا لا يملك الاثنا ما ذكرناه وفي غير الاثنا فكل بين الشائع والمتوقع وهو خلاف الاثنا في
 الاثنا بل لا يجد دعوى القبول وانهم كى يمدح فالبين بالحق الاثنا فان من موافق ومع ان زيل واخذ
 منافع واو اوقيان بنها والى هذه تلك الوقت انهم فكيف باذا سمع انهم كى بالحق وان ملك المال
 الاول فكذا انهم بل لا يكون الاثنا في الاثنا او على انهم كى ان كان نقل المناهض بل حفظ بعض ما وجد
 فبما كان الاثنا فبالا والوقت معا وعلم من الخارج ان المناهض نقلت هذا اللفظ فلهذا وان في الاثنا
 فاولى ثم اولى فلا شك ان المستلزم لانه الاثنا الوقت على الجهة وهو انهم يمدح بان من ذلك الجهة اما وقد
 علم من يصلح فاما ان كالمسجد والخطبة وعرضها ما رقت على المسلمين ولا كسب الله في الاول انهم كى
 ذكرنا ومن الاثنا وعرضه لان الوقت على الوقت على الاثنا يكون وقتاً على هذا الذي لكن لا يملك بل
 ليصرف هذا الوقت فاذ اوضح موضع الوقت فاما المسطر في ان الوقت على مسطر من مصالحه في القيمة
 وقت على هذا الذي كما قاله واشتهر بينهم غايته لا يشبه انهم الاثنا في الاثنا اذا اقرام والاضطراب
 في انهم كالاثر لا تتأخر وانهم وعلى الفعل بل يجوز في العقد بينهما وعلى الاول كما هو الظاهر فلو نرى
 عنهم من هو اما احتيا في الاجتهاد او التقليد وسواء في احواله فاذ احتيا فلهذا مع امر بعيد وبشكل
 بين الاجتهاد والتقليد ومن غيرها اوجها الاول لان عقد الفعل انهم هو في الواقع ليس من احواله
 الاثنا لا يشترط ولا دليل له وجوب فقد لا يكون فحفظ العودات عدده فقد عرفت وقتاً والوقت
 البيع على المشتري وقد اشترى شرطه ولا يملكه او فلهذا في كل من هذا الى الاثنا
 في وجوب قصد من هو لا واضعاً ولا فاعلاً بل كى يخرج قصد جيبين يصل على نفي وتبديل المفعلة

طهارة

لفظ الاثنا وسبق للمسلمين جاوره وطرو الاما مع اكثر الاوقات لعدم علم اكثر الناس بالاشغال والاسا
 فكيف بالاشغال في غير ذلك في بيع فان المشتري في لظ من الاثنا وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق
 الاثنا كى بالحق عدم البر من هذا الفعل بالوقت انهم اذ المتبادر من هذا الفعل هو قصد الفعل
 وقد عرفت ان لا قصد هنا فاليا والاضطراب لا ينفك في احواله فاذ قد عرفت انهم كى بالحق وانهم كى بالحق
 بر ادما ليرتبنا من المتبادر الاثنا كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق
 الدين والى من وطروها فلو لم يكن دليل اخر على المنع من بيع الوقت وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق
 عدم اضطرار الاثنا فاما في البيع من هذه انهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق
 اجماع لمقتضاها ولولا لوقت الاثنا في حصة بها لم يقتضها البيع الاثنا فلو لا واحد على جميع الاثنا
 فان اوله الحق لا ينفك في الوقت فلهذا وكذا لو اعتقها الموقوف على انهم كى بالحق وانهم كى بالحق
 عليه الوقت فلهذا انهم كى بالحق لا ينفك في حصة بها فالاثر ان لا ينفك في حصة بها في بيع كى بالحق
 بها بان الاثنا ينفك في حصة بها على عصار الملك في الاثنا في حصة بها وليس كى بالحق وانهم كى بالحق
 ان لا ينفك في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها
 مثل هذه المسئلة على القول بالاشغال الى الوقت فلو علمهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق
 وادى اليك ومعد اليك ومن هذه العيار من المم شارب في الاثنا الاثنا في حصة بها في حصة بها في حصة بها
 يتم حكمه من الشبهة في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها
 اضطرار الاثنا في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها
 ترجع هذه القاعدة على الاصول العلية من قول القدر في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها
 والاثر على انهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق
 من الوقت اوضح منها لان حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها
 في الوقت بان العقد فلهذا في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها
 والعقد على من خالفها والمنع من البيع والخطبة والاثنا والمخيرة الخالفه حصة بها في حصة بها في حصة بها
 انهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق
 في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها
 عليها وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق
 الجبر والبيع وقولها الجنب على انهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق
 العباد فكيف بالوقت وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق وانهم كى بالحق
 الى الله في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها في حصة بها

شبهة

بالوقف فظهر ان يكون رجوعا عن الموقوف لا يكون في البيع ومنه علم الى ان رجوعا عن الموقوف لا يكون
 بغيره وان يكون فمقتضى هذا المقام وهو ما الفرق بين التبرعات والمعاوضات بان المقصود من التبرع
 الاكسابا فاشترط في صحة احسان في احكامها لا يوجب التبرع حتى ينفذ الموقوف لا يتبدل بانسانا فظهر
 القبول في المصلحة كما يتبعه كلام فقهاء وان هذه القبول واختلافها الموقوف فظهر علم من علم
 القبول بها انتهاء المقيد فكيف يحكم بطلان العقد بالاحتمال مع ان الاصل انهم علم ان الوقف في
 القصد والقرين وان ذلك خارجا عن العقد او شرطا مع الوقف عند الضرر به مثلا فخرج عن مقتضى
 لا قيد فيروا فساد البيع فاما على القول بالزينة فظهر في كل حق من هذه القضاة انهم قد علموا
 وفيما يشاهد ما لا يخفى اذ الاثر على المقام مع ان مقصود كان مقيدا من وجوب بالخيار كما
 امكن كالمبيع ويخرج من الموقوف فلا بد منها واشتباها من دفعه بالمبيع او الامتناع سواء كان
 اية في المباحات في القضاة ان الان يدفع بكونها بالاختيار او العقد من اسباب الضرر فظهر ان
 بطلان العقد وقصر في هذا العقد انما يشاء من جعله بالحكم الشرعي وهو من سواء اختيارا وقصر
 كما تعلق باله للجليل بالحكم وعلى المطلق فظهر ان العقد والشرط والرضا بالمبيع بعد العقد
 ولكنه لا يخصص المقام بل على كل القصور جاز وقفة الموقوف على الموقوف عليهم وان كان ذلك
 راي من قال بملكهم له الاطاحت جعلها في كسبه ان لا يشرطها من غير ساكن حال الموقوف
 معللا بان الوقف من الوقف شفاع الموقوف عليه وانما يمكن ذلك بقاء غيره والمقام هو وقف
 الوقف فظهر ان شرطها في كسبه وهو في غاية التقيد للصحة المستوفى المقدم فان ظاهرا من غير
 يتم والى ما لا يخرج اخرج من غلبها بعد الذي يكون في عارضا او رافعا باجتماعها فيهم
 في ما كين القربة بين ولي فلا يخفى ان اصل المقام على الموقوف عليه بعد الوقف في اصل التبرع
 لا انما يشترطه في هذا الوقف والا كان انما سلبه لفظ شرطت ويخرج اذا التبرع في ملك
 فقتضا ان الملك انما انهم يخصص بعد ما لا خلاف في كون هذه العارية صالحة للاطلاق فان
 ان يكون بيان التبرع لا الشرط اذا اول نصيبه والى ان هو جاز فخصصه عن موات العقد والوقف
 افتاء لا يمكن ان يكون بخلاف الاول فانه بيان المصلحة العقد وهو ليس بخصيصا ولا املا على غيره
 وان كان مخصصا بالارض في اية التبرع لا انه كان من بعد وصية موصي بها او من بعد قبول التبرع
 في بيان ان الوقف بالملك الموقوف من لفظ بعد في مقام التبرع كون بعد التبرع مما ذكر
 بعد التبرع ما عرفه فاعتاده مع قطع النظر عن هذا الموضع الخاص بكونه عرضا حال لا خاصا على انه
 لا يخصص الفصل في الملاك على المالكين وان كان لم يشر في غير حيث قال لا يخصص في كونها
 على الوقف عليهم ولو كان الموقوف عقارا ففقدت حيث شرط الوقف فان اشترط في وقفه فان

بالوقف كذا لا وقف لا يثبت على التبرع الخاص على تغييرها فلو استل من وقفه بخلافه العقل
 انما ثبت قابلية التبرع الايدي فلو انقضت لا يمكن الانقضاء الذي هو مقصود من هذا الوقف
 فاما على ما يقع فقال لا تأمل بان يفعل به ما يفعل الملاك في تبرعهم المقتصر والاعتراض المقتصر
 من البيع ويخرج ولكن لم يفعل به بل بان لا يمكن الانقضاء بها الا على هذا الوجه وظن ان المقصود
 انما في التبرع الى المصلحة المقصود منها عند الوقف والاعتماد على وقفه فان كان في الجليل انما
 التبرع وسائر ما هو اقرب الى التبرع من البيع فالوقف منه وبين القول الذي شعر المثل علم
 ومنهم المالك ان مقصود من الاول في قوله والاولى المانع مع تحقق المصلحة بالاجازة للتبرع
 ونسبه وجوبه لفظي كما قبله ولم يلاحظ في ذلك انها والاعتماد في المانع انهم ليس الا في
 الحقيقة لا يمكن ان يكون اقرب منه وهو جعله اعم من انما الخلافا ولا يجوز انما بالمبالغة او
 من البرهان فالحقيقة ان بعد هذا الاصل يتعين الاقرب اليه ثم مع صدق تعيين الاقرب الى
 التبرع كالايجاز ويخرجها مع تعدد اية البيع مصر في هذا الوقف والافتراض مع اقرب
 الى الاصل ودفعه بل بغيره التبرع كان يكونه دفعا كاشح به جازعا اية الى الموقوف عليهم كما
 الاقرب والاعتماد في الوقف والاعتماد في الوقف اذا ائتمروا في وقفت مغللة بغيرهم فظهر
 الفرق بين ما بين الاقرب في الارض جازا بالامتناع من التبرع المقصود للوقف والامتناع من
 ذلك فان لا وجوبها اعم والاول لا لا التبرع على انما التبرع في الاخير في من العقول وجوبه
 بخلاف الاول والشرط بعد هذا المقدم بكونه خارجا وشبهه وشرا غير بقاء او عند خروجه من
 او يخرج من هذا الامتناع او قل بغيره حتى يخرق الشرط اسكال على تقدير عدم كونه من اسباب
 البيع عند الاطلاق ولا يكون مؤكدا فكيف يمكن في ذلك الى سببها والشرط فيها غير ذلك
 بغير قيد وان امكن انما في اذ الواجب على الوقف عند الوقف في التبرع والشرط الموقوف
 بغيره فالحال في شرط الاطلاق في تبرع الموقوف فاجاز الموقوف والشرط الاطلاق في الموقوف
 المطلق وتظهر لهما بعد التبرع اربع سنين ان اتفق الغيب المقتصر وهكذا فانها المجلات
 لما احتل المخرج من بين العباد بالشرط الصدقة بغيره بغيره في اية في سائر القضاة
 اية ولكن صحتها لا شك في التبرع بالملك والوقف في الجواز مع قوله بعدم جواز بيع
 الوقف لا في هذه الاختلاف وخبرنا عن قرب فتاوى من انما في التبرع المقدم وهو ان يدان هذه
 الاصل ما جازنا بيع معها في جمل من الموقوفين والفتاوى فاد التبرع اليها موات الرضا بالشرط ما
 ناهية على الجواز وان لم يجر هذا الاطلاق ومع الجلال كل هذا الاظهر لان المقام عند الاطلاق لم
 يكن للاطلاق حتى يرفع بالشرط بل انما في المصلحة الوقف وهو مانع من الاكسابا انهم فقولنا

فقد من بيننا لما في خبرنا ان ما بيننا يعلم ما ذكره ما القطر فتابعه للفتنة ثم هذا فقد مر الانفا
 الى هذه فلهذا قد علمت فوجده الخطاب بها الى خبرنا لما لا يتم لا تفتا المقتضى ولا الى التفتا لا تفتا المعيرة
 ولو اقتدا به على وجهه حتى لا وسقطت لفتنة لعلنا الى الزيادة ونحوه الجدية ولو قتل قصاصا
 بطل الوقت وهو واضح ذكر بطلته لما لو قطع اي قصاصا فالباقي وقت الاصل ولو اوجبت نجاسة ^{المنفعة}
 من سبيل القتل ما لا كونه ^{المنفعة} القتل المقتضى او العتد او المتكافئ او القصاص كما في الاولين وانكسرت
 وعونها اقلقت كسبه ان قلنا بطلته الانفا الى الوقتين على هذا القياس على ما لا وقت بل الى
 اسدهم وكذا ان كان على المالكين او على المهر لرجلها بل من الحكم والافضل الموقوف على هذا المهر
 وعدم القتل وعدم امكن الاسترقاق ولا تعلقه برفقة لعدم تفرغ عتقه فالبال كما في قوله تعالى
 للغير ع الا جاع عليه ولا المطالب من الله ولا من المالكين والمهر ان قلنا بالانفا الى بطلته الانفا
 من اجماعا ان كان المالكين في الجاني مقصودا بالاصالة لا منسوبة الى المهر المقصود والافضل الموقوف على عدم
 امكن المطالبين غير المقصود ولو زعم الرجوع بدون المهر في المطالبين من المهرين فلا يفرق بين
 كسبه بخلافه لغيره فان المطالبين منه مكرهين ولا امر بينهما وبين كسبه ويخرج الاولين من مقتضى
 الاخبار والاشية في جارية المالك في اخصاصه لغيره برفقة المملوك لا الكسبة والمولى فاذا افضله لا
 من الرقبة بغيره الا في جارية المالكين وهو مقتضى ما لا كسبه واذا حكم بكونها في اية الموقوف على ذلك من المهرية
 فالهاوية المهرية فربما ذلك على شكل بل خلافه واذا قال ان المهرية في كسبه ان قلنا ان المالك ^{الوقت}
 المهرية بغيره وان قلنا بالانفا الى هذه فقد قيل ان الفداء من مال الوقت لانه الذي يعلق
 الاوش بالرقبة وقيل يكون في بطلته ان كان كسبه كسبه كسبه ولا شك ان ولكن اخصاصه على اية
 يقتضا من المولى لا يعلق على الاقربا لكسبه في رجوع الاسكان الى الاخرة فقط وفي الميراث جاز
 يكون في كسبه انما ذكره على انما الى الجمع ايهم فالعقيد شططا واشد غلط من القول بانها
 لو كانت غلط اقلقت كسبه ولو لم يكن ذلك كسبه فالعقل برفقة قوي مع انه على عدم العلق برفقة الكسبه
 لا لا يوافق حجة خالبا فان هذه العقيدة كانت غلط لا بد من الاكل فالعقيد مما لا وجه له وما يعلقها
 كلها فثبت من تأليهم الوقت في اخصاصه كما هو الحال بالوجه والاشمال للنام في الاخبار انه لا يفرق ^{الوقت}
 من هذه التفاتان فالصحيح ليس بين المهرية معاملة ولا ينعينون من قبل او جوازه انما هو عند ذلك من امور
 فان لم يكن لهم مال جازت لغيره على علم المالكين لانهم يردون اليد لغيره كما يردون اليد لغيره في المهرية
 قال وهم ما لا يلزم الامام فان عودتهم بهم بالماليات يقتضون بكونه المالكين ايهم كان في اية امر كسبه
 فكونه بغيره المالك لهم ومع فقدته على المولى فثبت ان الى مقتضاه يقتضون من المهرية فثبت ان
 الفصل هنا بغيره وبغيره بل وعطوفه ايهم بغيره هذا الفصل في الفتنة من المهرية ايهم كما مر في الكلام

ومعنى

والصالح

فقدت لوجبه الاكل ولو عدت له يجب بيع عارته بخلاف الجاني لو جوب صيانته ووجوبه فانه وانما
 من باب جوب هذا الانسان في اعمار الا ان فضله لا يبرهن من ذى الروح عيب والعرف ايهم با
 ذكرنا شاهد ذلكا بغيره فيون بلا تامل على الناظر اذا عرفت المصلحة او القربة الموقوف على علمه ومن
 سئل عن امره في غلة الى الموقوف على علمه ام لا بل لو اعتد بالاول ايهم لا يفتان بالامر ولا
 برفق الا عراض بل قد يبرهن بان القربة مقدم وعنه يظهر كونه الامر كانه ان قلنا بالانفا
 الى هذه والبقا على ملك القواض ايهم بل جازي في ذلك وان كان صريح في تخصيص الخلاف بالانفا
 الموقوف على حيث قال ولا يبرهن المملوك ان وقتا على غير ما يقتضيه فقته في كسبه ان اذ
 فتنة الاجرة فخاص الموصى بخلافه على المشتق المنازع ومع عجزه على الموقوف على علمه فيجوز
 ان يكون في كسبه من ثم بطلته المالك وكذا ان قلنا انه لو اوقف لكن هنا انما يجب في بطلته المالك
 مع عله وجوبه او مع احسان وعلى القول بانفا الى الموقوف على علمه فلا يصح بغيره ولا ان
 فاشد في القربان الذين ذكرناهما وفي سائرهم بكونه في كسبه ان كان وقتا على غير جدير
 ان يفرق في بطلته المالكين والواجب كتابته على المملوكين وفي المهرية وقتا الموقوف على بطلته
 الوقتين قلنا بالملك والافضل كسبه فان تعلقه بغيره ايهم في اطلالة مخالفة لما في حق وصفا
 كما انها ايهم فثبتان في الجاهل والحق على جميع الافعال كونه من كسبه لما من المهرية في اية الموقوف
 او قصر بالاستدلال على كسبه فان قلنت فيفتن الاستصا بالمركان العتد بطا على الامكان
 كما في صريحه كسبه وعونها عدم وجوبها على المالك على القول بالملك ومقتضى اخصاصه لغيره
 والاشد وجوب الامكان ببقاء قاعدة كون القدر على المالك وجوبها على ذلك ان في اية الموقوف
 الصحيح الا في جارية المهرية ولاه لكان الا في اية الموقوف على كسبه الاستصا بالمركان العتد بطا على الامكان
 فيجب على المالك بيع صرفا في المهرية فان قلنت ايهم في بطلته المالك على قدره في اية الموقوف
 من اية الموقوف فثبت ان المهرية سبيل اية المهرية فثبت ان المهرية في اية الموقوف على كسبه الاستصا
 المهرية في حق المهرية او كان او مياهم مع ان انفا ما يحكم على الاجماع ايهم كالأول يظهر من انفا
 المالك بغيره المهرية في المهرية كسبه في ان ما من هذا المقتضى فقد وجد من جازي في اية الموقوف
 انما بغيره او هذا الذين من كسبه وان لم يعتد صلا في وجوبها هذا الذين من بطلته المالك وعنده
 وجها والاول وجها لان المهرية في اية المهرية كسبه في اية الموقوف على كسبه الاستصا بالمركان
 القول بالانفا الى هذه فالامر واضح كالتصا في غير لا يجوز لغيره انظر لغيره في اية الموقوف ولا في الاصل المظهر
 فيكون بغيره غلته في حصة بغيره من على القمار بغيره في القبطة فثبتان من غلته ايهم وان لم يفتن

به جدي يكون وقد اشكال اذا ما في النفس فلهذه نظم الوقت باشتاء المثل فيخص حق القصاص
 بالوجود في اخذ فروع من حقه فكيف يراعى الاول مع كونهم اجيبين بالمرء زاما في كبرها
 فلهذه نبين الحق للاثين ايض فلا رجحان لا شك في شيء منها اذ لم نكن مقتضوه من قوله
 فان اقتصر لم يوف على استوفى ما هو ظاهر من جواز الاقتصار ليدون ان يساؤن مع كل
 او اننا نأخذ ايض لكان لا شك في وجه وهو ان حق القصاص فيكون مثل حق الزكاة لا يقتل فاهم
 اخذها ملكها الجمع وان تركها فلهذه اخذها وان من اخذ فروع في كونه شيئا اقل فليس يكون
 له فليكن هنا ايض كان وثاني وجه لا شك في لادان ان يكون منع كون الحق بغيره الا في
 هذا القسم بغيره في اصل هذا القطع فتوى ونضا ببيت من جبال الجوع الطون هو الاطلاق ايض
 لا يرد لو وقف بعد غروب الشمس في الطريق والبلد لم يخرج منه ولم يرد في الوقت جامع
 واكثر العامة بل ليرى الخلاف الا الى حد في البيع والى اجتهاد في العود ولا يراعى اخذ المثل
 ويشترط في ذلك ان يفي بالوقت والقياس بجامع عقد المصروف في الموضوعين فيقتصر ان يعود
 ايض الى الوقت مع انزوا لا يقتض بغيره من رتبة ومقتوج العود وعوها وثانيا معاير بالاستمر
 فان اقبل العقود وجب لقل الى غير هذا هذا ولا عقدة الكفن داخل في حكم الوقت فلهذا الكفن
 والاستقرار اقرى من القياس عند الفاضل ايض ولا اقل من ان كل فرع وجب قياسا عليه فيقع
 التعارض بين القياس وبين قياس واحد وجهان الاكثر في الاول واضح وثالثا مجموع العقود و
 الوقوف والشرط وراجعا بالعرف فان الكفن مال الله فلهذا كماله في غير خلاف الوقت فانه
 ان كان بقاءه على ذلك لوقفت ايض فقل شاذ الا ان هو مائة العقود والوقف هنا ما من العقود
 وليس مثلهما في الكفن ولو قلنا ببقاءه على حكم مال الميت كما يقتضيه الترتيب في الاضياء فلهذا هاب
 اليه ان يندرج في هرمات الارث لا شفاء المثل مثل ما في الاموال السبع والحق وخامسا بالعرف من
 جبرها صلح المارة فيما وعاه اليه بخلاف الكفن كما قالوا جاعلا ايض عليه فيشكل في الجاهل
 المخوف المقتطع وجوه المسجل في مال كقوة المداون والى لا ان يقع كون الشبهة غير محسوسة
 نظير ما يعلم لمدان مكانا معاير في انفسه فان الاجتناب بين جميعها حرج عظيم فيقتصر الاشكال
 بما لو اغتر في امكنة محسوسة والحق في الاجتناب ولكن قد يشكل الامر في ان استبه المحيد على ذلك
 معين سيما اذا كان صغيرا او هرايبه وقفا عاما او خاصا واختاله فورا ببيع الاجابة كما في نظائره
 مددوع بان المدة من المحيد لا يفي بالاشكال في الملكية بل وكلنا لعكس ايض هنا واختال في المبيع
 مقام الوقت هنا لا نريد الاحكام وانما لها فيقوم مقام كل عقد واقعه وهو واهب ووساؤر ما
 يمتثل امامته مقام مددوع بان عقد نقل وصفي فانه مقام غير افا وترى معناه الا يصير رتبة غير

فما اذا وقع

فما اذا وقع ان يندب فما لم يبيع يحصل الثاني لا بأس ان احكام الوقت ايض والى ان يفتل احد بان الصلح ايض
 من صلح الوقت والبيع او غيرها الا على البعثة فالحصن من المقتدر واما ذكرنا بانه غير مددوع
 الصلح في الوقت صلحا وعمومات القسوس والفتاوى للمقتدر من البيع وعين ايض تدل على ان
 انه عقد ظاهري والمرتضى ان الامر في العلم مشتبك وفي الواقع لا اشكال ومنه يظهر ان الكلام في
 مفتوح الحق ايض فما صلح فيه ايض مشرعي ولكن للاثين لو وجد واليقتدر ان يطلوا الصلح نعم
 في الشبهة المحسوسة لا صلح فلهذا المامضى وهل يحكم بغيره بالاجداد مع كل الاوقاف العامة او قلنا
 ايض الممنوع وقيل في حق المكون المحيد كما لم يرد في الاول والاخير انما في علم بل قد مر ان علم المنة
 هذا في الوقت العام علم وان تراعيهم في جواز بيع الوقت يختص بالوقت الخاص كما سيج حكم الامارات
 من الاجاد والاختصاص بالاعتراف والردوب وعوها من جواز بيعها وصرح فيها الى هذا الوقت
 كان او غيره مع الامكان والا حتى لما نحن ثم الاقرب فالاقرب مع قرع اخذ النجس والايضا الى ان
 يمكن من المصروف فيقول بعض الحكماء بان في خاصه نقل الدواخي ايض والعلوم في خاصه نقل المصروف في المصروف
 او وقت ما للمصروف والمنازع المشتك من الماء والكلية والطريق مرفق القصبه احياء المرات ومصلحة
 وجوبه في يدون ايض مثل هذه الخصبة ان انتفع منها بالزرع وغيره مع ما له وعليه ولو فاسد الطريق
 قبل ان يفسد اذ ان الاحكام القدرية فالاقرب الاكثر في العلم هنا ان رعيها البطين الا لا معق ببيع
 على ردة الوقت بما قاله الباقي مع القدر ان كان له مال كالمرة الاحكام مع الاشياء الى ان اذا لم يكن المصروف
 ناظر ولا يفتقهم على ذلك من انهم بل بخلاف في العلم لان من حق غير خفيها وهذا صريح في العلم ايض
 اذا ما من المصروف في ردة البطين الثاني واستحقاقه وصغر من غير ما يشوبه الممنوع من العلم بل في ذلك
 لغضا اولى قال في ناظر ببقاء مائة المنة في السنة هو المولى بذلك ناظر انصرفت في العلم لولا
 ايض من الاجابة ما اضطر جده بقاء الموقوف عليه في الوقت لم يقطع او لعين الموقوفه كالمدة في حق فيها
 فالزاد على المصروف واخذ منه تحت كاهن احوالها في احوال البطين الاول غير اننا نرى كاحج ومدة
 ايض وان وجب تعيين عبده امضا بالاثين او بثمان على القول بوجوبه ان يكون للعقد القسوس في
 في الحال ولو تنازعنا في المدة الموردة قول المذكر حق فينا قطع بزيادة المدة من بقاءه لان اصاله
 النسا ووجد هذان في غير ما لا في المال لا حجة على اصاله العقد فكيف بالانحياز اصاله
 الاشراط في ضمن العقد كما هنا ولكن لا يجوز لنا ان نأخذ هذا النزاع معناه الزيادة من ترك المصروف
 لا غير ان يكون ناظر ومستوفيا لما بالحق وكون المدة ظاهرا الا ان يكون اعتراضه مبني على انه مشع
 دونه انما لم يحل في العلم على الخصم ونحو ذلك والتم في الاصل في ما لو تنازعنا في كون الاضياء
 مبني على الظاهر او الفسخ هو الاول الغلبة ولا اقل من سماع دعواه بالبيته وغلبت مكرانها بالبيت على الفسخ

لولا منافية القاعدة الانتزاعية لا فارقا وفوقه بين الامور الى حيث لا فارقا ومن وادى كانا يظهر حال التباد
 ابطان الثاني للظلال ما بينه وبينها وبينه اولها ما في زمانهم لا بدح باحفظا فخص من مالا يدرك
 بل انما على التمام هذا الخلق ما لو اختلفا بين الثاني بالاختلاف ثم طلب خص من تركه الناظر في نفسه
 حمل تملكنا لظن الوصف على المحرر عدله لا استحقاق سواء ما تفتاة اوله الا ان لا يعتد به من الضم
 الى صفة الوصف والصفة او غيرهما في الوجود الى حيث لا ينفك عن العلم ان ادعى عليهم وقد توكلنا على
 في قوله المودع والكيل مفصل والحق في قوله انهم فلان لا يحسن ولا يجوز ان يكون على قوله
 الموقر خلاف للاصل وحسنه الكتاب الى الحق كالحاج ومطالع الا بان المقود اوله على ان
 القبر بالصف تانها الى الوصف من الاصل انهم فلان لا يحسن ولا يجوز ان يكون على قوله
 عدل الناس كافر الوصف من الاملاك علم فكيف لا يتناول الوصف على بل ما يتناول من عدمه وهذا
 من الاستدلال لعدم تامة الملازمة ولو لم تعلم المتابع عليها والا فلا الفرق في جعل فان فعل فلا معنى
 ان لم يكن سواء بالعدل وتكون الفرض في الوقت انما هو في المالا كما لو جبهه جعل على القول ببقائها
 على ملاك الواقعة المبرج من الاشغال من البضغ فلا يقاس على ان شر الجرح الاعتراف بكونه فانه متشكك
 في نفسه وبشره في الجرح كما في احد وان لم يكن شبهة الاصل القاء على ملاك الواقعة او الاتصال
 الى عدم فانه يمكن كافي من قال ما التعريف العلم فلا ريب فيه ان صدقوا الفرض من فان المجرم له
 كما ان ربنا في وقت الوصف عليه فاجب فيها فخرها ان الا ان يقع الاول يكون كان في الجرح فان الجرح حرام
 على الموتى مع ان ارشد الوصف من الغير له والثاني بان علم الجرح هو في الزيادة فلا ريب في ان
 كون المجرم لا يمانز الشك والاثبات شرطا للواقعة كون المنازع لها صفة فلا منافاة ولو دللت من هذا
 الوصف من ولا يقيده عليه بناء على كون ذلك الموقر للوقوف عليه لا وقعها فافهم نظرا الى
 انحصار الوقوف على الوصف كما هو الفرض يكون له ولا ينفك لتمام الاستدلال ولا عذر للملازمة
 وفي صرح رتقاءم ولا شك ان كافي من انهم من صدقوا الفرض حقيقة وظلهم وادام مدارج الوصف
 ولذا صارت كانت في صفة الاشاعر الفلسفية وفي الحق كما في البيع وعظيمة بناء الحق وامر الوصف
 على الغلبة كونهما جميعا الحق حقوقها وحقوقها وحققا قد تم باعتبار امر مبرعات حقها
 ونال اعتبار كونهم في موضع الحق العروة قد بحث لا يحسن عليها ان لا يكون في الا فارقا من كلاها
 هما وهكذا يتجلى في لقاء على الوقفية فان لم يكن فيه الاختلاف في غيرهما وان لم يزل على قدم ومن الاصل
 ادانها الى العلم حتى باقى الطون ونخصيص العودات لزمانها وبغيرها الوصف لحدود كلاهما سواء
 وعدم مكانتها في الماخذ واضح فالاولى لاستدلال مثل القبر المبرج بل ان على قوله انه اوله وفيه
 فان كان له اوله بل ان على الحق من قوله انه فاما ملكها الولد فقد حققت بلك ولها ما فان انشأ

صحة من انما هو من مقتضى الوقوف على
 ولهم ان يكون في الوقفية في الاول
 انما هو من مقتضى الوقفية في الاول
 انما هو من مقتضى الوقفية في الاول

صحة من انما هو من مقتضى الوقوف على
 ولهم ان يكون في الوقفية في الاول
 انما هو من مقتضى الوقفية في الاول
 انما هو من مقتضى الوقفية في الاول

الملك والاقرب مما اذا تولى فعل بالحق قد هنا فعلق على الولد كما يكون مقتضى انية انشائها
 اختصاصا بملق خصها بغيرها انما في انشائها ولا حواء والاصل والخص من كل ما مطبق على ذلك
 لولا الحق في عين من حيث انهم ولذا الموقوف عليه وبها مبرج فكيف ينفك على الاكثر اخبارا ام الولد
 فيما ذكرنا انما اذ فيه جعلت في نصيب ولها وظاهر كما ترى مقام التميم وجعلها في هذا المقام
 نصيب وهو في الوقت غير محمول وعلى قوله ان يكون الولد انهم موقوف على ذلك او ظاهره انعلق
 حق الولد بها من جهة الارث لا غير نعم يرجع المسئلة الى لا اعتنا في القدر بسبب كونها المالا
 والاضاف ان اوله انما في ظاهره في التعلق فلا فارقا من ذلك فيقول اصل سلبها فالعدم الفرق كما في
 تعلق صريحا واجبا كما هو مقتضى المتن وكل من فرق في التعلق ولعلم الاكثر في فاعلمه بل
 تعلق انهم هو التعلق على اصل في جسد انهم ففاهه وخلافه الاضاح لاحد على انما ولكن يا
 في مباينة التمييز مع السيد هذا لان ان الاصل بالملق انما هو في ذلك وفيه في وقت
 مباينة بل في المقام الثاني بعد ان علم صرح رتقاءم ولذا في انشاء المالا في وقت ومعه بناء
 القبر الى ان يكون كما لا ينفك في التعلق من المالا من المالا من المالا في انشائها في
 المصدر فانه في المالا من حيث هو لا اذا كان مع المالا انهم كما ان التعلق بموته وانما في ذلك
 نصيب لولد في المالا من حيث هو لا اذا كان مع المالا انهم كما ان التعلق بموته وانما في ذلك
 اما في اصل المالا كما يقتضيه كونه العرق في الكلام ففاهه والخلاف في ان عرض الوقت في المالا
 بالحق لها صلا كما لا بد من ذلك في المالا من المالا في انشائها في وقت ففاهه والخلاف في ان
 ينفك في نظام المقام كمثل انشائها في المالا من المالا في انشائها في وقت ففاهه والخلاف في ان
 مرفق في مالا في المالا من حيث هو لا اذا كان مع المالا انهم كما ان التعلق بموته وانما في ذلك
 القبر ولعلم ان اوله انما في المالا من المالا في انشائها في وقت ففاهه والخلاف في ان
 الموت والامور من تعلق الحكم بنفوذ الاستدلال وان اخرج الوقت من الوقت امر شاذ مستعجب
 يعلق الى ان يلقى فاهه على ان اوله انما في المالا من المالا في انشائها في وقت ففاهه والخلاف في ان
 وهو بالملق لا علمه من ان اوله انما في المالا من المالا في انشائها في وقت ففاهه والخلاف في ان
 حكاه ابو القاسم في المالا من ان اوله انما في المالا من المالا في انشائها في وقت ففاهه والخلاف في ان
 القبر من حيث هو لا اذا كان مع المالا انهم كما ان التعلق بموته وانما في ذلك
 بل به انما في المالا من المالا في انشائها في وقت ففاهه والخلاف في ان
 بنفوذ الاستدلال في المالا من المالا في انشائها في وقت ففاهه والخلاف في ان
 فاجب ان ينفك في المالا من المالا في انشائها في وقت ففاهه والخلاف في ان

على خارج القلب فادخله وبالحسن ولو قال على ولادى ولادى على القلب بالقسمة تكون
 الواو بالجمع والجمع الحقيقي هنا غير ممكن اذ وضع وقف غير مسموع على كل ما عدا كايح فبطل على الجمع
 وهو الترتيب وانما المتوهم فلهذا لا يعدو الى ما دونه واقرجه الى الحقيقة ولا يتصور الاقرب الى
 مع احتياط العلم اليقيني لكثرة الاستعمال ولا ينفى ذلك فلو اذركين الابداد وجود احين القصد اذ هو
 وحده قد يند على ترتيب فاذ انتم الى كثر استعماله فيكون كذا فيكون الموجد من الابداد
 جها واما لو كان جها فلا استكمال في شركته وانما الاستكمال في شركته من غير الوجه اوسع الترتيب
 وعلى انهم يحتل ترتيب على الاولاد او على الاولاد او على الجميع وان كان الاول لهم لاقتضاها
 الاستكمال في جميع حال الاصل فليكون في الوجود على الاصل وعند ذلك حاله ان يكون الاولاد
 حال الوفاء او جها الصلا وكذا الاولاد فالحال في الوجود على الوجود لا يبعد ان يكون الترتيب وان
 كان الموجد من الابداد فلهذا الجمع انهم اذا الاولاد والاولاد هم صفا الموجد والموجد مع الفرض
 كما هو فلا يند على وجود مقتضى الجمع في حق الاطلاق فالموجود بالجمع الى ان هو لا يند على وجود
 وهكذا ولو عطف على افعال اخرى الترتيب على الموت لان الحقيقة وهو كون الفعل عقيبا لعل
 هنا عطف غير مقصود قطعاً فحين الاخرى بها وهو كون الموت عقيبا لعل الموت عقيبا
 منه عقيبا لان شئ لا يخرج من الايمان ولا يند على هذا التعلق هنا كذا وانما هو انما هو
 بتخصيص الموضع والموضع حيز حقيق معناه للاطلاق فيستحيل المخلوق بالجمع الاول الى ان ينضم اليه
 المتأخر لا لخال وهو عقيبا لكونه كذا لو قال لا على الاصل ولا يند على الموت في جميع صور الترتيب
 يستلزمه في جميع الاول جمع فلو يند في واحد كان الجمع لا يند في الثاني فجميع صور الترتيب
 تكون هذا الجمع باجموع عقيبا في الجمع كل والا لزم الترتيب وهو في الابداد وانما الاستكمال ان
 الجمع في الحكم يقتضي الترتيب واستحقاق الترتيب يقتضي الترتيب على الموت وعارضه هو ما لا يند على
 عرفه وليس من العقل والشرع عليه هنا ولا يند على الجمع فيكون مقتضى الترتيب في جميع صور الترتيب
 اذ كل من يند في الموت في الابداد لا يند على الموت في الباقي ولو اذركين
 يكون دونه بان الجمع هنا مستغنى بمكان الابداد او بالاضافة الى الاستغناء عن الابداد في جميع صور الترتيب
 كما هو على الحكم استقلال الابداد بالجميع من هذا الاستقلال هو اذ كل واحد منهم موجودا في
 الاقضاء على العمل يقتضي الحقيقة من الاستقلال بعد الموت وفي غير حيز من حيز الاقضاء وكذا
 عليه واما في علم الابداد فلهذا العلم بالجميع فلا ذل ثم ونا على علم استحقاقا لثاني ما في
 من الاول واحد من العلم ثم في استقلال كل بالجميع بعد الموت الاخرى واما العلم في الباقي فلهذا
 الى ما هو الوفاء قال من لو وقف على يمين ثم هذا العقل فاما ان احدها فلهذا العلم في جميع صور الترتيب

ان يكون فصيلا لم يتفق اياها وقف ثم قال ولو جسد على يمينه ثم مات احدهما اقبل في نصيب
 الى الخاير ووارثه ويحتل صفة الى الاخر لا من نصيب الجسد في الجملة انما ينضم الى وقفه
 المتأخرين اشارة الى الفرق بين الوقف والجسد فلو كان نصيب من هذه التهمة ولو قال وقف على
 او لادى واولادهم ما فاقوا على ما مات منهم من وقفه فلو كان نصيب من الوقف المتأخرين بين الا
 واولاد والوقف بين الولد وعمة لان المطلب بالوارث وان اخيرا الترتيب مع العلم ان ما فاقا
 فلو في الابداد وهو قد يند في الترتيب كما يند في واقعة فلهذا كونهما بالاكفيرة الوقف لا يند
 اتم ومعلوم انه لو كان الاصل في الترتيب لمكان جعل نصيب الاول لثاني منه وعلم في
 الترتيب بين الولد وعمة انهم كما ذكره ولو رتب لبعض مشترك البعض فيكون بينهم وبين
 رتبته فلهذا وقف على ولادى ثم على الاولاد ولادى واولادهم ما فاقوا ونا سلبا على
 ان المتأخرين ما فاقوا ونا سلبا على ان المتأخرين ما فاقوا في الترتيب الاولاد والاولاد لا يند
 في هذا الوقف بل بالترتيب لا عقابا لانهما الاولاد والاولاد انما ينضم الى ما فاقا وانما
 انهم كما في دفع المناقاة في دفعه فبذلك المناقاة بين الترتيب بين افراد الجمع في الاستغناء
 مع الحق واستقلال كل واحد من المناقاة فانه يمكن في لانها انهم هذه التهمة وان بعد ذلك وم
 المتعين علم التكلم باستماع اشتراك جميع المتأخرين فلهذا وقف على ولادى واولاد ولادى
 ثم على ولادهم ما فاقوا لا على الاصل في الفرق بين المتأخرين حكم الترتيب في الترتيب والاولاد
 ولو قال وقف على ولادى والاولاد من مات منهم من وقفه فلهذا الوقف من وقفه فلهذا الوقف
 فلو كان احدهم من وقفه فلهذا الوقف فلهذا الوقف فلهذا الوقف فلهذا الوقف فلهذا الوقف فلهذا الوقف
 بالوقف لو كان اهل الوقف لم يند على الاولاد كما قد يند فيهم ثم ان مات احد الوارثين من وقفه فلهذا الوقف
 وعمة بالوقف كما ذكره العلم وم ناظر الى ان الفرض قال والمعلم ان من مات من كل علم فقيصر
 لولاه ولا يند على الفرض لا في بين الموقوف والمعلم فلو مات احد التركة من غير ذلك وعلم فلهذا الوقف
 واجزا له فقيصر لا يند خاصة لان اهل الوقف لا يند على كل واحد من افراد الوقف فلهذا الوقف
 ابرها وهو احد علم وصار نصيبها للاخ الا في ومن لان سار ما خلف الاول الا في اخذنا بنا
 الفرض المذكورين في ما في العلم من نصيب الاول لانها صار من الاول من وقفه لاهل الوقف وشرط
 الفرقان ان مات من وقفه فلهذا الوقف لاهل الوقف من وقفه فلهذا الوقف لاهل الوقف فلهذا الوقف
 او جها واولادهم ما فاقوا على ما مات منهم من وقفه فلهذا الوقف لاهل الوقف فلهذا الوقف
 هذا لان اهل حقيقة فجميع فاستقلال في ايجاد بالجميع انما هو بطلان فلهذا الوقف لاهل الوقف
 افا قد استقلال كونه من وقفه فلهذا الوقف لاهل الوقف فلهذا الوقف لاهل الوقف فلهذا الوقف

شرك

فلا يجب الاستيعاب ولا يضاد الوقت على المنتشر والعجب من تعقيد حيث قال وكل احتمال متحقق
 منها مع انه استدل في ما مضى على اشتغال الوقت على المنتشر في هذه المدة كما رقت على المحبة
 الجاهل الخاصة بعدم تأخير المعية المشتركة بين المنتشرين للكثرة وعلى وجه آخر يتوجه اليها
 في الوجهين كونها تملك فان مقتضاها هو حساب اطلاق القول لا في حد ذاته كما تقتضيه القول بالاشتغال
 الوقت على الجاهل العامة او الوقت على عام مطلق اليه مطلق وان لم يتبدل عليه بذلك ان
 اذا لم يرب في ان الاوضاع العامة مما يصدق على مجموعها العام ايضا فالوقت عليها دفعا
 الخاص ولا قائل في الوقت العام ولا في الوقت على جهة على تقدير الاشتغال الى ان يتم بالاشتغال
 والتوزيع كما يحكم به التدبير في كل اقسامه المتضمنين وجوب الاستيعاب هنا وبين الاشتغال
 الى ان يتم في ان الوقت على كل واحد على جميع الاوضاع فيجب على عوامة اما انكار كون
 اجتماع من العوامة ما بالخاص او عوى خروج هذا العام من ان الحكم وكلاهما غير ممكن
 ان يكون هذا الخلاف للخلاف في ان عوامة الاوضاع حقيقة فيها فقط او في الاضداد فقط او في
 نظر الاول ينظر في تعلق الاوضاع فان كانت محصورة وجب الاستيعاب والا فلا وعلى الاخرين
 فالتوزيع محصور فان لم يخرج الاول حكم بالاستيعاب هنا لكون الاوضاع محصورة وهو لا يلزم
 ايضا لان المتحقق حقيقة في المعية فجميع الجاهل لا الاشتغال من حيث الاصل في كل حكم متعلق باوضاع
 او افراد فكلها كان او وضعها دفعا كان او وجهها او غيرها هو الاستيعاب اما ان كان وقتا بالمتن
 الى الاوضاع هنا يمكن فيجب صدق الوقت على العام لا يؤش في المقام لعدم وجودها
 في الاوضاع موضوعا للاستيعاب وعنده بل في كل اقسامها وفي كل اقسامهم ايضا فربما على ان
 من العام فله محصور فلا يتصل المقام نعم قوله كما قد اعطوا كما يعطون هناك اي في الموضع فيعطى
 الفقيه المتكلمين ما يثبت به فناء اي في كل واحد اي جيران غنيا اياها كما حكمه في من من البعض
 فناء في حق الفقير والفقير قد لا يكون والمجانب ما قد ذكره ان السبل ما يملكه اهلها وانما في ما
 يحتاج اليه لغزير وان كان غنيا على الجاهل العامة اما الدليل على انهم يعطون كما يعطون في ذلك كما
 كان فيقول لعله على الوجه فنية انما لا بد ان لا يفرع بان علم الوقت هنا اشتغال في كون
 لا اشتغالا من هذا الوقت مثل الركعة وان كان ظهور الكلام في المشروط العامة فنية ان مفاده
 مع ان الوقت على ما هو امر متحقق للركعة لا لا اشتغالا فاعية مثلهما وان كان غيرها فاعية بالبيان
 ثانيا ان ليس حكم الركعة انما هو الفناء والاموتة المنتشرة لا قد لا يكون ثم فالجواب عن تعقيد حيث جعل
 الاول على تعقيد فاعية بالركعة مع ان الوقت لا يقتضي عدم الاستيعاب اي لا حكم الركعة في
 فالتفكير في شطوطها ان الاستيعاب لا ينافي من التوزيع لانه لا ينافي في العادة كما في غيره وما ذكرنا في

انما هو ان الوقت على الجاهل العامة او الوقت على عام مطلق اليه مطلق وان لم يتبدل عليه بذلك ان

التوزيع ويمكن دفع الجمع بان المقصود بيان الجواز لا الوجوب بل كلام نفع كالخبر حيث جعله دليل
 الثاني على اصل الجواز لوجود الاستحقاق وانتفاء دليل التوزيع لان بدفع بان الدليل على اشتغال
 وجهه هو الدليل على التوزيع وهو ان التوزيع يكتفي بمبدأ الاصل وليس له الاستحقاق بمبدأ الاصل ثم
 جاز ان يكون وان كان معضوفا من الاصل اصل الاطلاق فقد هو مع كونه مطلقا بل هو انما هو انما هو
 منقضى لجميع الاوضاع المحصورة والمطوية مع ان الاشتغال فيهم في التوزيع في انما كاسبب التوزيع
 المخرج مع ظهور الاشتغال في الاصل في الاشتغال في التوزيع مضاعفا في قاعدة الملك فالتوزيع
 الجهر والظن انه يكفي في كل منصرف واحد وعلى وجه آخر وهو ان الاشتغال في هذا الموضع يتم في
 مستحق الركعة في التوزيع في ادم ويحتمل الصدور كما هو في التوزيع في التوزيع في التوزيع في التوزيع
 ونحوه وانما التوزيع على العامين والمؤمنين لوضع حكمه بحيث لا يكون الاول يفتقر الى الاجرة والثاني ما يراه
 او ان يشهد صلاحه مع عدم دخول الثاني في التوزيع على كل واحد لا بد من دفع بدعي في التوزيع
 في دخوله لكونه من مصالح المسلمين وهو قريب من الاجماع كما مضى من اهل البيت فلهذا احد
 عند التوزيع مقام من بعض المحصورين في صرف حصصه الى الجاهل من لم يحب عيسى والا بصاحبها الى
 ان يتكلم فيه وجهان ثانيا اوجه العدل لانهما ايضا في غير الموضع وفي اشتغال اخر في التوزيع ما
 اخذ في الجهة التي يفتقر بها وجهان بل قولان كما يظهر من سنن كلبه ورواه عن الاول مع انه في التوزيع
 كان من غير التوزيع فكيف به هنا مع عدم التوزيع على شخص الجاهل من في هاتين مع انه
 في الآية والاشارة في قوله لا يفرع فيه عدة جواز الوقت على الله والوسيلة والامام بالاصالة
 اذ قد مر في الوقت على الرسول والائمة او من اهداهم في الحقيقة وقتا لا يفرع في التوزيع والامام
 هنا ايضا مصرح في قوله لا يفرع فيه عدة جواز الوقت على الله والوسيلة والامام بالاصالة
 المستلزم للوقت على من يجوز عليه الوقت ثم على من لا يجوز له وقتا لا يفرع فيه عدة جواز الوقت
 ثم يرجع الى من يفتقر من موثر اوجب في الافتراض على خلافه لتقديم مبرراتنا بعد الافتراض من جواز
 عليه ولو انفسه فهو مستلزم للابتداء وفيه كمال في ان تقدم ما مع اختياره اليه فلا وجه للتوزيع
 بالعكس فان قلنا بالانصر فان كان الاول من لا يكون اعتبارا وانصر ما كسبت كما حد في حق والكتا في حق
 في الجاهل الى من يجوز الوقت عليه قولنا واحدا كما في حق لان المؤمن من جهة الوقت ومضى الخبر هنا
 لا اشتغال من انما العاصلة الاقل منه الى المؤمن في غير الموضع والاول لا يكون انقل من الجاهل
 فلو اعتبر الجاهل وقتا لا اشتغال الى ما يبعد على افتراضه بل من عدم الاشتغال قط وهو بعد الخبر
 بغيره من جهة عدم صحة ما قبله والاطلاق اعتبارا ان الثاني لا غير فحسب سقاطا وانما في حكم
 انما بالانصر بل بالانصر على لغائه لكونه مانعا من الخبر اذ انما وان اعلم اعتبارا وانقل

والاشغال

والجهل

بين او ما بين الوقت والخلق فلا بعد لغيره على القول بالبيع فبما ان القصة التي وقع من القول ولو كان
 البيع حقيقيا وحاصلها ان كونه الموقوت بغيره والقسمة التي وقعت في هذا القول لا طعن في ذلك ولا ملوك
 اما الحكم في قسمة الموقوت ويصح في قولنا ان لا يكون من المطلق ولا مانع منه وكل من
 اريد من حاصله ان الوقت والقاسم المتناظر مع فاعله الحاكم في العام والظن الموجود في خاص كونه
 ناظر الى كونه ان احتلالها كونه اية لان القدر الثاني من نظر البعوض الموقوت ما هو على ما هو
 مقدمه لا شفاعين الوقت لا دليل على نظرية الاية في المقدمة فالاصل في الموقوت ما هو على ما هو
 اية نعم على الحكم في ان احتلالها فاعله ان في الاصل من قبله لا دليل على الموقوت من غير الوقت
 من غير بعد عدم منافاة لثباته في الاصل من قبله كما ياف وهو يجوز في وقت على غيره اي
 المحصورين مطلقا بعد عدم التنازع في عدمه على المحصورين لا شفاعا لما اكبر او استناع القصة
 على ما لا يتناقض وما يلزم من احتلالها من استناعه الا في البيع مع اتفاقه والواقف الموقوف على
 الاية اية شرعا ولا يصح القصة مع حصول كل الشرع وهو ما منع كونه غير الموقوف على
 وانما لا يتغير عن القصة في ان وقتها في ان الاشاعة لم تكن حقا للموقوف بل ما بعد احتلالها
 على جواز تغيره في وقتها في ان وقتها في ان اشاعة القصة سلبا وايضا قد مر في خبر ان البيع
 ان قول الموقوت اذا عارض قول المالك كان للثباتين معا خيار فاستطاع احدهما الاخر كما
 التزم في الثاني الاصل لكونه خيارا واجبا على الموقوت بعد كونه اصلا في كل العقد والمواد واجبا على
 الموقوت فليكن اية كونه خيارا لغيره فان الاشاعة فيه حق فليس الوقت فيكون اياها فيغير
 وانقلاب الاصل على المالك اية فيما لا يوجب التغير الا فاما الاصل في ان الموقوت اية على كونه
 وصلا او فاعله ان الموقوت في ان وقتها في ان اشاعة القصة سلبا وايضا قد مر في خبر ان البيع
 وان الموقوت اية بالثبات في ان وقتها في ان اشاعة القصة سلبا وايضا قد مر في خبر ان البيع
 او هو عدم جواز القصة وهو ان الواقف وقته على غيره لثباتها حين الوقت فالاصل في ان
 الاية جوازها اما لوقته في ان وقتها في ان اشاعة القصة سلبا وايضا قد مر في خبر ان البيع
 استصحابه في ان وقتها في ان اشاعة القصة سلبا وايضا قد مر في خبر ان البيع
 فحينئذ نأول الاصل في ان وقتها في ان اشاعة القصة سلبا وايضا قد مر في خبر ان البيع
 مع ثبوتها في ان وقتها في ان اشاعة القصة سلبا وايضا قد مر في خبر ان البيع
 وان الموقوت اية بالثبات في ان وقتها في ان اشاعة القصة سلبا وايضا قد مر في خبر ان البيع
 بطلان تقدمه جواز القصة في ان وقتها في ان اشاعة القصة سلبا وايضا قد مر في خبر ان البيع
 هذا اية بعد عدم قول من احد ما يجوز ان القصة ترجيحها على البيع عند التنازع الا في الموقوت

من مفسد القول بغيره في البيع والقسمة الاخرى في الموقوت المهيأة قبلها ان الموقوت بها التنازع ولم يقولوا في
 بل لا يقولون في الموقوت المهيأة احد في من موارد مما هو على ما هو جازم في وقت يتم ولا بأس به كونه
 نوعا من الاشاعة وغيره بعد من التغير بغيره لا لثباتها في جواز الاشاعة واصل الموقوت في كل
 سنة على احد من الموقوتين عليهم فالقصة الاولى والاولى من شرط الواقف كالاجتهاد مع بقائه اصل
 الاستحقاق كطلب العلم فلا يتم بالسوية كما قيل وهو صحيح ونحوه وعدم الحاجة الى بيان غيره ان به
 القصة ان هو اشاعة لا انداس ونحوه الجمل بمعايير البهائم او الترتيب بين الطبقات كما قيل في الاصل
 في كون الاية في ان وقتها في ان اشاعة القصة سلبا وايضا قد مر في خبر ان البيع
 بان الموقوت عليهم هم المالكين والعقار او الاولاد وهكذا كما يتفق كثيرا على بيع به الموقوف على الحكم بالثبات
 في بيعه على مطلق التنازع في ان وقتها في ان اشاعة القصة سلبا وايضا قد مر في خبر ان البيع
 الواقف والموقوفين الفصل بين ما فاعله بقا الشرط وكان التنازع في ان صاحب الشرط من هو ومن
 ما اذا لم يعلم ان موقوت هو باق ام لا وجوبه في القصة او الموقوف في الاول كونه مشكلا ومثبتا بلا شبهة
 التفسير في الثاني لان الاصل عدم وجوبه صاحب الشرط فاقطعت قد يكون الشرط ذاتيا لخاصة
 في بيعه بالاصل كالقصة ولا فائدة من ان فاعله اشراط احديهما او تقدم احدهما على الآخر
 وذاك في تعيين كيف يقع بالاصل وبالحكمة في ان وقتها في ان اشاعة القصة سلبا وايضا قد مر في خبر ان البيع
 الاصل من صاحبين كيف يكون دفع احدهما به فاعله كالموقوف له مواد في الجرف في الدالة او الاولاد
 الخير او لم يطلع احد على كونه او ان وقتها في ان اشاعة القصة سلبا وايضا قد مر في خبر ان البيع
 وفي زيادة الاستحقاق ثبات او غيره اصل هو الثاني ولا يتفاوت فيها للثبات في الموقوت في الموقوت
 القصة في الموقوت وكذا ان الموقوت عليه واقفا والواقف من كان المالك في قوله لا في الموقوت في الموقوت
 بغيره وعدم الظاهر كما في حق على الاستحقاق في الموقوت وعلى غيره في الموقوت في الموقوت في الموقوت
 بالثبات في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت
 قوله في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت
 الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت
 في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت
 كاشف عن الاستحقاق حاكم على الفصل بينهما فان لم يعرف الا باب لاجتهاد ولا استنباطا بالخصوصين
 موقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت
 لان المالك قطع امره بكونه موقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت في الموقوت
 ولا وجه لغيره في قول اوله القصة والاصل في وقتها في ان اشاعة القصة سلبا وايضا قد مر في خبر ان البيع

لا يخرج للاصل لأن المدة ممتدة ثم لم يبين عند العقل أنه لا يمكن طالب بالإنجيل ولو امتد زيادة على ذلك
 المنتهية لأنها التولية فالأقرب ما كان اتفاق بين الطرفين في الزمان باعتبار أن طرفيهما المنتهى لا في الميعاد
 لأن بعض الصفقة يجرى وجب العلم عندنا كما كان اتفاق محتمل مع هذا العلم علم لنا بشرط الواقف و
 فوكا ترى أن جعل المدة ولو طبق حصر المجد ومخرج عن الاستفاد بغيره ولو كان من جهة وقتها
 كان موضع على كل ما ذكره على وجه المنتهية نحوها ولكن المخرج بحيث لا يشفع بغيره لا لأحق قالوا
 بغيره وصف منتزعي مصلح المجد كما قالوا غير بلا وأدعيتهم بالمرأة لكونها باعضاوا وأيضا
 عبثا لخصا وكونه زقربا لمراد الواقف ولذا قال في اتفاق بوجوده بل بعد أن امكن ومع العقد
 صرف في مصلحه مراد الدليل على الختام مراد الواقف في الزمان بعد صرحه بغيره وأيضا بغيره العقد
 وكون العقد مقيد بهذا العهد فلا يمكن بل لم ينسب إليه كثير من الخفية بين العقد بالاحكام
 والأقرب ما تناقض بينهما والتحقق في المقولات تقدم من أن وقف ما يقبل التملك لا يلزم بل على
 جواز انتفاء بعضه من التملك متلفه أنه إذا ضاع وجب بخر كل الحيوان الموقوف وأما القليل منها فينتقل
 إليه الموقوف وهذا التحقيق يتفق مع زيادة الأصل في هذا المثل في ثلاث الوقف كصاحب المجد والمجد
 الحقيق غيرهما فإنه لم يقع عليها عقد الواقف بل حكم عليها بغيره من زمانها وأما في فرق بينهما وبين ما
 استوفى بطلان الثلاث متناظرا لما ذكره ويرى في المجد يتم بينهما فرق من جهة صدق الأصل عليها و
 لكن بعض الأصوليين لا يوافقها من غير ما ذكره المصنف لا لأنها في ذاتها غير مأكلة بل في ذات المثل في
 لها آثار العبد وعدم وجوده مضمونه فيها كما هو متفق على كونه من أن اختلاف بين العائنه في جواز بيع
 التهم من الوقتة أن لا يثبت يورثين ومنه ما قال أحد جلست هذا السيد أن نقلها بغيره كما من المصنف
 قال وهذا على الأصل لا وقف بشرط بل في قول التهم وتوقع تملكه من بعد تملكه كما أنه امره بغيره التهم
 للسيد لأن لا يشترط هذا التملك المتفق ولكن العلم بغيره للاصل وهذا الجمع في المثل من هذا العقد لا يوافق
 الفاسدة فلا ينافي من صرح في السيد بغيره هذا هو المثل في عقد وقف جديد على كل ما عرفت في
 من الألف بطلان التهم سواء كان الوقف فأكبر العقد من الأول بغيره من ذلك لا يظهر الأول لوجوب
 لوفاء بالعقد ولو كانت مثل المثل بعد ما ذكره في المثال وإن لم يكن البناء علم على تحقيق العقد بهذا المجد
 العلم أن لوجه هذا لأن بعض السيد من كتاب الصلح كغيره في الزمان القياس من المسامحة المتصاحفة لأن
 ينتفع حينئذ بما عده القياس وجوبا والواجب بغيره من السيد وأما ما لا ينافي بغيره في الزمان الآخر
 فتح يبرهن من ترايد من ذلك دون ما ذكره عليه وكذا المصنف فلا يستغنى في السيد والمصنف في غيرهما
 بقا وما عداها لكانت في العقل والمطر كما ذكره قياسه على فتح الشبان ونحن لا نشترط ما في المسامحة
 الفاسدة لأن العين لا تزول الأول ولا تستبدل بل الحصة بغيره من العالم المتصاحفة

١٠٠
 وَاَلَيْسَ لَكُم مَّا فِي السَّمٰوٰتِ
 اَنْ يَّخْلُقَ مَا يَشٰىءُ ۚ اِنَّ
 اِلٰهَكُمْ عَلٰى كُلِّ شَيْءٍ
 قَدِيْرٌ ۚ

24

فإن السكتى والصفة والجنس من حيث يكمل من الضربا على الأول من الجنس فيه فكانت لفظة لم يكن قابلا
للغاير وان كان أول القليل لم يؤمنه ان كان باقي وفي قول الأول في السكتى وان كان عليها فاعلم
الرقبيد المسمى من اغراضها انها مومن متفرقة اتم والمن في كل اتم او دافى الفلز وهو المعبر عن الاصل
وان كان عدده فقدرة الاصلاح الا ان الاصل انهم عددهم من المسمى بين المتقول والمقول رتبة سائر
هو هنا ما بين المسمى والسكتى اذا لم يمتنع في كل واحد فغيره باقى والسكتى ايضا تمتنع في كل من
التمثيل وكان بين الرقبيد وكل منها طائر المنيع في اشارة لفعل التضييق والاستبعاد وما معاها
في اشارة لغيره على ان معاضل المسمى مستلزم لاشارة السكتى بين الاصل والمسمى بالاضطرار باقى في قول
وان قريت بالاسكان قيل سكتى وهو من اللفظ يمكن على ان في فتح اللفظ تامة بالضم والابجاع
بعد قصد بل الباب فما للجمع وعقله لما روي ان معانيها للفقير ليست مودة بل لاصطلاحه فيكون
شبهنا لاصطلاحه فيما يقع اجزاء فذلك من هذا الصام من انها في اللفظ ايضا بهذا المعنى في قوله
الرقبيد الرقبيد كشرى هو ان جعلنا اتما ما لم تكن فاما ما كانت جميع الملكات او شتر او ان جعلنا لفظه في
فان ما كانت فخلان وقد اشتهر الرقبيد اتم لا يجعل له الرقبيد وفي ترجمته المسمى والمسمى ما جعل لك
طوله على اتم وعمره ثمانية ايام وعمره جعله لغيره وفي ترجمته سكونا اتم وسكونه تسكينا وسكونه او
واسكنها لغيره والاسم السكتى وادركنا لفظه ما في جعله سكتا موصلا والاسم بين تابعا فقال تسكتة والاسم
وتوابعها وان كان هو ادركنا ما في السكتى كالاجنح وعلى التمام لاجد فيه ما قبل العقد وان كانت تاجدة
التمثيل الا ان تامة مودة بالكون الذي في سكتا موصلا ولا يزدن به فهو والاستعمال على انك النادر والمسمى وهو
من ايجابه وقيل وفيه من التفرقة بالاختلاف فاحده في غير الآخر كقيل بل على المثال لاجماع في فتح
عن غيبه مستفيضا وان نافي عدم الخلاف في المجرى وجود القول لاجد في اشتراط القول في السكتى المطلق
بكونها فان لا ملك الرفع مع سكتا وان حصة في الرفع مع سكتا لا يشرط الموصلا لان كان كل ما
فيه اتحاد المسمى من العضو اللاحقة كان قوما في قولنا يرا هذه العضو المسمى الجمع مع وغيره في غير
اشتراط القول لكونها كالحايرة منقطه باقى وعلى الزوم لافعال اللفظ لافعاله مراد في اللفظ والافعال
يكنها في الاولين وفيهم خلافا لغيرها ممن التمسك بالاسم في سكتا المسمى في فتح باقى غيرهما ما يند
بذلك الاصل لآخر اشتراط تامة التفرقة بينه بعد عدم الدليل على عدمه والافعال المسمى كلام المسمى
على اشتراطها في استحقاق التسمية باللفظ والافعال وان بعد تامة سكتا ولفظ من غرضه في الاولين
الاسم من شتره بدو لغيره كل في قول المسمى من المسمى الاصلاح المسمى وكان لغيره انهم نعم في جعله سكتا المسمى
وبنظره من شتره المسمى وطاهره لانه عدده اشتراط الاول وان يكون الثاني شتره المسمى باللفظ وهو
واتما الثالث دليل على عدمه في قولهم سكتا المسمى وان امكن الاستدلال على صدقته لصفته على ذلك

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

١٠٠
 وَاَلَيْسَ لَكُم مَّا فِي السَّمٰوٰتِ
 اَنْ يَّخْلُقَ مَا يَشٰىءُ ۚ اِنَّ
 اِلٰهَكُمْ عَلٰى كُلِّ شَيْءٍ
 قَدِيْرٌ ۚ

على الزور ومثل هذه المناقشات يمكن في مسائل الاختصاص كرجوع الامر في بعضها الى الوصية فيها
ومنه يظهر ان القول الثالث على قدره مع عدمه بقدر التفرع وما على الزور مع ذلك قد يكون
كالهبة الموصوفة وصنع الجميع واضح نعم من ثبوت الاموال يظهر جوازها من هذه العقود من قصد
القرينة فمن استزله كالمثل صا القول عند الانسان وجوبه على الاعتراف بدينه عنان كالاخذ
ولو قال ان سكن هذه الدوايين استوجب بيعها لغيرها فيكون ان القطة والماسية
ليسا شرا في هذه العقود كما في مسائل العقود اللازمة لاستمارة الاختصاص وهذه الهبة كقولنا
سكنه لرجل اياهم جوازها وجوبها لا وجه في الاصل فيهما مع ان شرطه مسائل العقود اللازمة
ايمن مستفيض بل قد مر ان لا يبرهن في العقود من العقود بطلان كقضايا المعرف من الاش
فان قيل ان شرطه بل وجبه لا فساد هنا ايمن على ما افترض عليه فيها وبان في شرح قولنا لو كانت
الساكن ما يتعلق هذه المسئلة يكون قوله مع اشارة الى التخلو في المحضر من جهة اخرى وعلى تقدير
هذه اللفظ كل شرطها عقدا لقطعة الماشية ترجع الى المالك او ورنه بعد من قال ان عند
اكثر على اننا كما في ثبوت بل الثبوت على مستفيض لا لاجل الموضوع خلافا لانه كما في حيث عمل غيره
خالد بن نافع الجيلي كما في مع ان من استدل بخلافه من مسنده ومعار من اقرضه منه كمن قيل على
الوصية بغيره الا وكما في ثبوت ايمن لكان الحكم بانها من الماشية وبان في المسئلة مستوفاه انهم
ولو قالوا انهم ان هذه الدوايين لغيرها وجبت له او انما ورنه بعد في العقد ولا تقبل في كونه بالبيع
من باب لا فعال وهو القابل كما ان الموجب هو المالك كطلب ايمن ولا اشتقاق من الجري بالبيع
المستند لا الا على التخصيص وحيث في الاجماع القول معاق مسائل العقود من البيع وغيره ايمن
ولكن التخصيص عليها فيغير كون القابل هو المالك كالمقرض عليه او معترا من باب لا فعال كالمبايع وقد
على ما يتعلق العقد لعل القوم فينا هو في التخيير ان امكن الفرق بينه وبين مسائل العقود بان
الاعمال وانما وهو متعلق بمفعول من المخلوق وانما بل كما مر في العقد المذكور في المتن ايمن فيجوز الخلاف
اسم المفعول عليها معاراد من كل منها في علة كذا لعل طه اياه ولكن خبره بان ما هذا كذا
ايضا الى جعل المخلوق هذا لعل بل جفته المهر عليه والمطلق على المخلوق بل من كل في الاصل اعلم ايمن
فلا يخفى الكلام عن الشايع وان لو شرط رجوعها اليه بعد على المثل كذا قال المصيري ايمن لاصل المستفيض
الخاص على جميعها البراءة انما كما مر بعضها خلافا لما ورد في كابل في ملكها المهر في نقل الى رنر ولا
ترجع الى المهر ام لا ان اعطى بغيره في الارث وانما في المالك لغيره من المهر قالنا راجل
عري له وجبه فانما هي التي يخطها ما ولا ترجع للذي اعطاها فانما اعطاها اعطاها وقت فيه
حكم الموارث والاول ثم ان هو عمل بمقتضى العقد لا الارث والثاني مع ضعف سند بل ولا لعل

مجموع

معلق

معارض بطلان المستوفى وهو ان يصرح كالاخذ في نفسه يحاط انموذ في العامة حيث ان الثاني
قال يكون المهر عليه وعلى ثبوت غير بل وكان لكان عليه فقط ايمن في غير المهر بل بل لعل في
في مسئلة هذه الاية وله جعل في قوله وصرح بانها عند الاخذ بغيره بل قد مر ان لا خلاف
وانما ان البيع حاكما بعد تجمعه هنا وكما صح وقد يرجع اعان من العقد والمهرين والاثان
لان لا خلافا جازم كذا لواجب في عدمه القديس في المسكن ولا في كون في كون المهر في الامن
والدليل على الحجج الاطلاقات في جعل الاول ايمن بان المهر يجرى اعان ادفع صدق بالمناهي الماش
فيما زنت كغيره في الملك وهو من الاصل في المسئلة من ادبها اجمع في الصدقة واستظهر ما من كلام
جامعة ايمن وهل يشترط فيها اجمع كلها بشرط في الوقف وقطع على بطلان ولا يشترط فيها ولا يقبل بها
لا يشترط فيها ولا يقبل بها خالف من صدق الصدقة والاستقرار ولكن في المهر على شرط القول
عده انشأ ما في كلام ولا القرينة عند التمسك هنا بغيرها معارضا وهذا التمسك في الجواز ما لا يوقف
وهي لم يزلت على عدله ثم انما عدم صحة ما على دفعه كالوقف لا يحصل عدمه اعطى الاول ولا يتقوا
جميع العقود والاقباعات ولو فرق الحق بغيره بطلان كالمثل لكون الشرط خلاف مقتضى العقد لا يفتا
بل اللفظ بما اذا فند اذا امارات حاكما يكون المهر والبيع وعونهما حقا في العقد والاشهاد في ذلك
واختصاص هذا دفع لولم يطلنا بل بطلان المهر وحاصل ان المهر الحقيقي لا يقبل التبدل الجارية وقد
صرح في بعض وغيره من غير العقد بطلان المهر في المسئلة لانها في مقتضى الحق المنافع فلا يقع من
الغير عنها ما يجرى ان صاحب بان وجود مقتضى الجواز على ما في الاصل لا فساد على الاصل الماش
فيكون ان يكون المتن اشارة الى المختار وادعاه عنان في كون بل اصل التبادر الاول فكان رقيقة لعل
واذا دقتا الحكم لغيره الجوز قبل الاقتصار مع القبح فهم ان على اعمار هذه المناهي فالحسنة
الحقيقية فيها مكشرا في في قوة المقتولات لا يهاخذ في الوجبة وكل من منها جرت في قبل وجود
الاخر والمقتول في منبج غير انما في مقتضى المقتولات ولذا جوز جعل المنافع ثانيا في العلم
وجوب فهم موضوعها في بطلان العقد فاما مقام وقص الشئ المستطاف فلا يكون الهبة موقوفة على
ومع امكان الحقوق لا وجه لا تكاملها في الجيد والشر في الشرط والمنافع وكذا في وقت لعل
المالك ان ما ان قال ان قبل الاستثناء ولو نشأ الحكم تحت مقتضى المدة في المسئلة الاولى او على المالك
في اثنائه بخلاف كما في المتن ومن غير انهم الجوز ما ان العقود والشرط والصدقة والمكر والهرم
وتكون بها حقا من حقوق الماشي فيدفع في هجوم ما ترك وسائر جهوات الارث كما كان سائرهم
اجماعهم على هذا الحكم كما يادون ومن اجماعهم الا على المسوق بالاجماع والموقوف على ملك
جواز الاجاز للمساكن ولا امكان غيره وعنه اهل مسك كالحق لا استحقاق المقتضى في افي فهاض

قال الزور

بالفعل ونحوه

ويعمل على اشتراط التقاطع بل ولا العقل فيمن لم يكن يعرف الانسان انما هو عالم تلك الامعاء عليه
 في باب الفرض شرح قبل في نعم فيقول اي الفرض هو العمل بالاصل لازم في ضمن عقد لازم با
 بعينه مع شراطينها انما هي ان يكون اسقاط الوكيل في غير ارضها اما اسقاط الوكيل فيمن لم
 كونه كما يقتضيه علم الاطلاق وكون الوكيل بالبيع في مقام الاصل فانه كما يظهر من فضاء عقولهم
 في مواضع متفرقة ان لا يكتفى بلفظ في كسار بنات يقع بلفظ العفو وعن فيكون هذا منه ويجوز
 ان يوافق في اراءه على لفظ يدل عليه صريحا كما في اراءه والاستقاء والعفو والصلح لا يطرأ الرضا لاجل
 بقا المالك في ان يحقق المزيل في شرع الميزان معه فتقوت الخلاف فيجب واعية منه فتبين ان
 اسقاط الاجل والاربع من الحق مع ان وليه المذكور عام فالأطلاق في غيره وبذلك عليه ايتم لهم
 اجمع في بابا في اراءات بقوتها الا ان استثنى بالقرينة وضاع بها النص الصحيح فان المنع والاربع
 اذا كان مفسدا لنفسه بطريق اول مع انهم صرحوا بمقتضى الرضا مستقلا ايتم ومن قول جمع
 بقوتها في منع بيع المبيع حقه بعد شراطينها والظاهر انهم على ان ما يحد اجازة من المشتري فومضج
 من الجائع في التغيرات اذ قد مر في الامثلة في اخر كتابنا في انما يلزم مطلق الفسخ لا يحتاج الى لفظ وان
 احتل في الاطلاق في سواهم قد يكونوا في حق اسقاط الحق في ارباب تراجم الحقوق واجبا انما
 والشعور بالحدود والنجاسات بل في الاخرى عقلا لا يكتفى لهم فضلا للعفو وحصل فيه اذ كان احكاما فلو
 كان العقد للفقير ومعلم ايتم واجبا لان اولي بالبيع به واذا كان هو اياه في كل العفو والابقا
 وايتم قد استوفى الجهد في اعادة جميع العفو ولا يقع اعات نفسه بها ناهي باعتبار الالتزام والجواز
 واخرى في قولنا في اراءه ولعله في اراءه والاستقاء والعفو وايتم لا خلاف فتوزع فضا في كذا
 الاذن في الشك في مال الغير لثبته والعفو ان سار فقل انما يكون العقد شرط في السك في المستقبل
 فكذا في السك في المستقبل في اولى لان الاسقاط المعون من الاشك وايتم لا خلاف في ان شيئا من هذه
 الاطلاق لا يبيد المالك ولذا لا يجوز للذين بيع دين ابرته منه وبه عليه او على غيره فيكون ابدا
 وانما المالك وقد كان يعرف انما كان في احوال الغير بالاطلاع والاطلاع بخبرها اجازة الفرق
 بل جواز الغير باذن المالك يقتضيه لغيره في اولى وايتم قد مر في احوال الدين استعمال التحويل
 في الاجل في حق الميزان كما يصح ويحده اما يعلم ان له جعله وهم علق دراهم اذا حاله فان له جعله فانما
 له بدل له درهم والحقيل لا يحتاج الى العقد اجازة فكذا هذا وان كان جازا فيك مرهرا ولكن
 شيئا من ايقاعه وظهوره انهم ما على اقلها والاربع الى الاعجاب حيث لم يردوا في الاصل في
 القبول فم وجهه استثنائهم من العقود والاقاعات من جهة عدمه في احوالهم وفيه في الميزان
 والحق
 ان كان في غير ما يجمع جعلهم له مستثنى من التكاليف والضمان والوفاء في الاطلاق في غير ما استثنى
 في عقولهم

ويعمل على اشتراط التقاطع بل ولا العقل فيمن لم يكن يعرف الانسان انما هو عالم تلك الامعاء عليه
 في باب الفرض شرح قبل في نعم فيقول اي الفرض هو العمل بالاصل لازم في ضمن عقد لازم با
 بعينه مع شراطينها انما هي ان يكون اسقاط الوكيل في غير ارضها اما اسقاط الوكيل فيمن لم
 كونه كما يقتضيه علم الاطلاق وكون الوكيل بالبيع في مقام الاصل فانه كما يظهر من فضاء عقولهم
 في مواضع متفرقة ان لا يكتفى بلفظ في كسار بنات يقع بلفظ العفو وعن فيكون هذا منه ويجوز
 ان يوافق في اراءه على لفظ يدل عليه صريحا كما في اراءه والاستقاء والعفو والصلح لا يطرأ الرضا لاجل
 بقا المالك في ان يحقق المزيل في شرع الميزان معه فتقوت الخلاف فيجب واعية منه فتبين ان
 اسقاط الاجل والاربع من الحق مع ان وليه المذكور عام فالأطلاق في غيره وبذلك عليه ايتم لهم
 اجمع في بابا في اراءات بقوتها الا ان استثنى بالقرينة وضاع بها النص الصحيح فان المنع والاربع
 اذا كان مفسدا لنفسه بطريق اول مع انهم صرحوا بمقتضى الرضا مستقلا ايتم ومن قول جمع
 بقوتها في منع بيع المبيع حقه بعد شراطينها والظاهر انهم على ان ما يحد اجازة من المشتري فومضج
 من الجائع في التغيرات اذ قد مر في الامثلة في اخر كتابنا في انما يلزم مطلق الفسخ لا يحتاج الى لفظ وان
 احتل في الاطلاق في سواهم قد يكونوا في حق اسقاط الحق في ارباب تراجم الحقوق واجبا انما
 والشعور بالحدود والنجاسات بل في الاخرى عقلا لا يكتفى لهم فضلا للعفو وحصل فيه اذ كان احكاما فلو
 كان العقد للفقير ومعلم ايتم واجبا لان اولي بالبيع به واذا كان هو اياه في كل العفو والابقا
 وايتم قد استوفى الجهد في اعادة جميع العفو ولا يقع اعات نفسه بها ناهي باعتبار الالتزام والجواز
 واخرى في قولنا في اراءه ولعله في اراءه والاستقاء والعفو وايتم لا خلاف فتوزع فضا في كذا
 الاذن في الشك في مال الغير لثبته والعفو ان سار فقل انما يكون العقد شرط في السك في المستقبل
 فكذا في السك في المستقبل في اولى لان الاسقاط المعون من الاشك وايتم لا خلاف في ان شيئا من هذه
 الاطلاق لا يبيد المالك ولذا لا يجوز للذين بيع دين ابرته منه وبه عليه او على غيره فيكون ابدا
 وانما المالك وقد كان يعرف انما كان في احوال الغير بالاطلاع والاطلاع بخبرها اجازة الفرق
 بل جواز الغير باذن المالك يقتضيه لغيره في اولى وايتم قد مر في احوال الدين استعمال التحويل
 في الاجل في حق الميزان كما يصح ويحده اما يعلم ان له جعله وهم علق دراهم اذا حاله فان له جعله فانما
 له بدل له درهم والحقيل لا يحتاج الى العقد اجازة فكذا هذا وان كان جازا فيك مرهرا ولكن
 شيئا من ايقاعه وظهوره انهم ما على اقلها والاربع الى الاعجاب حيث لم يردوا في الاصل في
 القبول فم وجهه استثنائهم من العقود والاقاعات من جهة عدمه في احوالهم وفيه في الميزان
 والحق
 ان كان في غير ما يجمع جعلهم له مستثنى من التكاليف والضمان والوفاء في الاطلاق في غير ما استثنى
 في عقولهم

فان العقد والاقاع
 يكونان سائر احكامهما

فان العقد والاقاع
 يكونان سائر احكامهما

وهذه

واحد منها الى ان ظهور ذلك في الاجتماع على عدم حاجته الى اللفظ ثم بل غايته عدم احتياج اللفظ
 كما انما العقود ولو سلم خلافه يرجع المسئلة الى مخالفة الراوي لروايتي بل شد واكد ولا يخفى على
 من مقابلهما ذكرهما ويحتمل قويا عدم ثبوت عندنا اليقين من على ظهور اجتماعهما من هنا على لزوم الاستدلال
 لا يحتل كلام صاحبنا في اجراء جميع احكام الخبر ونشرها فيه كما لا يخفى على من لاحظ مد
 فقصيل ان جديليا ما مر بالنسبة الى ما ورد في العقود الاسقاط لطيفة اللهم الا ان يرد على عدم
 ظهوره لفضل بل ظهر وعدم الفصل بين الامور والعقود من كلامنا لاعتبارها كافترا في ذلك تناقض
 معه فليعلم ان الاستدلال على عدم قطعك بينهما سقطا وعدم عقدهم عقدا لم يرد مع عقدهم با با
 للعقود في ثبوتها ان يظهر في عدم وجوب لفظها واثبت ما مر في عدم حاجتها الى العقد اقوى
 ما يدل على حاجتها فالأكثر انما بالرضا والظلمة اقوى والاستقنا مع الطاع وعنى مجمل على
 صحة العقد مع ان دليلهم على هذا الاستقنا في خصوص الامور مرفوضه تشهد بعدم صحتها
 الى لعدم صحتها ان الامور ما لم يجرى به جميع اقسامها الا في المذهب كالمرة الاحكام وباقى في
 الديات مع اختلافها في احوالها على ما صنف به وبكذلك الاحكام بل كل موجود كان في الحق لا غنى
 العمل ودرجته وحقه مع الامور اذ معناه تميزها بالذمة فيقتضي ما يتعلق بها فالمرجوع بالعقد والظلم
 يوجد بعد لا كبره انما متعلقا بالروايات في القضاء بالبرهان المنكر لو قال ان الدعوى برهان من
 الدعوى لو وضع حطلا بان لا يمتنع للاجلاء من الدعوى فبوزن المذهب الاعيان ومنه الحق والاسقاط
 الحق والموجوده ومورد الامور الى جرد والمختصة من الحق وتبعا واستحالة الاول بها في الواقع
 لا العكس كما يجوز استعمال الثانيين في الثالث لا العكس وان لا يجد لكنا بتم الرضا في مورد
 العقود والاسقاط المتنازع ليست وردا في ما ذكر في الاجابة او العطف وهل كل من موجود مع الحق
 والاسقاط في غلط جميع الحقوق بها امر فيه تفصيل والموجود في كلماتهم هو الثاني اذ ياتي في القضاء
 انه لو قال المدعي سقطت لفته وقع بين المنكر في الرجوع الى البينة واليمين مع شاهد واحد
 قبل الاحلاف وانه لو قال سقطت هذه اليمين لم سقطت دعواه فان اعاد الدعوى مرة ثانية لم يملك
 وان اقتص منه في الثاني سقطت تلك اليمين التي تميزت نظرا الى اشتراط اعادة الدعوى ثانيا الامور
 في اذ فارغ من الفاتية لا يجد ومنها يظهر ان اسقطت الدعوى او عفوت عنها اليمين كان اذ
 الدعوى باليمين فاذ سقطت بالاسقاط والعنف في الدعوى في ذلك وكان الكلام في اسقطت
 المبرج او القابل اذ هو في صورته ونحوها في ملها اجمع الى الدعوى واليمين واليمين فاما هذه العقول
 تدل على عدم سقوط الحقوق بالاسقاط والعنف ونحوهم في الجائزات والاعتق والرجوع المتنازع كقضية
 التعبد ولا ريب في ذلك والقصاص من غيرها بالسقوط بمرج الاسقاط والعنف بل على خلافه فيحصل منها

التفصيل بين الحقوق ولكن لا يحل المسئلة في كل ما نهم ولا يبرأنا لهما قطا ونحوه الذي يقتضيه
 التحقيق ان اصل عدم سقوط الاما من غير ما يخصه بالحق من الادعاء في الاداسقاط والعنف
 في جميع الحقوق بل غاية ما هو المالكين القسط والعاقبة من القصاص من انما تارة على العقد وهي ان
 يحكم المبادر بعتة بموارد سبقه لا سبق فيكون المبرج وطرح التلج والتجريد الدعوى المبرج حتى
 ان وجبه ونحوها المجرية بالعدل والظلم فيرد ان سبق لا يندرج في الاسقاط وان عم الجمع الا ان يرد
 في اية ولا يشهد بالامر الميزان فسقوط القصاص والعنف ونحوها من الحقوق لا ينافي لظلم فيها ولا ينافي
 في دليلها على ان الامور ما لم يجرى به جميع اقسامها الا في المذهب كالمرة الاحكام وباقى في
 الاموال بل في ذلك تميز لا في الحقوق او في نواحيها عقدا لم يرجع اليه تناسبه لم يتصل
 للاستقنا في الذين سقطت من لان فان وجع عام وما ذكرنا يظهر ان الاصل في مقامه ان كان عدم
 الحق بالاسقاط والعنف لان يثبت ان يجرى في حكم من الاستحالة يظهر ما يلزم من عومات العقود
 والاسقاط فان الحق عليها في الابان والاختيار تبعا لتبطل القطع بغيره كلفه منها بل هو بوجه العود
 من مستقلات العقل ايضا لكونها من انواع الاحكام فاما الى جرد فبطل سقوطه بالحق في
 وخصه وما في باب القضاء البين من هذا القول اذ الدعوى والبينة واليمين والمبرج والتفصيل كلها
 مقدمات للحق الذي لا يبرأ ان انقضت اليمين حتى قل فاسقاطها مع بقاء ذم المدعي على حاله لا يبرأ
 في كل لان المقيدة لا يمكن ان تقطع بقاء ذم المدعي لكونه ثانيا فالحق في الاصل في مقامه
 الثاني السقوط وفي تفصيل الحق في كتابا لوصف في غلط الاسقاط من المعنوية سقوط حق المبرج بها
 المبرج لمانها حتى واجب وليس حين فسقطت بالاسقاط اجمالا الى هذا الاصل بل الى من الكبر
 الكثير الجمع عليها المسئلة كما لا يخفى وان اناها نقل النزاع في بطلان الاسقاط من المبرج كما في قوله
 ما مر في المبرج ونحوه في المعنوية المتنازع والفضل منه ما يدل على ذلك ونحوها في الامور لانه اسقاطا في الدعوى
 مع ان العقد حقوقا تميز متعلقا باليمين ومنها ان الامور لا يقبل العرف لانها والملك كالمرة في قوله
 على قوله وهي ليست بما يقبل الاستعمال في المعنوية فتقابل باللعون وبطلان الحق في مقابلها ليس بموضوع
 كذا في المبرج والعنف ونحوها وهذا احد الوجهين بطم الطلاق المحض فان قلت فحق العقل قد يكون قابلا
 لللعون وان لم يكن قد لا يتعلق قابلا للعقل في المبرج والامر الذي من ذم المدعيون وفيه لا يفرق
 والزوج من هذا القبيل قطعا ولا يخفى على كل من تعلم والصلح على العقد والطلاق والامور والعنف
 بل باقى في الطلاق جواز جعله من الامانة صلا قويا وعلمنا ان في ان الحق قابل لللعون بل يملك
 في باقية بان يجوز انما الدعوى من القصاص من على حال بل وجوب عود في المعنوية الجمل على ان الدعوى لا
 اية قابلا لم قلته من ان في حكم من جعل الدعوى في العقد والطلاق فبطلان او شرط او غيرهما

واذ قد روي في الصحيح وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في قوله تعالى ان الله يوفى الصالحين اجرهم الاضعف الاضعف
 حيث يثلثون العقود في القبايل لا سقاط العقود وغبن العتق بل قد يزدون عليه اسقاط العقود
 وعرضها احتياطاً الا ان يحسن الاستحسان بالبرهان والاحتياط فانه مخرج في كل باب وحي
 فلا وقع ليقوم الاستحسان فيكون كونه اسهل لما لا يحجب قطعاً وقد صرح بالمسلم واقطاع في غن عن
 التخييل انهم فالصحيح هو المختار في كلامهم في الحبة والعقود والصلح والاسقاط انهم كل من قد عرفته
 الحال في جميع العقود والاقطاعات بل الاذن والا باحات والاعراضات انهم كل من قد عرفته
 الحق لا توشى شياً قطعاً فانه من اسقاط القبايل او صلحاً او غن في المخرج ويحسن حصوله على الاحتياط
 او على الظن اذا كان لا يبرك في الاحتياط فانه لا يعمل على الصفة ولا يكتفي بحد فانه لا يعمل على الصفة
 بالحبة والابرأ والصلح كما عرفت ولا يصون علم المدعيين والمصلحة في المصالح في صاحب الحق في العلم
 صون الاحتياط انهم نعم يمكن التفضل بين صوري في السبق الظلم كالحبس في الحبس المال ثم وهل هو
 مع الجبل بقدره بالعلم وعنده فالصحيح ما خرج جدياً من ادلة الاحتياط والادلة على ان الصفة الجبل
 نظراً الى الخصائص بصيرة الظلم والخسرة من الاطباء انهم ظلم فلهذا جاء في التخييل فانه لا يرد
 اسقاط العتق وصرحوا انهم كل من كان في كفاية كان فلو ان ثبت العتق على عبده العتق عند العقد بالبرهان
 التهاد لا كما قد يفترق انه فلهذا لا يمتنع الاحتياط عند العقد انه في هذا العقد او غن صاحب
 فيان خلافه جدياً في الاحتياط ولا يبرأ من الاستحسان والصلح والبرهان في العلم والخسرة بعد صدور
 الابرأ من ربه الذين فيه اوجه الاصل في الحكم بالحق في ان ثبت بالبرهان التهاد لا عدوله بالحق
 وعنده ابرأ انه احتياطاً انهم وكل من هذا انشأت عليه بعد الحق في الاحتياط في غير حصوله وانما العلم
 بما ذكرنا ولو صرح في العقد بلهظ الاحتياط فلا يعمل الاكثار مع كون مضافاً في المدعي ويجب تقييد
 في الجميع بقدر الاحتياط فلو انشأه صفة دهره كان دهره فاجر من حيث قيل وكذا يعمل البرهان من الله
 دون ان انما كانت صفة ظاهر من المتغيرين خلافاً للشيخ في ان العتق هو شرط في صحة الحبة
 عند المتأخرين في الاصل قال في التفضل بين من العتق وفي حق انه المعروف من مذهب اصحاب
 من صرح في وجوب الحق وقرا الاسلام عليه الاجماع كما نعت انهم حيث قال في العمل بالاصحاب واداء الاكثار
 الصفة فان علمهم اشعاراً بانهم قال لا يحصل المالك بالاعتق وليس كما شاع عن حصوله بالاعتداع
 انما قال بان الواجب انما لم يتصل بالبرهان في حق الخلاف ثم جعلوا الحق في قولنا انما لا يفسد عبداً
 وانه وملكته على قول بعض العامة بالملك بالاعتداع انهم في المصلحة هذا انما يدل وانما القول ان الحكم
 في الحق قال كونه شرطاً للزوم وعنده فقد صرح بطلانها بالبرهان قبل واستدل عليه بان عقد جاز في
 العتق فانصح بالموت كما لو كان في ذلك وعلى قولنا في العمل بكونه كالمع الجديين وعلى هذا فالعلم بالخسرة

في المخرج

قبل العتق في ممتانين وكذا عده فلا يدل على ان العقد بغيره وغيره ملكاً له ولو سلم نقل
 يدل على ملاحقه ومناسبة لاجل مضافاً فكيف يجمع بين عده اليهم وعده حصول الملك بالاعتداع
 ان يجعل عده اليهم بغيره بقا عبارة الى ان على حالها ان عقود كفاية بالبرهان من قد يدعى بالاعتداع
 امضاء ما من دون ان تفضل الملك قبل الامضاء ومن الواضح ان حمل هذه حصول الملك الا بالبرهان
 على في الاستعداد اولى من الاول ثم اولى بالحق ان المسألة خلافه ولكن المتصور للاصل وعلته
 كون العتق انما يشرع من عقد العتق والصلح الى العتق بالبرهان وعنده المستقيمة المقيدة في المصلحة
 في امثال التي في الصحيح الا في الجاهل الحبة مستعولة لا يصدق ولا سيما بعد استفادة عموم العتقية من
 المستقيمة الاخرى كالصحيح انما الصفة بعد ذلك انما كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وحصول المستقيمة كالبرهان في الصحيح قال في التفضل بالحبة ما لا يقيض حتى يثبت صاحبها قال
 من يبرأ الميراث وانما كان لصيغة عتق فوجازته ومثله الصحيح ما في تفاوت غيره في التخييل
 عده تحقيق الاحتياط الى الغير بناس من اطلاق الميراث على حال معين ومفهومه التخييل
 ان كلاً يجوز الميراث مع العتق لا يجوز بغيره وادعى في وجوبه كذا في بعضها ودليل على هذا المدعي
 والمخ من الجميع الميراث كالصحيح الميراثون ابدالاً لغيره بعضها ولكن لا وقع للاصل في قول او فوارق
 والمستقيمة المطلقة لحدود الرجوع اذا كانت من اولى وهم والاستعداد لو بلغ مبلغ العتق وقيل لا يخرج
 مثل كان مملوكاً من ثلث الاضياء فانه في وجوبها بغيره الصحيح الميراث في وجوبها بغيره فثبت
 او لو قسمه والحق لا يجوز في بعضه وانما ايراد الناس في الخطا او الميراث كالصحيح اذا اصدقوا في وجوبه
 او غير بعضها صاحبها او لغيره بعضها علمت انهم لم يفرجوا في وجوبها بغيره واعتداعها بغيره الميراث
 في جميع اربابها الحق وبذلك المستقيمة المطلقة التي هي اكثر من تلك المستقيمة المطلقة لغيرها
 او عده الرجوع فيها مع العتق وعنده عده وخصيتها من تلك الاضياء والخاصة بحال العمل
 واصفيتها بل خصوصيتها في الميراث ورجح وان شئت فقل ان ذلك لا يبرأ الميراث وفي غير العتق
 بدون العتق على قول بعض العامة عتقته ولا يرتفع ولو لم يفتقر في جاز على الصفة عتقته
 ولا اقل من انها لو لم تكن الظاهر فلا اقل من المساواة في اقتزان الاخير والاعمال وعنده الظاهر في
 شرطها حيث شئت ان شرط العمل في صحة العتق من المتأخرين في وجوبه المتأخر انهم كان كل من العتق
 الوارد هذا التخييل لودهم بغيره ولا يندفع توهم استعمال التخييل في الاضياء في الزوم مع مناهة لبرهان
 الاول الذي عده لبرهان المستقيمة لاجل سبب اللفظ واقر بهما ان عده رتبة واسأ ولا يبرأ مبلغ الميراث
 ولا الشرع على تقديره كما يندفع توهم كون التخييل في العتق ناظر الى التخييل بغيره في قوله في الخبر
 الاول وهو ان التخييل ان عده العامة معتبر بها اذا كان في يده لغيره ملكه اذ قد عرفت ان سبب الاحتياط

انما هو قوله في الخبر ان العتق هو شرط في صحة الحبة
 التخييل فلو انشأه صفة دهره كان دهره فاجر من حيث قيل وكذا يعمل البرهان من الله

فمن القرض مع ان طر كلامهم انه لا يخلع اليها فهو غير مطر فيكون احسن من المدعى ثم عود فليل كما في
استدلاله وقيل ان الذي يلى على ان شامل للامام ايمن بطريق اولي فاقبلت به اولي وعلى المطر فلو
ما ناهج انام العقد صحت وعلى التليل المزبور لا يصح الا ان يعقوب ما يصدق عليه انما والى عليه
بعد ما الان بقى ان طر الاصحاب بل الاول من الاصل ويجوز ايمن الذي بين العقد والقبض و
فلا يخلو اما ليس على محضه بل في اشتراطه وان قيل ولو قبله انفسه بعد العقد فيجب انما
عنده ايمن انما لماسر كذا لو ذهب الى الطفل ما الذي في ذلك كما مره في خلافا لحق حيث
تصدل قبض من الطفل لان المال موقوف على يد الولي له فلا يصدق على الطفل الا بصرفه وهو
ولو اريد بذلك فخرها لكن لا بد منه انتهى فلو رد في هذا التعليل الفاضل كقبحه في رده بان
كلام الاصحاب يطلق له انما كاف في رده وان اخضنا النظر من التليل المزبور المتكبر في المستقيمة
والا فلا خلاف كان قبضه صاحب حق حيث عدل عن بيعه فانه في ذلك الى اعتبار عدل
القبض لم يرد فان عود التليل زاد على عود اعتبار قبضه واسا كما عرفت او كناية استدلوا انفسهم
على خروج هذا الاستدلال من الاعتبار بغيره فليس في ذلك لاجل ان يكون اليه ما كان في القبض
المستقيمة لئلا يخلو على ما يصدق ان فانه مع هذا الاختلال كيف يمكن تقييد الاول بالثاني فيكون
غاية التعليل في تأخره في الاقباض الحقيقي بتمامه ولو كان الموهوب الولي عضو بايضا لكان
يصدق عليه ما يصدق على ابيه المستعير على انما لا يصدق على الاخر ففقد في القبض وهذا الاستدلال انما يرد
جائز فخره وصدقه عقلا لغيره من المال بطل فيكون امانة مضمونة في هذا المستعير به هذا الامور كذا في كل
فكره ما لا يمكن ان لا يحتاج الى عقد في القبض وان اقيم بغير العقد في اشتغال الى غير ما مقرر وان
موقوف على القبض على كان القبض هو ثوبا على المظلم بغير اذن ووسيلة ولكن الامانة بهذا الجلال في رده
لما لا يرد ويد الامور التي ليست كيد المال لا يصدق في ثبوتها لانها انما لا يصدق في وجوبه لغيره
فوقه بل الطلب وعدمه وقيل قوله في الرد ونحوه ما مر في الامانات فان كان اصح كافي في حق ايمن الاول
منها الاول ان قبض المستعير على الركن لمن لا يرد له الجاهل بالرفق شامكان كقبض الركن الذي يرد له الموهل
والثاني انما ان قبضه انفسه لا يصدق به فكانت كيد لا يصدق به فكذلك من الامانة في حق ايمن في
ين وهذا الذي ذكره او في القواعد والعقوبات في حق حيث لم يذكر في الرد فترى انما وان يد الولي وما لا
ان الثاني لا يخرج منها فظهر الى انه لا يصدق انفسه بل لما كان يكون كالركن في الجاهل الاول فان عود
ذكرها عليه لا بد ان يكون للاختلاف والاعتماد كما عرفت في حكمه ما في يد كذا الذي في كذا
بغير حكم ما في يد كذا في كذا ان الواسع استدلوا بان يد ما يرد في حقه في الاختلاف
تجديد القبض وان كان في يد كذا في كذا ووجه لا يرد لكا لا وجه لغيره جميع الجاهل ان كان معصوما في يد ابيه

ان كذا كذا

وكيله معطلا بائنه لا بد له الخاص لا يجوز التليل بائنه الذي يلى على ان شامل لما اذا كان مبدوا في
التمتع بغيره ايمن العقد في حق ما اذا اورد عود الفضل بل الاول في بعضها نعم يجب التخصيص
بما اذا كان الواهب عا لما يكون في يد ايمن وكذا ايمن لا يصدق على القبض بل مع الجميع نعم هنا خرج
خرج من حقهم وهو تحقيق القبض بعد العقد فان سكوت الواهب في لا يكون اقباضا للاصل
وعدمه فيكون عود التليل ولا يكون هذا المخرج في الجميع ايمن كان يوجبه او يردع او يعزل الموهب
من المقب بعد العقد اذا قدما جارا ولا يبق تعيلا ايمن ان هذه من كلمات الرجوع فكيف
يشترط فيها كونه قبضا ولو ذهب الى الطفل غيره او غيرها التي انفسه الى قبيل وقيل في الولي والوكيل
او الحاكم او امينه او العدل على تربيته لئلا يرد من ماله غير كل لاحق ففقد في قبض لما يبق ايمن
مع وجوده ويكون قبضه مع عدمه على انفسه ايمن خلافا لغيره في حق الولي والمقب فلا
يصح ان قبضها الثاني كما لا يصح ان يبيع من البشريتها بغيره او يشرى منه بل ينسب اليها
ايمن قبضه منه بغيره لغيره في حق شخصه في خلافه لوجه مع ان عبادته العرف بين الو
بغيره لغيره وبغيره بالتولية فقام من جملته ما امره الى الحاكم مع ان التولية قبله ايمن الحاكم
ايمن القبط الان بقى ان المتبادر منه من كان تولى من الاب والجد يجب ان يلقى بها
فقط وكيف يمكن ان فهو موهوب ودليله ان في قياسه في اية من وعلى في التليم مع
الفارق وهو ان البيع معاوضة وهو محل ما ينفذ به بخلاف التبرعات فان الكلام في التوقف في
والقبض والمظالم والاذن واخوته والصدقات فلهذا في كل ما كان فلا يصح رد الزكوة والفضل
وعودها للطفل الى مده او سائر الاطفال له ولا يرد في المعطى بل يجب ردها الى الاوليا بذلك
الترتيب بل من عود فخرها هذا قبل الولي بل شعرا كما انهم يبيع قبضه غيره فلهذا لا يباح لهم
فا يصدق في الناس على الايتام في اربابهم ودرهم عند السؤال ايمن لا يصدق على بيعه او عطا
فقد قد اولهم بعد صلواته وعودها لا يخرج في حالات ولعله لا يعرفه سواه فلا في محبوب
لا يصدق في حق من جعله من حرم الاذن في التبرع جاز في ايمن فلو علم المصدق رضا الولي في
الامام او الحاكم او الولي في الاما ليقبضه باها ثم ردها الى الصغير كان قبضه ايمن قبضه فكان
قبضه وعطا كما قبضه ولكنه نادى رجدا وقبض المتاع هذا كقبضه في البيع كما مر في الوفاء ايمن فالاول
ترك هذا امرا باده ايمن وان رد على امه انما لم يخرج من قبض المتاع في البيع امه فالقول انما
عليه دليل ما على اصل بخلافه في حق القبض مع كونه موقوف فخرج خلافا بان التعليل في القبض
هو ما يرد في لا يصدق في ذلكا لغيره والبيع وقال بعض المتأخرين ان القول بالاكفاء بالاختيار وملا
غيرت هذا بل لا بد من الاكفاء في الموقوف في التبرع فلا واحد وليس في شي وسيا في اتم حكمه كلام

فمن قبيل

فمن قبيل القرضه واقية فلهذا كان
فمن قبيل القرضه واقية فلهذا كان
فمن قبيل القرضه واقية فلهذا كان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

أوليف في كل ما جاء به وهو فيه الظاهر الثاني وأما الرجوع في الفتن حرام على الورع فنفى فها
 إليه على الاستعداد والاستحسان أي لا يقدح في الطلب بالحقير وإنما هذا المستند فيه ما يخرج
 من ملكة المالك فتقترع عموما فتشبه خروج الموهوب من المالك فيه بالقبض فلا حاجة إلى التبرع
 أو إرضاء بليغ بالالتزام وإما الأخبار التي يعضد من رآي أيضا فلا تأمل على عدم الرجوع في حق تقترع
 أما الأخبار الخاصة على إقام ثلثة أحدها المنفصل بين الولد الصغير وبين الكبير من رجل وهما لا ي
 شتا هل يصلح أن يرجع فيه قال نعم إلا أن يكون متحولاً ثانيها المنفصل بين ذوق القربا وبين كراهة
 الأولى ثم كافي أنما يصلح فيه الرجوع بل يرجع فيه أصح ما إن شاء خرج ولو لم يزل الذي قام فائدة أن
 فيها وثائقها للذكر يجوز الرجوع فيه آخر الولد غير وانكأته لذات ربه والأوسط أو سطره
 مستدعيه وعده محذور من سائر ما ساء الطبع وهو آخره لعموم الكتاب وسائر ما من الموهوب
 ودلائله تكون لبعضها الطرفين لأن الأول أهم من القبض وغيره والآخر من القربا والرجعة و
 السببية وهذا يخص بالرجع وعرضه بحكم الأدلة المذكورة بالقبض فإن سائر الأول ليست
 يكون الفضل بين الكبير الصغير لا يخلو كون بالولي الصغير وقبضه كافي أو قبضه لأن الصغير لا ي
 إيم مدخله في الفرق وإن تحقق القبض لا يبعد ساء وذلك منه في غير تكرار هذا الصغير في الأخاء
 وتفاوت قدره فإذا اختصا بالقبض يكون مفاد الأول أن يرجع فإذا أصر الولد الكبير بالقبض
 ومفاد الثاني أن لا يرجع في هذا ذوق القربا فلا يبق سائر ما فاسد فلهذا مضى على القول
 لأصح الخبر إيم أن في حمل من أخاء القربا يرجع فيه الرجوع إيم كالموتى كالصحيح من الرجل حسب المصلحة
 يرجع فيها إن شاء وأما الجواز الذي في الرعي كافي أو لا يذوق القربا في بيت الذي يشار به
 بيت ويرجع في غير ذلك ومنه الخبر كافي في دفع العار عنه بما بين الخبر الذي لا يذوق القربا على جواز الرجوع
 وإن لم يذوق في جميع الأمم سلمها على أن لا يشبهه ما سبق سند من هذا الخبر الأخير إيم فيها إيم
 على الأخيرة فلا يبق فيها أنه في الشهر شهر من هذه المصلحة لا لا يخلو إيم من خبرها أنها لا يخلو على
 في الموهوب إذا امتنع أو أنقلب بها فلهذا في كل حال لا يخلو إيم بل من الجميع إيم لا تستر في كل
 أخاها لا يتهمة حلة منها إذا المفاهم تتعارف في حق المالك في جهة وهذا النوع الذي ذكرنا من جهة
 الكتاب وله مع الأخاض من الإجماع والائتمار ترجيح محبة الله وأعماله العظيمة إيم لا يخلو على غير ذلك
 ساء ويرجع من عدم الرجوع على قولنا الصغير والكتاب فيها أصلاً لا يخلو من هذا المضم في ألف فهم
 منها الصريح في الأول عدم رجوع الأب ومما كراه في لغة الصريح عدم الرجوع على الأول والجواز في غيرهم
 مسلم مدعيها على الإجماع إيم ولكن على الصغير عنه ومن الاستكاف في التحلل في لغة العدم على العدم ومن
 الجواز في غير ما سلم والمتقارن من جميع كلامه إن كان السيد حراً في الاستكاف الرجوع مسلم ولو كان المقلب

العلم في كونه اثر العقل الجاهل فالحق عدو الغف كاسايبه ^{بكونه} الفصل بعض التوابع على بعض في الحقيقة
 وبجمله لتسوية على ما تناقروا متناوين في الذكوة والامونة والحنونة والمسوحة والعترة
 والعلم وسائر الكليات كما يقتضيه اطلاق جامع مع تفرع اشترى بغيره ان كان هذا ارجحان بل في
 الحقيقة بعد جعل التسوية اولى وان فضل بعضهم على بعض جاز ذلك بليل اجماع الطائفة وفيه
 الحجة الشريفة ويجعل جميع الاجماع الى الجميع فيكون التسوية اولى لانه مذكور ولا الفضيل في غير
 صورته الفضل مكرها ان تترك الاولى ليس مكرها الا ان العلم ان مقصدا لكل واحد والشماع من
 الحقيقة وعلى جواز الفضيل علم مضافا الى صميمات الالسان وسلطنة الملك على ما لم يقرب
 من التواتر من الاخبار في اواب الوقت والصدق والمهنة والوصية قولاً وفعلاً وهو موصوفها
 امرها من وجع عذبة وان كان الحق من اهل الصبر من اهل هذه من الرجل يكون له الاول من
 امر الفضل بعض على بعض فقال لا بأس قال جرحي وعديني معوية وان كسبها منها ما
 عبداً هذه يقول منع ذلك على ما بابه الحسن ويختلف الاشخاص ما بابه على وفعل ان اوجب
 وفضله انا ويحتل ان يكون ذلك اشارة الى احسان الامانة من الاسطوخودوسها كما هو المذهب فيكون
 دليل على الفضيل مع الفضل اعم ووقف فاطمة انهم كان وبالجملة هناك به حال فالخير بعد الفرج
 مع سائر ما ذكر وفيها ثلثة اشياء احدها المانع عن الفضيل علم كالشيء من الفرج في بعض
 ان اياه صدق عليه بعض ما قلنا اجابا الى الجرح فيتمتع فقال ان كل اولئك اعطيت على قال لا
 فاقوا هذه واعداوا بين اولئك قال فرجع الى في تلك الصدقة وفي اعطاء فادبه وفي قار حبه
 وفي ثالث لا تشهد على يورده عليه فالعامة على الجور والوجه من الميراث فيها على دليل مضافا
 الى ثلث الاشياء كما في قصاها بايل وقابل وجرس وداخلة وهكذا ما لا يخفى مع كونها باراً فكيف
 بالبيع او الميراث ثانياً الفصل بين محترمي الاب من اولاد ومن غيرهم بالخير من جهة الاول والاضيق في القصة
 كوفت ساعده وتالياً الفصل بين ابا والاب من جهة كسب لده فم اعطاء طلاقا عليها
 عليها ولا على غيرها عدلا الاسكا في حيث منع من فضيل بعض الاولاد على بعض وكذا بعض الزابات
 من اهل الدين على غيرهم لا لكانا على جميع سلفه من اولادهم فيه وهو اعم مع عدم مطلقته
 لكن منها ولا الفضل من المجموع بعد اجمع بينها وتكونه بل يلحق بالاجماع برمد فخرج بعده مكانه قد اعم
 من على ان الاول مع ضعف واختلاف الحجة فضيلة في واحدة والثاني من اعتبار من الميراث من غير
 فيجب حله على ما راو على ثلث حلالا على المقتد به الاستفاضة كما مر في الحجر ويا في القصة
 منها برمد فخرج حل بمسئلة فضيل بعض الاولاد مع خلق عن لفظ الجرح وعاد على قوله انهم
 واقتناها في جعل على جرح الاب فلا يربط له بالمسئلة انهم اذ ذكر بعضهم بعض الاولاد بالفضل انما هو

في كلامه انما قاله لكم بالكرام في المراسم مع الاعمال لا غير على هذا من الصحيحين في انما فيه ضعف
 بل هو على ما ينبغي في المسألة او الاخبار كما هي في خالفه انهم وقيل فيها الحقيقة كذا في القوم
 صلا بلا شئ فتدريج في الحانته عليها وفي الميراث لاصدية وورثهم وورثوا الحانته على الحقيقة فيها
 كقولهم ان تترك ميراثا لوصية لوالدين والافرحين والكر في من لو يوصى عند موته لذي قرابة
 من لا يوصى فقد شتم علم بالمعصية وذبادة شره من سائر القضاة كزيادة الميراث في بعض منه
 يمكن تحصيل الحان وعونها ما ذكر في الاخبار ولذا اذا شاع في مالوتها لهما الزعم بالاسان كما في قصته
 مولانا على علم مع ابن ابي سهل ويناك في الولد والوالد كما با وسنة وعملها برشدنا في وجوب
 نفقة ما مع القصة انهم واذا ما مع الزواجب بعد الاقياس على ما صار مضمونا مع تحقق سبب من
 لزوم الحجة ومع لاصدة على اى تقدير ^{تكون} ليله ولو كانت الحجة فطنة باقضاءها او وحيث
 حج ^{الجميع} اجاعا على ما في اية المقتضى في الواقع وامتناع الموانع الا انهم انهم قابل للبيع او
 وهو انهم مع اختصاصهم بصوت الجمل بالاضاد على البيع فانه هو الذي عن اللزوم لا الحق فقامت
 التوقف على لا يمان بعد الاطلاع ولذا لو باع مال مورثه مطلقا بقاءه او اوصى عن بعضه فذكر
 بطلان عقده فكل في الحق والاجماع كما مر في عمله والرجحان فيها كما نافي فرفعه على الاجازة
 ام لا وهو تراعى في لزوم ولا الحق ولم المسم شارة فخرجت الكلام في الحق مع ان الوجه ليدخلها
 فابروا على على المشتري بسبق الوحيين فيه فكيف يكون دعوى الاجماع فلا اخفى التفسير بالحق فقط
 لا الاجماع انهم وعلى الشريعة انفسهم من من انهم قد يفرق بينهما بالفضل الى صم صم في مال
 المورث بخلاف المورث فانه لا فضل في البيع لا فقهاده من مذهب ان الحجة صحة فلا شك
 في دعوى الاجماع انهم فشاء من عدل عقيدته الرجوع الى البيع ولا الى ما فيه وجه الفرج بان على عدل
 الفصل في بيع المذهب امامية ومنه سلكا الفخر في مال المورث انهم واما بينة بغير نفسه لا لطلب
 من بيع المصنوع مع الجهل انهم موجودة مع اطلاقهم على كونهم فصولها بل في جوابها مع العلم انهم
 كانت فتحيته تلاصقا بالبيع مال المورث والمصنوع من ابن وان اراد صورة التلاصق فلا ريب
 في بطلانها ولكن فيها انهم يمكن بل في ما كان ماله في الواقع انهم كان فلو حبه لتفسيره مع انهم
 من في البيع حيث قال والافرحان الرضا كان فيمن فضل في اللفظ دون مدلوله فلو كان في الواقع
 ضده لغيره في اننا كالسكران ان الفضل في اللفظ في وجه التلاعب والمورد في التجربة وعونها
 انهم كان مع حقوق الرضا بعداء على اولى ذ في الاكراه الفضل في اللفظ انهم مع مانع الاكراه وفي
 التلاعب مع الرضا فانما حكمه بالبيع في التلاعب انهم مشكل بل جعله كالاكراه في غاية الفرج فالتو
 ونحوها اولى والاكراه الى حبه القيس لا بغيره لطلب صدق بالبيان وان اعترف بالخير لاسم لو

مخرج

موجود

فيثبت القيد للذهب بين دفع الموضع وبين القيمة او المثل الاظهر ان الثاني علمه بالاستصحاب كيف لا
 ولو ابطنا الاستصحاب بل استصحاب حكم العقد لا بقي الضمان واما وجده اذ حكم ما قبل العقد فمطلوب
 بالعقد والموضع علم حكم العقد ايضاً بالثالث لربك الضمان بسبب سواها فمجرد ذلك على تقدير
 عدم سقوطه اذ الحق للذهب بالقبض والخصاص للذهب بين دفع العين والعرض للذهب كما ان
 نفس فاعلم ان الا حكم يتغير بل يكون ما في المتن فهذا ايضاً من القرائن على صحة ما ذهبنا اليه من ان
 الرجوع في الامر وعليه دفع العيب حيث اختلف الامر من حيث الارشاد الى القيمة او المثل وقت القيد
 لا وقت دفع الارشاد كما قد يتوهم ومن حيث الرجوع الى العقد وعلى المختار خلافاً لما يظهر من امر واستدراك
 بقوله قبل الرجوع عن المثل والذهب بعد اذ هاج ما استند به من المذهب حتى تليق بالقرينة فورا
 عند تعيين القيمة او المثل في الاول والارشاد في الثاني واما بدونه فلا يثبت من كونه اما بشرطه
 بكونه في طرقي البيع ومنه يظهر عدم الفرق بين الفرع وعلمه فيما اذا كان لا يضمن ما لا يتم
 واذا اطلق المنة وقتنا انما يقتضي الخراب في كل ما في غرضه فليس عليه حتى يرضى المذهب
 وقبله عند ائتمه الحب او مثلهما او قبله كما يكون ثوابا في المثل في العادة وهذا هو الضمان في احوال
 العرض تأكيد على هذا القيد في احوال ائتمه فيه ايضاً بل على القول الاخر ايضاً بل على قوله فيقول
 من الاكيد انما سبب فيها فالاول هنا هو الذي لا سكا في تاسيا بالفرع في حق حكم القيد و
 الثاني لعل في العينية والاشارة في جميع طوائف وفيما قصر على القول بالفرع سلكنا على ما هو في
 فيها واما ما عاين ان دفع المذهب ثاباً علمه بالاطلاق فان دفع الوهاب في نفسه لربك الرجوع
 كقصد من انه كان مراده من الاطلاق ائتمه في جميع شرائط الرجوع من العقد وقيل العرضين والعلل
 بالذات وان لم يرض بهما لا يرضى بكون العقد في العلم وفي نفسه بهما مراد منه شيئاً مخصوصاً او
 هذا المدعى او اياه مع ان ائتمه او لا يرضى بهما افضل في الاطلاق في هذا المدعى او لا يرضى بهما
 المذهب بين دفع الموهوب وعرضه لعل في قول رابع ومعه فلا يصح تعيين عرضه اذ اجماعاً اذ لو قال
 اني اردت شيئاً مخصوصاً اقل من عرضي لثابته فلا يثبت وجه القيد بين دفع الموهوب وعرضه لعل
 فان لم انقصوه ان ان لم يرضى بهما وسكت على هذه الرضا او قلنا من عرضي لعل في قول رابع
 وان كان موافقاً لاجل ائتمه ملك وان كان يبدوا شيئاً للمذهب في نفسه لعل في الاقول المثل في الاخير لان
 الاصل في العلم بالاطلاق ولو لم يرضى ان القابل في الحقيقة كونه العرض فلا يرضى بهما لعل في الاخير لان
 حصة الاياه والاشارة لا يرضى بهما ولا يرضى بهما ولا يرضى بهما وهكذا الاياه ولا يرضى بهما
 عدم غلبة المساوات بل مساوات الدون والمحتاج الا ان يرضى بهما والخصيص بالمذهب يجب حمل العقد على
 الاهم وقد قصده في المذهب فيها اجمع فلما راد الوهاب خصوصاً خاصة بما ثبت في القيد للذهب لعل في الاخير

ان العكس يثبت على ما لا يخفى خصوصاً في القرائن لكلا التبعين واما في الاصل فيصالح كما في غير
 صريحاً والآن فكل عقد ائتمه وان امكن ان يرضى بهما من رعايا المذهب حيث انهما يرضى
 عدم رضاء الوهاب بالارادة فيكون ان الاقتصار على القيد بين المذهب وبين رعايا المذهب
 ان لا يرضى على حرمته الزيادة فيقتضي الاطلاق في عرضها في العقد ايضاً حتى على القول بان العرض
 اطلاقاً في العرض في المثل اذ هذا الاصل في كل من يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه
 ايضاً بل في كل من يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه ايضاً بل في كل من يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه
 شوت هذا القول وعمل اذا اختلف الموهوب يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه ايضاً بل في كل من يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه
 هو المختار هنا خلافاً للقول حيث وجب في نفسه هذا الاعتراض في العرض لعل في الاخير لان
 الامر من من العرض المنة والمثل وحده عطف على ان الاصل في العرض كان غرضاً في دفع العرض في
 ظاهره في القيد بين الاضداد وهو ايضاً لا يرضى بهما لعل في الاخير لان الاصل في العرض كان غرضاً في دفع العرض في
 مع كون ائتمه من المثل انما وان الوهاب قد يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه ايضاً بل في كل من يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه
 قد عقد قد يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه ايضاً بل في كل من يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه
 العرض لا يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه ايضاً بل في كل من يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه
 لكن هو اذهب الرجوع ان لم يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه ايضاً بل في كل من يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه
 انما هو في الاضداد بسبب العرض وان ائتمه ان يكون مثل المنة في دفع العرض فكل من يرضى بهما في دفع العرض في
 كما رغب في العرض ويحسب ائتمه في دفع الدون لان العرض من العرض في دفع الدون لا في ائتمه ايضاً بل في كل من يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه
 الامر ان يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه ايضاً بل في كل من يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه
 هذا الاحتياط لاحتياط الفصيل بين العرضين في دفع الدون لا في ائتمه ايضاً بل في كل من يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه
 المتزيمات لا اختيارية كما في العرضين في دفع الدون لا في ائتمه ايضاً بل في كل من يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه
 الجمل بان الاسباب بل الوضعية علم لا يرضى بهما في دفع الدون لان العرض من العرض في دفع الدون لا في ائتمه
 الفرق مثلاً ياكيد وبالعكس فلو خرج فساد في احد هما يرضى بهما في دفع الدون لان العرض من العرض في دفع الدون لا في ائتمه
 دفع القيد في دفع الدون لا في ائتمه ايضاً بل في كل من يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه
 لا يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه ايضاً بل في كل من يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه
 بل داو في المنة يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه ايضاً بل في كل من يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه
 يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه ايضاً بل في كل من يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه
 مع استحسان العرض وان كان يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه ايضاً بل في كل من يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه
 فرق بين المتعينين او لا يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه ايضاً بل في كل من يرضى بهما في دفع الدون لا في ائتمه

في جملته معناه وهو قول له بعد من احد وارجا عن القول بانها طاهية بغير القربة يستحق
 الحلال الما بقربة ايتم غير محرم بل وكذا جعل استحقاق القربة في القربة ايتم مع ان شرط
 له هو بعد القربة قولنا ومن القربى فانه لا بد من القربى والشرع على خلافه وحل المحرم ونحوه ايتم
 عليه فانه غير محرم ولا الوجبة لانه القبول بين القربة وغيره وليس فالحق تقديم اصله المحرم على
 استحقاقه لانه لا يقدوم على قربة غيره ونحوها ايتم نعم القربى فانه لا يقدوم على تقديم غيره
 خلا فانه لا يقدوم على القربة والافقار ان كان مستند الى ظاهره حتى يقر من علم الاقرار وعنه هذا
 الفصل حسن الا اذا كان الذي هو ما ليس الاطلاع عليه فان تقديمه الاقرار عن غيره اظهر
 لو كان في جانب له على غيره لا قبله على ما هو ولكن يرجح الكلام في تقديره في الفصل
 تقديم قول مدعيها مع اليقين اذا اقام عليها بغيرها قبل الاقرار والقول ان البينة قول المدعي
 بعد القصد وسببا في كلامه انهم يثبتون بتقديم قول مدعيه الاكره اذا دل قربة على قبول
 شيئا من البينة على سبق القربة ايتم ولكن باق في فساد واصحاق ما عدا محرمات ولو شهدوا
 باقراره او القصد فيقولون ان يقولوا طوا في محرم من عقولهم الاطلاع الاقرار به على الاقرار
 الشرعي وهو ما كان جاسعا للشرائط وخالفوا في قربة ايتم فخرج المثلث المكره
 ولا يقدوم الاقرار بما اكره على الاقرار به اجاعا ما كان كرم لانه محرم وضع الشبهة لاني انه
 الاصل فيه وجده فكل من شهدا في ضمان اخيه والاقرار ولو بغيره لا يقدوم الاصل فيه
 ضمن منه وعنه فان كان القصد واستحقاقه الاقرار على فساد الحلال في العلق مع الاكره ولو اقر
 به بما اكره عليه صح القصد فاما في ذلك اكره على اداء ما له باق في ضمانه ما كان ولو على فكره ليزيد به
 جميع الحق لا يداكر على اداءه لا المبيع ولكن مع عدم حصوله لاداءه او قد يترتب في هذا المال
 لانه لا يقدوم الا الاقرار في امر يقين المراجحة فيه فلا يكون المختلف غير البينة ومن غير فساد
 الاضطرار والاكره يقدوم على القصد لانه لا يصح الرجوع او الاحتياط لانه في ذلك والمقصود في جميع
 اذا لم يصدق فكلت خبر ما به يتم بما لو لم يكن ثبوت القديمات غير بها عقلا بل اداءه خصا من تقديمه
 اذا كانت استلزامها عقلا فان الخيار بين العود والمصلحة فيها اى جميع قبل هذا الخيار بل وفي الاول ايتم
 بان اذا اكره على التكاليف اذا كان ما عليه خبرا به فكل من ذكره على غير هذا الاول ايتم هذا الحق
 هذا الذي يمكن التمهيد ان العلة في التمهيد بين الرتبة لانه لا يمكن فعله هذه القصة بغير
 الاعضاء فبقيته مع كونه جازا ان الاكره على العمل ليس اكرها على الجزئيات باحتكال المدا لانه بل
 اختيار الاقرار في من باب لا يجاب بالاختيار وهو ليس اكرها بوجه والحاصل ان الاكره وقع على اداء
 والجميع ليس اذ فخطا واكثر ان يكره لوضع مكره الاذى ومن قبل لا يجاب بالاختيار بل في القربة

لا الايجاب بالاكره وهذا هو الغرض من التحريم بل يبع الا المصلحة من عند فظهر انه لو انحصر في حق البينة
 كاصح به فحق ايتم مضافا الى انه لو عده هذا اكرها لادى الى ان يرتفع بعد في الشرع من المكره على
 اداء ما لم يفسد عليه بل بالتحلل من هو حرم عظيم والمحقق الاقرار ان يكون المحرم بعد ما يقصده
 منه ان يحصل المكره سبيل اداءه في هذا المال المحض ومن يبيع في حق ايتم لا يبيع مكره على
 ذلك لان المال في حلاله وفيه ان هذا الحق ايتم على ما لا يطل هو الاكره على اداء ببيع هذا المال بل لا
 مصل ايتم بل يجيد على هذا الرجل المحرم او ما عداه على ما كان وقد عرفت ان الاكره على العمل لا يكون
 اكرها على الجزئيات وان انصرف في رتبة بل وان كان او واحدا لكان له الحلال بل لو كان على
 خلافه احتكروا بوجبه لا بوجبه اطلاق معينة وبه وبغيره ببيع المكره على بيع احد المالين لا بوجبه
 اتي في حق عده وهو في حلاله اذا اكره على العمل فخطا محقق وهو في ضمن الجزئيات فالحق
 من جهة اطل وامام من جهة القصد فان صح بيع الثمار بين البينين فاصالة الفاسد عليه ولا
 كما هو الظاهر لان المصلحة الاصلية هي العمل والتقصير في اية فبيع محض لا يثبت البينة ولا يثبت
 الاقرار به لانه لا يثبت مضافا الى انه لا يثبت في القربى بين الاكره على العمل والجزئيات واداءه
 وفيه خلاف المكره وعنه ايتم متواطئة بالبينة اليها ما هو المحرم لانه لا يثبت القصة و
 فالقصد غير القربة لا وعلى قول غيره ان لا يثبت الحق في العمل بالبينة الى الجاهل ايتم اذ هو ابيض
 على اداءه مثلا على اداء هذا المال المحض فان اقر غير مكره عليه وهو يقره في الوادي الاكره
 الاقرار به قبل الاقرار بالبينة وان افترقا السلطان او هو ايتم اقره فالاصل القصد لا مع قربة طينة
 بل على كمال القصد للمعسر والتوكيد بان لا يقره من يفسد في حلاله اداءه على الاكره وان ثبت
 بالبينة وجود ذلك القربة او جعل العلم لهما كما يباح اليقين لان فروع موافق لفظه يكون منكرا او يثبت
 الاصل فانه المستحالة في كونه ومنه وهو المستلزم في الاخير من وجبت في جميع المواضع المذكورة
 الصانع والجزئيات والمزود والكره وجزئيات من دون ذلك لا يبيع وعنه ما خرج الاجرة لافقار هذا
 اصحيت قاله ولو ادعى ان القصد من تقديم قول غيره لا يطل او قول الاقره على البينة وطلب
 وهو هذا الجاهل والبرع وقوله هذا الصانع الجزئيات من العلم به فلو لم يعلم حاله جزئيات حلف بغيره ولا
 عده القربة في جميع الحالات في باب الاقرار او في اتفاق الطرفين في مصل الاكره في قول من لا يطل في عده
 القصد كما في فروع ببيع ما في كماله في من فزع على الوجهين في القصة ثم قال جده كماله في الجاهل
 ولو ادعى ان القصد من تقديم قول غيره لا يطل او قول الاقره على البينة وطلب
 وعنه هذا القصد في جميع الحالات في باب الاقرار او في اتفاق الطرفين في مصل الاكره في قول من لا يطل في عده
 شفع عليه كما مره الاقل من عده عتق الا اتفاق بل ولا البينة في خلا فانه لم يقره في الاكره والجهل

والاكره على العمل لا يثبت البينة ولا يثبت الاقرار به لانه لا يثبت في القربى بين الاكره على العمل والجزئيات واداءه وفيه خلاف المكره وعنه ايتم متواطئة بالبينة اليها ما هو المحرم لانه لا يثبت القصة و فالقصد غير القربة لا وعلى قول غيره ان لا يثبت الحق في العمل بالبينة الى الجاهل ايتم اذ هو ابيض على اداءه مثلا على اداء هذا المال المحض فان اقر غير مكره عليه وهو يقره في الوادي الاكره الاقرار به قبل الاقرار بالبينة وان افترقا السلطان او هو ايتم اقره فالاصل القصد لا مع قربة طينة بل على كمال القصد للمعسر والتوكيد بان لا يقره من يفسد في حلاله اداءه على الاكره وان ثبت بالبينة وجود ذلك القربة او جعل العلم لهما كما يباح اليقين لان فروع موافق لفظه يكون منكرا او يثبت الاصل فانه المستحالة في كونه ومنه وهو المستلزم في الاخير من وجبت في جميع المواضع المذكورة الصانع والجزئيات والمزود والكره وجزئيات من دون ذلك لا يبيع وعنه ما خرج الاجرة لافقار هذا اصحيت قاله ولو ادعى ان القصد من تقديم قول غيره لا يطل او قول الاقره على البينة وطلب وهو هذا الجاهل والبرع وقوله هذا الصانع الجزئيات من العلم به فلو لم يعلم حاله جزئيات حلف بغيره ولا عده القربة في جميع الحالات في باب الاقرار او في اتفاق الطرفين في مصل الاكره في قول من لا يطل في عده القصد كما في فروع ببيع ما في كماله في من فزع على الوجهين في القصة ثم قال جده كماله في الجاهل ولو ادعى ان القصد من تقديم قول غيره لا يطل او قول الاقره على البينة وطلب وعنه هذا القصد في جميع الحالات في باب الاقرار او في اتفاق الطرفين في مصل الاكره في قول من لا يطل في عده شفع عليه كما مره الاقل من عده عتق الا اتفاق بل ولا البينة في خلا فانه لم يقره في الاكره والجهل

وغيرها في بعض هذه وجوه ظهورها حتى في مقابل الاقرار بالدعوى فلهذا خلافا لما قبله من ان كان
 الاتفاق على غير القبول راسا فلو كانت محالة الى اقرار الاكراه ولكن اقتضت بالاقراء ما عارضها ان
 يكون على ما فرض بين او بالقبول ما قارب كثيرا لا قبل عري الاكل راسا للجماع على حجة الظواهر اذا
 العن بالارادة وعدمه وكذا في الاستصحاب لما لا ان يقرب ان الاتفاق غير معتبر في الاجماع على حجة
 الظواهر غير هذا في القبول دعوى اخرى بناهها والا لزم عدم قبول دعوى بنات عزم من الحج وهو خلاف
 اتفاقنا على اننا لا نقبل غير ما تقدم قولنا المقربة فيه من العن بالارادة من لان علم القبول بان ذلك
 المتوافق به الزور والفساد والغلطنا وجبلا والاصل فيها جعل قامة البينة عليه وما لا يعلم الا من قبله
 قول مدعيه ولعل هذا الفرق اوردت فتويرة من تقدم قولنا المقربة في هذا المتوافق دون الصواب فانه او
 لا يخفى على القارئ ان تلك وكذا هو عين ان اخلاص الناس على الكفر به اكرى فان العباد والافراد
 والاصحاب والاصدقاء غالبا جعلت ان يدعوا بالاطلاق فاذ على هؤلاء ان يصدقوا في دعوى القبول والقبول
 والاطلاق وغيرها بعض انه يحصل لهم القطع بصدقه غالبا ومقتضى عدم العلم الا من قبله او غيرا
 البينة عليه ما يخفى على الناس عفا وانما كبرية القرية في القناعة مع انك تفتقد هذه الحجة في الاتفاق
 ولو سلم نظر في بطلان التخليط بالقرينة مع ما لها من اولى من اولى الاصل في العلم المتكبر ان يبرح اليه
 الى المدعى لو كان البينة على تقديم قول المقر في هذه الدعوى فانه وانما اليه راجع موت الافراد
 كالا يجرى في راس من القرض المخرج منه من حصة البينة فيدعيه الى من رغب عنه عند الخصومة
 المتعارفة من تخصيص الاكثر في اولى الافراد وبين تخصيص تلك القاعدة ولا يرب في وجهان الاتفاق من
 وجه شفع ان القرض من اكل ذلك فيكون البينة عليه فلا بد ان يكون على حصة بل هو ان يحصل
 البينة الى المدعى في الاصل المتكبر منه بعض ما يمكن ذلك العلم به ويصل القبول بكونه ولذا اطلقنا
 والفتاوى على الاكتمار جعلنا البينة على قول القاض في دعوى المدعى على الميت فان دليل يرجع اليه الى
 المدعى هو صدق الكول داخل في دليل الدعوى وانما لان المتكبر يقول بغير حجة المدعى من البينة
 ان في العلم المتكبر في يرجع اليه الى المدعى بطلان الدعوى وانقطع بدون البينة وفيه اية طرح و
 تخصيص في ذلك الدعوى وهذه الدلائل لا يجرى بان الا في مثل هذه الا لا يمكن له العلم بغيره عا
 حجة صدق انه يمكن ان يعلق عليه او لا ويعلق المدعى فاعتكف على اصلاح حق بالعلم على قولنا
 فاذا علم المتكبر ان لا يجرى من اليه اما على اصل المدعى او على قولنا العلم به لا جنان دعوى عدم العلم
 قلنا حسب خبرنا ان كل ما هو منقول المتكبر في المدعى لا يعلق العلم بالمدعى فيه اليه اذ لا اعم
 اية كما لا يجرى لها ما يجرى ما يعلم المتكبر صدق في دعوى عدم العلم به بل هو معطو على ذلك
 البينة وهو اية تخصيص ان يقرب ان المقصر بالاصالة هو مدعى الاكراه مثلا فيجب علاج ضربه والمقر بغيره

من كلا الجانبين من جهة وبين المقدم اية لو كانت خطا في العلم بطلان الدعوى من شريح خلف
 المدعى الاكراه ومنعنا مانع من سقوط الاقرار عن الاقرار غالبا بل هو من اية عادة واية قبول الا
 وحجة العقد ولزومه اصل حجة القاعدة راجع على الاستصحاب في باب الدعوى كما مر في البيع والرجوع
 المتعبر عنه العلم بالقبول اذ المدعى عننا هو من يدعي خلافا لقاعدة وليس في بطلان المدعى الا البينة
 ومورد قاعدة قبول قول مدعي ما لا يعلم الا من قبله ما لا يكون غير مدعي على الفكر في دعوى كراهه ذلك في
 كتاب القضاء اية ومن هذا الكلام بان في دعوى المدعى في المدعى بين دعوى الاكراه وغيرها بقول الاولى
 مع نفي القرائن وعونها دون غيرها من الاصل مع البينة لان الاكراه اكره وفرعا او خرج قريته من
 غيره وهو اية معتد دعاء ولذا اطرح البعض في ذلك الحجة في علم الاطلاق في اية في الاية و
 الاكراه على الافراد وقل مراد به التشهير به بصدقه في خبر قبيل من يبادر في كتاب الرضا يامن به
 تعويل العمل بالقرار مدعى بين رجل على زوج باعقوله لان اقرارها على نفسها بغير البينة
 والاصل عدم قبول قول مدعيها في الكراه والاكراه والاكراه وعونها الا بالبينة وقولنا
 نفس البينة اية ما هو قبل الحكم في اقرار البينة بعد الحكم في الجمل لا قبلها في اقرارها
 من عدم حاجة الاقرار الى الحكم بل كونه حكم حجة على المدعى في اقراره ما خرج ما لو تحقق ظهور
 في المقابل ما ذكرنا من القرينة الحرف المخرج وتطهر الاتفاق في ما عدا عليه ثم لا بد من جهة
 من دعوى في هذه المتوافق وجزءهم بقول قولنا لا يحسن المقرب العربية او العباس لانهم معناه يبينه
 الاتجار كونه كالبينة وعونها فاسد لان عدم العلم بجارية من الجمل واقامة البينة على الجمل مكر
 حجة فان اقل الناس بها الاصدقا والعيال يعملون ان يعرف بغير العرب فلا اولاد ما ذكرنا في بعض
 الحبس من قولنا لا يمكن في قبول قول المقر في المدعى بعد انكارها بيمين الاحوال في الشهور والقبول مع
 تناقض قوله المصنف لدعوى راسا كما مر استهزاء في قوله بغيره فلو اطاق ان انكار قبول دعوى لهو
 دعوى راسا او في الجمل كما مر في قوله في المدعى ما ذكرنا وسند ذلك من اية ثم ان العلم بالاطلاق به
 عدم الفرق فيما ذكر بين الافراد والعقود والافتقار الى الاطلاق فان المنة في قبول قول المطلق في
 دعوى عدم الصدق وانما ان القدر على هذا قد عرفنا في رد الجمع والقبول لبعض وعدمه لاسيما في
 الغرض في الاطلاق في اية حجة عدم القبول في الاطلاق اية علم على المنة بان قبول قول في دعوى
 القصد في صحة صيغة القضاة انما العلم ولو كان الاصل يرجع عليه هنا لزم وشك في البيع وغيره من الحق
 والافتقار الى اتفاق على عدم قبول قولها ثم اطال في وجه الفرق ثم رجع على القبول مع انه
 نفسه اية ترد في باب الدعوى في قبول قول المقر في جميع تلك المتوافق من التورم والجزل والشهر والاطلاق
 والصدائق وغيرها ثم رجع القصد في الاطلاق والتميز في الاتفاق مع ان خلافا جزوا او دفعا

فكان في الاصل

اللفظ بغيره ان الجمع بين هذه الاقسام قد يقدح في العمل بهذا المصنف فيلزم ان يكون له من غيره جدا لا
 يلزم في العمل به الاخصيص لولا ان هذا لا قرارا لسانا في الجملة بصرف العلم بعد حقيقة المقصود
 ناسا او في الجملة وهو مع كونه متبادرا من ضمن القوم والاطلاق فيه وكونه جعلا في احد وجهي دفع
 وهو كما يشهد على الجوارح في تعيينه وتعيينه واحد بخلافه الذي لم نادر في هذه وتعيينه لذلك
 الاصول والجمهور ما اجمع ولا العمل بتفصيل اللفظ اذ هو تخصيص جليل بعد تبادره من العرفيات و
 الاطلاقان فلا من المرجح والجمع والتعريف والتعريف مع هذا فتاواه اية ناقص في العمل بالجمع
 المنزوع من القوم من المثلث عند اللفظ على مقتضى خبر عن الخلف بمقتضى اللفظ ووضع المال على ذلك
 ما كان المال باجعله الى الوارث بغيره اللفظ مع ان ظهر لاعتبار اللفظ مضافا الى ما عرفت بالعين
 بل بالوجه فقط وليس فيها اللفظ في حكمه لست للدين وبالعكس بل في كلام المتأخرين هو
 التفصيل بين الاقرار بالوجه وغيره في الجملة فالتاخير من هذه الجهة اية ناقص ومنه يظهر ان
 التفصيل بين العادل وغيره او كونه المتعلق بالمرافعة في المثلث وغيره في الاصل اصح في التصرف على
 الاقرار بالمرافعة من الشاهد في هذا فربما من الاسئلة في الاخبار في الاقرار بالمرافعة وهل يثبت
 العقيدة ان يخصص هذه الادلة الشرعية بهذه الكثرة في تخصيص القول بالوارث وهل يولى
 عليه عقلا ولفظا او عرفا حاشا ان الجمع منه هذا ولكن الاضافات في تخصيصها بالعلم بالحق وقوله
 اية على طرفا الحقيقة في هذا التخصيص فكل ما هو لا شاهد هذا في الواقع هو اقراره وهذا في طراز
 كل حال يعلم ان الاقرار مع العلم بالحق بغيره ومع العلم بعدمه لغيره فكيف جعلا في ان مثل هذا المصنف
 وبغيره بغيره بغيره تارة بالاشياء المظلمة واخرى بالحق المظلم وثالثة بالانعام والابنائين وثالثة
 بالمرتبعة وعلتها وهكذا بل وقوله من التحكيم بعد واعز من الاول فكلما عدا ان المكاتب بغيره
 عن اناطه الامر بالعلم بل هو كما بيان الواقع في لابد من جمع اقرار وليس قريب من تعيين اللفظ اذ
 تخصيص الجمع به تخصيص لا ينافي زعمه الا اذا كان وحده من تمام المدعى مع انه ليس باول قادر
 في القصة ناشي من قلة المال اذ قوله فانما لها من مالها ثلث ان لم يكن بها الحاكم هذا الاقرار بغيره
 اجنبيا عن المقام بالمرافعة وصدقه بغيره عن الحكم في غاية الغرابة فهذا قريبه على كونه بها تالفا
 الحكم فاذا انضم اليه دليل المكاتبه المنزوي في ذلك الجاهل مضافا الى عمومنا فاما الوضاه من
 المثلث في اقراره من الخلفا فاهو لا فتاوا الوضاه في القول بغيره لا يملكها او وجوبه على الخلف من باب
 المتقدمة كما مر في اللفظ بغيره مع خبرهم في جوارحهم عليه في هذا اية اية لم نطلع المولى في قول
 اطلاع الوارث في قبله احسن على الوضاه على في ذلك لم نطلع المولى في قول الوارث في قبله اية اية
 وتلك كما ترى كلاما في واد اقرار ليس هو في جميع اللفظ واما اجماع الغنية فمع ما فيه نزع من الوضاه

الذين يترتب عليهم من الوضاه
 المرفوعة كما كان

وخصصنا من مخالفه الاكثر بل اجماع المتأخرين كما لا يخفى فطلق اية في تخصيصه بغيره اللفظ
 المتخصص بغيره في الاكثر والاصل عندنا ان الايمان لا يثبت كايقل اية في تخصيصها بالمرافعة وان
 قلنا بتعديده في المرفوعة وهو في القدر والجمهور وعندها اذ دليله كونه اعرافا بغيره وهو في الواو
 معقود ولا فرق فيما ذكر بين اطلاقه لا في قوله وتعيينه بما قبله من اوصافه الا اذا كان الثاني
 ما يخرج من المثلث كالاقرار بالمرافعة اية اية في المرفوعة فان يخرج من المثلث على غرض اللفظ
 اية اية فلا اطلاع ما يخلص جليل بعد جليل من المثلث في هذا القول وان لم يكن فيه لان الاقرار بغيره
 الاقرار بغيره فان الاقرار بغيره لا يمكن في ذاتها السببية في حق او بصدقه اصاله الفاعل
 الا ان يقر ان اصاله بغيره العرفه والحقايت بكل ما يبين اية اية على اصاله الفاعل لولا ان في غير
 هذا الوجه في كونه العقد بغيره لا اذ لا مادي في حال الجمع فيها لا يعمل على الحق وشكل الحكم في
 اقراره بالعلم حال فلهذا ولذا في المرفوعة بغيره مستغنى في الذكر والافق ولو بالاصل وثبت ما يثبت
 قبل الاقرار او بعد وقبل الموت او بعد بغيره المرفوعة من اية اية مستغنى اية اية او اقرار الوارث به على
 اشكاله في المرفوعة لثباتها في البقية لقيام المرفوعة من الجاهلين وبهم الترخيص والاشكال في الاقرار
 من اطلاعنا في حجة اقرار الوارث كما نحن كالموت في رجل مات فاقترع بعضه في دفتر رجل بدين قال
 بغيره ذلك ونحوه وشبهه ومن اطابق تلك الاخبار على لزومها في دفتره وقيد ثبوت الدين
 المستغنى بالدين في باقي الوارث حصته فيقطع سلطانه بالمرافعة والاقرار بالمرافعة وجب لتفصيل
 ما لورق بغيره اية اية وصدقه الحكم من الحاكم ومن مالوا في قوله او بعد وقبل صدقه الحاكم بغيره
 القصاص في الاول لا يستحقان في جميع المال بغير الحكم واشتاء المحضر للوارث في القصاص في الثاني
 لان البينة لا تفرق بدون الحكم كما في الاقرار كما في في القصاص واما اقرار الوارث فلا ينافي
 فيرضى الحكم اليه قبل البينة وصدقه اذ البينة بعدة فكيف بعد عدم المحضر لم يجر الاقرار اية اية بغيره
 العكس والحاصل ان حجة البينة الخلافه ولذا نقارنا في اقرار البينة بغيره فكيف بالوارث بخلافه في قوله
 الوارث فان حجة بغيره بغيره المحضر لغيره اية اية البينة فكل من حقيق الموت اية اية بغيره بغيره الوارث
 فربما يمتنع منه وانما لا يفرق بين الاقرارين لثبوت موضوع حكمهما مع احتالان لا يقبل الثاني لانه لا ياول
 صار مقبلا فلا يبق الثاني في العمل وان ضعف ثبوتها لا ينافي على الحكم مع ان مقتضى الدين في
 الحق الذي لا يجران الاموال في العمل في هذه وهو ما ادره بغيره باقية وان لم يبق حاله ولا يجران
 في جليل فربما يمتنع من فعلان ولا فعلان لاحد ما عدا في قوله وهم ثمان على تاليفها فقال على
 اقام البينة فلا مال وان لم يبق واحد منها البينة في المال بينه ما يضافان فلم احده عامله مع ضعف
 مخالفة الاصول ويكن حمله على اية اية البينة على مخالفة المرفوعة بغيره الاقرار او اية اية المرفوعة بغيره

في ذلك الوجه ٣
 في ذلك الوجه ٣
 في ذلك الوجه ٣

من المستطاع ولا فرق في جميع ما ذكر بين الأقوال للوارث وغيره على ما لا يكتفى به خلافاً لما لا يثبت
 ووجهه في حق الأقوال للوارث من الثلث عند الأول علم ومع التهمة عند الثاني وتقدم في بعضها
 مع ضعفه لا شائع واضع منها التفصيل في من قوله والوارث وجب المدخول به من مثلها
 أو دونه صح علم والوارث بها تدافع بين أبيه في الثلث مع التهمة ومن الأصل في
 أنه لم يكن هذا بين الأقوال في مسألة أقل من ربع ولا دليل عليه أيضاً إلا أن هذا مثل ما تقدم
 المتيقن فتبينه فقل لا يقبل التهمة وهو ما فيه مضجعاً بأنه لو لم يتم المحاميات وسائر التهمة
 الأسباب بحيث لو صدر من الميراث في مرضه أو قبل سبب من أسبابها لكان قطعاً وتكناً في
 هل ترتب له السبب ولا وعلى الأول هناك ما رواه أبو داود والحق أو بقي في حقه وجب له كذا
 وقول أقل من ربع فيه علم وهو تحصيل عظم مع أن التهمة امر في لا يقبل بصرفه إلا في علم
 الفرق والعمل بالقبض بين التهمة وعلمها فيها ذكر الجمع بين الوارث لأشبهتهم في حقها
 اختصاصاً بالقبض مع احتال الليم داساً كما احتل البعض في حق الشهادة وإن خصصوا لكن كبحر
 القوابة ولا قال بالقبض فيها مع اتفاق الدليل وهو أنها لا دليل بها يمكن ولا فرق بين ما يمكن
 صدق من واحد وبين عدمه فالوارث يجرى به وهم لا يمكن إلا لأشبهتهم المأمور في حق أحد
 دون الآخر بتجسس في حق غيره فلا قال بالقبض فيها مع اتفاق الدليل وهو أنها لا دليل بها يمكن ولا فرق بين ما يمكن
 معين ماله كله أي بان ما في يده كله وبين في التهمة لا فرق ولا شبهة فلا فرق في حقها أن لا يكون
 له وجه على غيرها وهم أقل من الدين التهمة لا تملك له ولا يعلق من الميراث بين ما لا يقبل
 ولا معين ماله وكذا لو تعدد الشاق وعلا الاختصاص إلا في واحد وعقد فقل من أحد ما لا يقبل
 بالرواية لا تفاوت بالثقة والآخر قد علم كذا في رواية من الوارث في فضل الأول والشرع
 لا علم بالجمع استعمالاً للعام في الخاص فلا يبره أنه لا يمتنع للتشبيه بعدا عن التهمة والوارث من التهمة ولا
 لوجه مثل في كل جهاداً شبه به شيء وفهم من نفس التهمة الجارية كقولك ما يشاء سلطاً طاعة
 اصغر في التهمة والوارث لم يرض بوارث نفسه من الابن ومنع فالأقرب اعتبار التهمة وعدمها كما
 لأنه وان كان أقل من النسب حقيقة إلا أن المقصود بالهاتين التهمة لا تملك له ولا أقل من كونها التهمة والوارث
 والنسب لا يخل من كونها من الأقوال في حقها لا أدلة المثلثة باعتبارها بالنسب والوارث من التهمة
 بالنسب إلى أصل النسب كما تروا به بل هذا هو المعين وعلى الميراث من من آخر لا يبره هو شريك في المال
 بحيث يشترط أن أقرت أن تلك إلا أن يكونا عداوين فقله حتى يخل بينهما وبينه ولا خلاف وجه التهمة
 إلا إذا داسا باعتبار تعقيب بعض أو أزمه كما لا وجه لاعتنا التهمة إلا في علم تكونها بما لا يثبت
 بعينه على حدة وكذا أقل ما جبالاً لامة الاعتقاد خيراً لما لو لم يقر به إلا في علم الميراث

لكنهم

لاستقامه المال بينهما والوارث للوارث بدين على الميت ولا تركة له بوزمة إجماعاً أو نصراً في الدين ولو
 خلفت تركة غيره في التمسك من التركة كما خلفت للدين وغيرها من أمواله لا من التركة ونحوها في قوله
 أقل من الدين من الدين والتركه بلا خلاف في شيء منها لجد ولا فرق بين القول بأن المال في التركة
 وبين عدمه وإنما الخلاف في أنه هل يجوز للوارث الاعتراض عن التركة والدين معا ويجب عليه
 إذا الدين بغير بقا تركة من الميت بقدره في سواء عرض ولا يجوز الاعتراض عنها ولكن إن
 عرض ولم يملكها لم يطالب الدين مرجح بحق الأخير في الحق وجا في القضاء إلا أن ثبت له جواز
 على الوارث الخلف مع إقامة شاهد واحد بدين للثب على غيره في حق به وبسته وجوز له الاستماع
 منه وللدان احتلالاً في حق من كان الدين التهمة تركة والميراث من الوارث عالم به فلو وجب عليه
 إذا دينه بغير بقا تركة منه لوجب عليه خلف لكونه مقدماً لجمع التركة واستمراد ما من التهمة
 إذا الدين في تركة من التركة في التهمة ولم يكن هذا الأوسط وهو وسط التهمة في حقها
 إذا أقل الوارث بدين على أبيه بوزمة ذلك في حق بقدره ما يثبت فإن المحترصة صارت بغير وجوب التركة
 وإن عرض عنها فقتضاهما الزيادة إذا بقدرها ما إذا ما خلفت بدينها وبين غيرها لا التهمة
 منها كون التركة مقدمة للوجوب لا الإلزام البتة فلم يخيار في جهات الإلزام وفي الأخبار ما يثبت على
 وأخبار أول ما يثبت به الكف في الدين ثم البتة أو لا على الميراث أو تكتفي في الميت على الوارث أو
 إجماعاً بغير بقا تركة غيرها في جهات خيل فهل يكون ما عطف عليه ما يثبت كل سبب وظاهرها
 القتل والأصل في الحد من شيء وإصلاح الحد وكذا لو تعدد الوارث أو رجل واحد بقدر وجوبه
 والوارث أحدم لزمه من الدين بقدره أنه فلو كان لأشبه لزمه أو كل واحد منهما أقل من الدين
 نصف التركة ونصف الدين وهذا كله واضح وقد يترجح حق ما يثبت بأنه إنما هو إذا لم يجمع نصف
 التركة ولا أقل من الدين مما كله ونصف الدين ومقتضاها كما ترى فترجح الوجوب على التمسك وقد
 عرفت ضعفه وكذا مقتضى علم بغير بقا تركة علم السابح الجدد لا يقبل إلا في مال واحد
 جارية فوجب دسا أو قصاصاً باجتماعها بما كان في حقها والطائفة كل في التهمة وبلا خلاف بين
 علم الثاني للثب في حق بلا خلاف في شاق دليله مع وضوحه وقهره الجرح ولكن مقتضى السبب
 في المال في المال وأما في دليل بل يجر بعدا لخلق ان اتفق والاختصاص كما في الميراث ومثلها في
 قوله تعالى ما لا يثبت كل شيء ذلك ثم وهو خلاف الإجماع والأصون للطائفة ما اجمع على تعلق الجارية بمقتضى
 كما باقي القصاص كما أن شرط تصديق البديق لزوم المال عليه بعدا لخلق الجارية ولو لم يكن خلاف ذلك
 فلا أقل من كون خلافه من حق العقل إذا هو ما لا يرضى على البديق ولا يقبل في الرعية في كل حال
 حتى لا يجره من الميراث بالولا وهو خيال جيد لا جبالاً في العقل وأية نفي القدر البتة مع أنها تقيم

بجوابه

ألا أن يعطيه السيد

تقدمت في قوله أن قوله بأن من قدر المال
 من المال من قوله بأن من قدر المال
 المال من قوله بأن من قدر المال
 المال من قوله بأن من قدر المال
 المال من قوله بأن من قدر المال

لا ماسر قولك انك اذا علمت انك لا تعلم عليه ما اراد وقيل على قولك انك
 مملوكه فيخرج من قولك انك لا تعلم انك من غير حريته انما احدنا الكلام في الكلام في المملوك والكلم
 والوكيل والوصي والمضام الخ في غيرهم وانما في الحقيقة قبل ان يظن ان القيد لا يغير حقيقة الا
 من ان اراد ان لا يظن قولك انك لا تعلم انك اذا اسندت الى سببكم وهو تخصيص لا دلالة قولك انك
 بلا دليل فكل الكلامين فاسد ولا يستصحب القول في الاول معناه انك لا تعلم انك لم يزل
 عن الوفا والقبول وغيرهما وقاعدة الامانة في الثاني ولا يصح ان لا يعلم عليه على ملك
 بعد ولا غير الامع صدقته كالحكم على خلافه في حق لا اصل وقد لا يدل بل وجوده على
 وهو استصحاب حال ما قبل الترتيب واسا وما قبل المولود لهذا المولى وهو مات بعد قبول اقرار
 احد على غيره وعدم ثبوت له ما في الاكثية لا يثبت له في حقنا ولا يثبتنا غيره في حقنا
 على نفسه واما المولى ان لا يدل على نفوذ الاقرار بل على ان القيد في كونه مملوكا
 على فكلما المولى انما على نفسه كمالا من لا يعلم عليه على عاتق حاله معا واما المولى بعد
 على مملوكه كما بان في نفسه وهو فاضا لا اقرار بقوله اقرار في الحقيقة بالحق على غيره
 بالدليل في حق هذا الزوج على غيره والام على بيده في الجملة على الاصل في الواقع خصوصا بالحق
 لا قبل اقراره بالانبياء ولا في غيره والفرق بينهما في دعوى من الرتبة بعد الرتبة انما ان
 بان ان نفوذ القضا الى احد دون قبول اقراره تناقض واضل وظلم فالقيد في قول على
 القيد لا انما اشرع على غيره انهم يقولون هذا يجرى على غيره جازا ايا المولى لم يجرى عليه اقراره
 عن قوله في نفسه او انما ولا لا اقراره لغيره او لغيره من قولهم بان اقراره القيد انهم شافوا
 ولواقر عليه بالحيابة على غيره لا في حقك وفي حق ابيهم مصرح او لهما في بعض حيزهم على الحق
 بان هذه المسئلة من خصوصية المملوك قوله لا اقرار على ذلك المتعلق بغيره هذا الملك على
 كان كمن هو في الحقيقة يفرج من الاقرار على غيره وهو مملوك وقول ولكن يجب ان يقال في حقه
 ان لا يبعد لا يفتق وان كان الاقرار بالقبول في قولهم انما اذا فسد القصاص لما للملك او لغيره
 ينقل الى المملوك فلا يطل وهو انما كما بان في القصاص وهو لا يدل للملك انهم من استبان
 القصاص لان في بلادهم ولا سلطة للمولى على بلاءه هذا كما بان في حق غيره لانه ليس بلا
 له وجب بل غاية الاسترقاق ان لا يقدح المولى في غيره بل يملكه ومما يلزم من قولك انك لا تعلم
 مملوك لا شرط القبول باقرارهما فاذا اذن الشرط ينقل المملوك لان حيث فسد القصاص
 اى اقتضاه واسترقاقه لاجل متعلقه لتساقطه ولا يلزم قولك فسد القصاص بالحيابة وانهم الاصل في
 المملوك القصاص من القيد وعناه انه ثبت فامتنع لعرضه وهذا لو ثبت القصاص فكلما يفتقر الى

كقولهم

كيف وان كان مثله فسد لا وجه ^{الملك} قولك انك لا تعلم انك لا تعلم عليه ما اراد وهو خلافه فلو
 قطعنا القيد بين المملوك وبين القيد وشهد بالثبوت في الاخرين دون الاول يعود وعلى القوانين
 لا يثبت في حق المملوك من حيث كفاك الاثر حتى لا يفتقر من غيره بعد اقراره ولا عليه بالحيابة
 يترك حارسه ولا يخلو ولا يبيع لان حق المملوك والمضام ان لا يثبت في حقه وعليه يفتقر على غيره عليه
 بالحقبة مع الايجاب كما في من يفتقر بالحيابة مع عدمه وان قصر من دهر الحيابة على هذا القولين
 الاثنيين في القصاص في ارض جارة المملوك من لزوم الاثر في القصاص مع الاختلاف وعرض في كثر
 من الاصحاب بل يذهب عليه الاجماع انهم الاول من المملوك وفيه المملوك كما هو الاثرى وقاما للثمن
 واما وجه ما بان فتقولا فلا يتوجه القيد هنا الا باقرار المملوك على هذا القولين فلو ثبت في حقنا
 كانت اقراره على المولى على المولى لا لا يثبت له الاثر لان حق القيد والمضام ان لا يثبت في حقنا
 المولى في حقه واما ما بان من يفتقر من غيره بعد اقراره ولا عليه بالحيابة في حقنا يفتقر
 جازا المملوك على مع الايجاب ولا يتوجه هذا القيد باقرار المملوك لان ذلك دليلة المولى فهو يجب ان
 حمله تقى على خطا فقال ان القيد لا يبدى فاما كانت في حقنا المولى فاقضاه للمولى لا يبعد
 القيد باقرار المملوك من المولى لان اقراره جازا على اصل القيد لا على كفاك من الحق عليه
 لان فكم من ان يكون باقرار المملوك من القيد فاقضاه للمولى لان اصل القيد بالحيابة لا يفتقر فيه
 وانما خطا في حقنا لا يتوجه هذا القيد باقرار المملوك من كان يفتقر من غيره على ان كان لا يثبت في حقنا
 الجارة شاملة لحكم القيد وان اراد ان ذلك في الحقيقة جازا وهو لا يثبت من سوا جارة فليس بان
 اذ لا يثبت في حقنا القيد اصله الا بالانقضاض فليس للمولى في القيد باقرار المملوك من يفتقر فلا يثبت ما ذكر
 الجارة فليس بان لا يثبت اصله جازا ولا يثبت في حقنا بان ان المعاملة في القيد فانما هي بين
 القيد ومنه لا يثبت بين الحق عليه اذ يفتقر ليس جازا فلا سلطة للمولى على غيره بغيره وان
 القيد في الجارة غير لا يكون الا بقراره اذ القيد الى المولى تصور اقرار المملوك قطعنا اقراره في معاملة
 الجارة وهي بين المولى وبين الحق عليه وهو المملوك من المملوك انهم والاولى عليه ما اراده على من
 وعليه فلا يجوز الحق عليه في القيد انما استرقاقه ولا يكون القيد موقفا على رضاه لان حق المملوك
 يعارض حق المولى في الاصل بل لا يفتقر ان يكون معاملة القيد جازا ومعاملة الجارة بين
 المملوك والمضام فليس يفتقر في الحق يجب ان يكون راجعا الى القيد فلا يفتقر اس ولا يفتقر
 اى القيد بالحق من مولى بل لا يفتقر الى الحق واليد وقرنا القيد على الاذن بالاستيلاء
 المخالف بين الناس والبيع والشر والاحارة والاحارة باقراره فان اعتقه ذليلا يبيع عليه

برقية المقر له ومن غير بضعة نقد بضعة قراره لثباته عن المعارض نظرا لقراره في الحال
 المشترك ولكنه في الواقع ينفذ ولا يلزم ان كان حكاية لشبهه عدم جواز التعقب في المال المشترك
 بعد اذن الشريك ونظرا الى ان كان ان كان قصاصا للقرعة فيبعضه بغير ما اقر به من حاله
 ويصح بالباقي بعد عقد في جميع من يغزو اقراره في نصفه كما في حق ابيه وان كان الاظهر فيها
 القصاص من اهل الحكم الاشغال الى الدين يخرج الحق ولا يرد القصاص من الا ان يقع الصلح ويغزو
 اذ الاشغال الى الدين انا هو بعد القصاص فاذا ازال القصد والى الحكم نظير الوقع لصدفنا يا
 اقره لو كان شتا باحال القلع ثم اعطاهما القصد والحق قبل سناستحس على تقدير وجوبه القصاص
 فيها بل والى اذ يمكن القول بغيره في هذه بل هو الاقوى بعد ان كانت الى ظهوره انه
 القصاص من الملبس بالميد حال الجناية بخلاف الصدق فانه متلبس بغيره القصاص من عوضه من
 الاطراف والافاضة والغرض من نقل حق المولى ما منع عن الاستيلاء كالحل في المعاملة في العبد
 المشترك اذا اقر له المال فكيف دون الاخر اذ يعرف ما ذكره الملك والمقر وهو شرطان الاولى
 اهلية القاتل في نقل حق عبيه فلو اقرار بالمال اهلها لكثير في الاقرار بالادوية من غير
 والاتفاق والسبق الى مكان من المجدد والباح ونحوها اهلها الادوية في الاقرار بالاعتقود انه
 القصد وفي الاقرار بالقبض اهلها وفي الاقرار بالحق من الخيارات ومن الاستطراف والشر
 ونحوها اهلها وفي الاقرار بالجنايات اهلها وهكذا وان كان في ادراجها اجمع في ذلك كانت خلا
 فالملكي يادة ما يدل عليها حقيقة على ذلك فلا اقرار بالادوية او بالاحاطة لوجه في سناستحس البطر
 الاستفاد في الاول ولا كلام في جوازها وما وجوب فلا لازم فانه زاد ايهما عمل الاستفاد والظلم
 ان من اجل الغرض والحريم لهذا الحاطة ونحوها من الاقرار بالمعقود للاختصاص لغير الملك المقر له
 ليست من عمل التزاع اذ اضطرها الى سنها لثباتها لا يقبل التزاع وان كانت في التزاع وان كان
 في قوله وهم متلابس بها لثباتها لا يقبل التزاع يكون اقرار بالمال لا يرد الا بالاختصاص الجبر
 المذكور على القابل من تقديره الاستيلاء او القصد ونحوها ومن هذه اهلها على شكل اقراره او نظرا
 ووجه اذ قد يوجبها ما لا ينظر الى المال كالميراث الجنايات التي يجب حل سابقها او اهلها لثباتها
 هو السابق او اهلها في نفسها لا يستلزم ولا يباين عمل هذا على منع بلوغ القلبية ما يبلغ الشك وان
 كان كلام بعضهم كقوله حيث قالوا حيث راجعها بركة وقوله لا ينفصل راجعها استحقاقا للمالك ايا
 على غيره في نظر التزاع وذلك حيث قالوا لا يعلية على تقدير تسليمها لا يقتضي الاختصاص من راجعها لثباتها
 كغيره من الاقرار بالثبوت لوجوبه بغيرها من غير اهلها في المقر في تعيينها او قبل ما يعتبر وان كان
 نادر ما شعر بل يعل في منع العمل بالاضطرار لا يمنع اصل الاضطرار من ظهوره في منع تحقق

في المال

الاضطرار الى من فرقوا جاعهم على حاله لا يطلو على الاقرار بالثبوت في المال البتة وعدم منعه
 اذ يمكن في الاتفاقات الا من اعيد على ما استفاد من كلامه لا من قدره كما في
 ايهام عام بالانفصال بين الاقرار وغيره مما لا ينافي له فقط على الاقرار بالثبوت من عدمه بتا
 المال في المثال لا يرد واثباتها والمقر له في هذه المال عليه واستعماله في غير ذلك
 على سبب يده او هذا لما يرد ونحوها في اعم مما يقتضيه زيد وما لك الحاطة وشروطها
 الاعاظم فيه كونهم من اهل ان يوفى كل ما مطبقة على منع الاضطرار لا منع العمل به نعم
 لو قال لما لكها او لغيره على سببها صح ولو لم يرد كلامه كما في حقه لو قال لما لكها على سبب
 حلها بغيرها بما ادى الى في طلبها لا بالكلية لذي ظهرها لان المتابعة الاستعمال هو
 الاول وانما ما شتره في انه لو لم يرد حتى او لا يمكن ايجاب حتى بسبب العمل على التزاع في
 له سبب الضرر على التزاع لا مكان ان يكون ما له من الجوارح حلها ومع احكامه يقتضي الحكم لا يجوز
 الا لثباته بل يقتضي ما ياتي من لزوم المقر له والظاهر ان القيد القاسد في قوله له على وجه من غير
 خبره للزوم هذا ايهما والظاهر ان سبب كقوله حتى يبين فان القاسد لا يفسد الصلح في ظرف كما
 ان شرطه لا يجرى لاول في التزاع وان لا يخرج عن ظن كما في قوله اقر بثلث بالجمع سواء قلنا بصلته
 للمالك او بغيره ما له في حكمه ما له في مثله استغرق في ذلك يمكن العمل بها ايهما حلها او حلها
 احكاما اذا التزم من غيرها اضافة الى ما لا يخرج ومن تامل في شهادته في قوله او
 دعاوى التعيين وغير المتخيرين وتعرض لمعترضين بان مال ابي لا يملك وقوله لثباته في
 مال ايهما ونحوها لا يتناول هذا لثباته في شيوخ الاستعمال في قوله واثبت المقر له في قوله
 بل كيف من الاشغال بالثبوت ولو قال لا وارث له سوى هذا الزم التعليم الميراث كان دينا لان
 الذين على التزاع الاضيق ما لك فلو ظهر كان في اقراره فكذا ايهما عند وقوعه في اقل ذمته
 مشهور وحكم الحاكم بالثبوت لا ينافي في منع من العمل فلا معارض للاقرار بغيره وقدمه
 في احكام التزاع من الزكاة ايهما دفعه العين فظهر من اقراره في اليد فذلك المعارض واصلا لثبوتها
 ايهما ومن شتره لثباته باقراره يكون له ثبوت في ثبوت المقر له في ثبوت المقر له في ثبوت المقر له
 وارثا في قوله وارث في الواقع مجهول يكون اقراره اقرارا على المقر له في ثبوت المقر له في ثبوت المقر له
 الموضوع معارض بالمثل يكون اقل في الحاد فاصلا لثبوتها وارثا معارضه باصلا لثبوتها
 ايهما وارثا بعد الاشغال اجمع المال على تقدير كونه وارثا اليه فقط فلذا اقر به كما في ثبوت
 وجوبه في ان حصل اليه من بعده وجوبه لتعليم قبل ذلك وفيه في كتابه لثباته يكون
 وجوبه في حق وانفصال الميراث من الذين والذين اجماعا حيث لم يتعوضوا الحاد في كل واحد ايهما

في الخلافة من ثم لو اردنا ان نضع العين في موضع فان ظهر ما فيها من كان له مطلقا في حق وجهه
يعلم ان وجوب البحث في كلامه لا بد ان يحل على وجوبه على المحاكاة كما في القبح من كلام قس في
تأني القبح القبح اذ لو وجب على ان يلبسها جاز التلبس قبل وبعده فالتأني البحث المطلق هو الذي لا
والقبح مطلق ثم يغير قبل فاما من يراه بالبحث عليه فمعه ان لا يغيره ويبدو على ذلك دليل على وجوب
حفظ ما لا يفسد في البحث على المحاكاة فكيف بالادعاء ان البحث على اصل وجوبه مشكوكا وكيف
بوجوب الفحص عليه في مثله فانه امر له بغيره في شئ غير مثله قط فالاصل بان ثمة مفسدة تقع ان يكون
دعوى القطع بان مرادهم وجوبه على القبح الحكم كمن سائر الاموال لجمهور الملا من ثم لما كان
هو في القالب بل ان سائر قلوبهم وضعوا في الامور التي وجب عليها القول من بين امال كما
في اللفظة وسائر الاموال لجمهور الملا من ثم قد صرح في حق وجوبه عليه اذ ارفع الامور وما
قلنا من القبول في عينه ايضا فليس من ثمة تساؤل في الفرق بينه وبين اللفظة ويجوز ان يكون
والثبوت في العارية وغيرهما فان ذاك لا يصدق في تعيين امال في جميع هذه ويجوز ان يكون
يخرج اذ من مع ان عامتها انية فينا ايضا بل محل الكلام انية احداهما وانما ان ادلها في ذلك
من ملة فيجب تقديرها على ادلة الوجه الاخر بها مع اعتقاد الادلة باصا لاجل القبح في حق
المقرر على القبح على ان ياتي في الارث ترك مال من لم يعلم لوارث على حال في كتابته في روج
العبد الصالح وعونها في حجة البحث واساخا عن الدليل اللهم الا ان جعل هذه المكاتبة ونحوها
وللاصلا اذ ظاهرها وجوب ترك امال على حاله انما اذا وجد واحد من الوارث فالاصل على القطع
هذا الوجه بان يتحقق الفحص على ان يصر في البحث في الابات والاختراوت بعين الوارث في
ان كان لولم يكن لولم يخرج كاحول في الاختراوت من لا يورث من الانغال فالمرسل العلم بغيره
الشروط وهو عدم الولد وعدم الوارث مثلا لا يمكن الحكم بالشرط ولا بغيره اصله المارث
او عدم تعدد الورثة لوردها على هذه الاصناف اذها مجرد الموت بل قبل اية موجود ان فالحكم ترك امال
على حال طرح لها من الاقتدار فالاصل في هذا الطرح وانما في رد اية ما في القبح في رتبها
تعيين من وجب عليه البحث وتايبها في دفع الثاني بين وجوب البحث وبين دعوى ذلك في الدليل في قوله
مقتضى ما ذكره وجوب البحث على ان لا يكون له ما يدفع بحجة القبح من ثمة لرب خطأ بل كان ثمة الوارث
عنده بعد الوارث الاخر ومعلوم حكمه في اللفظة ايضا فلهذا جاز القبول في الحكم ويكون الوجه في الحكم
بينها ولكن يجوز ان لا يكون على الاصل بعد البحث في دفع امال في الوجوب ويجوز ان لا يتناع في
القبح كانه مفسد في الحكم والظاهر ان القبول على الاصل كونه خلافه في القبح على كونه كالمثل
الامتناع من فعل البحث في الله ذوالقادر وضع القبح عن القبح واجبه بسبب مفسدة في بغيره او بحث

في

من يامر به في الكلام في اللفظة وسائر امال في المبالغة في كونه والنجس في الكليات والتمسك بها
في قولنا لا يجوز لغيره الاصل في مدعى القبح في دفع ان كان في ذلك لا يجوز للملك والمحاكم وسبب الكلام في
في تأني القبح القبح ايضا والوارث بعد بل المولى على تقديره والكثير ايضا وكان القول في
اذا تعارضت فالاصل في القبح العمل على ان يلبسها جاز لا الطرح والافضل هنا كونه لولا ان كان
به بدل المولى من الماشاير بل منها ان العبد وما في يد كان لولا خلاف في ثبوتها فانه لولا
سببها من العامل فما فكيف بالمال لا يتصور في الطرح فيها اشيع ولذا قلنا العمل للغير في مالها
القبضان وهو ما من الزاوية النافذة لاستعماله مقام اثبات المملات التي للمال ايضا اذ اراهم
المملات اهل القرب وبه معترضا فاما اذا تعارضت في حقيقة فلهذا انه لا يصدق في غيره مولى
او غير فلا خلاف من اضطر الى ان يمتص في يده وهذا الاعتبار ايضا كما في الحكم كونه
لمولاه لان قدر في مال العبد المولى بدون اذن المولى هو ما اذا تميزت في العقد الحادث وكلاهما
خلافا لاصل في تعيين ان يكون لمولاه ولعله مقصود بالما عتبرت قالوا ان للعبد القرب بالاقربان
والاقران والغير وسائر الاقارب اذ ان المولى ما من ذلك لا يميز القرب به اليه وان كان ملكه
المولى والاستاد اليه مجازي الا انه شريطة لا اثبات لها فانما فانه بعيد في الغاية و
الا لاطرف في الاوليا والوكلاء والاعضاء ايضا فالقسم ان القيد مثل هذه الحالة من ظهور ان
القيد نفسه مشتمل على كل من على تقديم عرق الشئ على القرب والعرف وان لم يكن المقسم على
الشئ كالجهود ويصح كما هو الاصل في العفة والاعتكاف ما يكون اعتقاد المالكية العبد لمحكم
الاكثر في مثال نعمتنا لاجل العمل من القرب ريات فكيف يعمل هذه الامور الخلافة في
العبد وان لا يتلا وتحت فالاستعمال حقيقة خطأ فلا يكون اذ اراهم الا للعبد فاثبات كونه لولا
ان يكون المقصود الاخرى وهي التي جعلها ما وجمعا ثانيا فلو اجرا فوجن تكون نفعها على جميع القفا
تضع العلم باعتقاد القبح لكثر العبادات في كونهما هو القالب بخلاف سائر الوارثين ولو اقر العمل
فلا تروى في امال في مراثي على خلاف قات لا قدره عموما فلهذا منع بعد الاطلاق على نفعه في
العلم والارث كما في الحق في بعض نسخ المتن الى صيرته او مراثي مع ولا يصح عليها فان ولدت ذكر او
ان في مراثيها على خلاف في ان يظهر ان ذلك خطأ في اثنين وهو محقق في الارث لان في الوجبة
لا يرجع من غير شرط في الارث اية اذا اقر بالارث اعلم من الاثر في كونه الارث وان ضعف
يكون الكلام في اطلاق لفظ الارث فان يردون القبح في مراثيهم فلهذا لا يكون القبح مراثيهم
فكره كلامه في مراثيهم لان العمل على فرضه كان ميسرا على القلم والخلق هذا القول وانه مثله
في غاية الكثرة في القرب والاصل في مثله قول في المشرق مع وجوب التواضع الى غير ميثاق الامر كون

وميزان الاستقراء فيكون عليه وميزان كونه مظهر للثبوت بل هو بالمال من لانه
 او كونه من كونه باله ولا يكون سائبا للوصف وحال او حتى تحت خلية ظاهر فقط هذا القيد
 مقيم للاقرار بكونه وجودا وان كان الاثر الوصف وكلاهما واجب على وصفه وحال او حتى تحت خلية
 فلهذا اللفظ هو وجود والاستثناء المستغرق والاستثناء المستغرق كالمعالم مع الحمل عنهما مع هذا
 القيد فكذلك فريضة لغيرهم بالوجود او بالحيث وبفرضان الوقت في المتبادر من الوجود المتعارف
 الرابع بين الناس غالبا وهذا السبب هو قبل هذا القيد هذا القيد هو سبب الاستقراء فيكون
 الوصف والحيز فيكون وجودا ويصرف وجودا بالقبول بان في شئ راجع اجمالا لانها راجعة للوجود فيكون
 وصفه الاول كل في ذلك ايضه وعليه فالجواب ان ايضه بتغيره في كل وقت وفي كل زمان قدس واعلم فان
 باب لا يدركه احد فان ذلك حق المخلوق بالافراد ايضه بان على هذا الميزان يجب ان يكون
 وجودها وبذلك ترى من انفسنا اننا نعرف بعض الاحيان بان له على الله وهم مثله ثم يبدو لنا
 انهم فكل في هذا عن الافراد ان شاء الله وان رتب بدو هكذا فكل كلامنا على كلام الله
 ولحق القيد في تعريف ليس سائبا لاصل الافراد ولا وصف بل كاشعا عن عدم استقلاله اذا ذكر
 ليست نادرة حتى يصرف الافراد بحرية وقوة الى الجين وبذلك لا مان على حيث يصرف
 لوجودها بالكلية انما يصحها ان لا اولا ولا اوجزا او وصفا فافضل في الكلام الى الجين انما هو بعد
 التفرع عن المخلوق بكونه طول بحيث يحد في الفراغ معه جنة وبين الحق في الشئ وكونه بعض الاشياء
 وجودا لا يتدرج في انفسنا كما اننا لا نستطيع ان نعلم ما ماضى حق ذلك بالاجماع على بطلان
 الافراد المعلق في ذلك من الجين من التعريف والتعلق بذلك القيد في الاول تركه وان كان كل كما اننا
 كان الاول ايضه في كل شيء بالآخر في كل شيء من شدة التعريف وهو ان كل ما كان من شدة
 الكلام يجب ان يكون الوصف وجبا بحكم بان لا يمت الكلام بدونه فانه كما ترى في الاستثناء المستغرق
 والقبول المتنافي اذا الكلام لا يمت بدونه ايضه ان كان المقسم من عدمه لا فانه مجرد عدم استقلاله
 وارتباط المطلوب به ويتم بدون الحق في شدة ايضه ان كان المقسم بكونه عليه ولو شك في ذلك
 فعدم وجوده امر متباين فالاصل الثاني لاصلا لا يجمع حكم الافراد بخلية واستصحابا ثم مقصودهم في
 المجلد بقرينة ما مر في دعوى الخطا ويحتمل الثاني اذا لم يكن يمتد على صفة لا يمكن ان يكون هو
 موضع الاحتياط لما اذا وصل كلامه بالاضافة الى السبب المتبع في تراخي زمانها فالافراد وانما هي
 كل في حق العلم ان ميزان الترخيل ايضه ما اشرفا اليه كان على عدم اعتبار القيد المستغرق في
 الاقار بكونه ان القيد المستغرق ايضه عرفا معبره كالمقار ايضه عرف ما اشرفا اليه من عدمه
 اعتصاما بالامر هناك في حق الافراد فقط بل كما هو في هذا الرجوع والانتكاس والاضراب بهم كاسد غيرنا

في كل وقت

وهذا ان المستقل مصادق في جميع واخوه فقط لا غير ثم لولا يكون سائبا لكل الافراد بل هو
 ولا يصرفه في المفضل في الاعتبار ولولا اطلاق الافراد لكل فالجواب ان الله تعالى لا يمتد
 المعامل عند الوجه الصحيح وان كان من المحتمل ما دل لان الاصل الحقيقة واما ردها عند الحق
 مع كون افراد الفعل بالانسية اليه متواطئة واختلاف حكمه في بدون تعيين القائل شكنا
 القائل بان المال انما يثبت في معاملة او جنانية وذلك مستفاد في حقه فالحمل على غيرهما حمل
 على التاديع ان الله تعالى يثبت في الارض والوصية بشرع سقوطه حيا لا يموت فكل لا يكون
 ما كما يحتمل في هذا الاطلاق فيلزم ما يحتاج الى دليل وغيره ان القيد في هذا المورد بل هو محتمل
 اهل لوف لا يعرفون هذا الاستحكام النادرة غالبا فالقيد نفسها حادثة بزيادة الملك حقيقة
 ولو سلم ذلك لكان القيد من العلة كافي في حتم الاطلاق وارجح على الاعفاء بالمرء ويكون
 بين المتعدي في ذلك والاختلاف المصحح فيعين علام الاطلاق واصلا لعدد القائل ولا راد
 كما لو قلنا ان بال فانه يحمل على الاشياء بالتوبة كما في بيع المصنف وان كان سببه راد كغير
 السبب راد لا يغير المتأثر بل لفظه المنعقد هنا فاحيل من انه لا ينعقد هذا على اطلاقه
 بل فانه قدرة الاستحكام فان امكن تعيين لان الافراد راجع من الاستثناء والقائل فلا يجوز
 الاقدام على التوبة مع امكان ان يكون الاحتياط على وجه القائل فالحمل على الاطلاق
 والموجود هنا الاثر وتعيين الجبل بالاصل من الاحصاء ومقتضى الاول ولذا لو اقر بحمل
 على اقل جملة فخطا ليدل على اكثر بالية عليه على ان لو تم لم يصح تعدد الاستحكام ايضه
 لان احبة اللفظ لا تتفاوت بذلك كما انه على تعدد كون وطم ايضه لا ينعقد الحكم بالاستحكام
 لان المقام يحمل على عرفه شانه الخاطب فيكون محتملا بين التوبة والعصيان ثم لا يرد بان
 كما يقتضيه عدم القائل فكذلك يقتضيه عدم القيد بل الخطية ايضه بالآخر ملكة وعقضاء اداة
 فيرجع المسئلة الى ان لو صح باعادة الواحد فيان متعددا اما الحكم والتم القيد لا تعيب على
 المتن موهون او محتمل على صورة العلم باعادة الحمل من حيث هو او ولو قلنا فيبقى الخطع بالقرينة
 اذا بان اكثر من اثنين وعلم كذا راد ان الافراد لا يفرز لزيد من اثنين فيعين اثنين
 المستحقين لرب القيد فاحل فاما من هذه الجهة ايضه موهون ثم لولا يعلم كون السبب فاقطع
 الاكتفاء باحتمال التفرع بعد العمل على الوجهة بالمرء ايضه وان بعد ذلك القيد في حق ايضه متعبر
 بل لو صح باعادة ازيد من اثنين ايضه فكل اذا كان مفعلا بالافراد راد اللفظ في الاقل فانه
 يكون متاخر فيكون وجودا ثم يرجع التفرع الى النسبة ويحكم راد ذلك الحمل بالافراد بعد وجوده
 الى نفسا راد ان يكون ستة شهر من حين الافراد فانه لو كان ستة فضايله من حين الافراد

في كل وقت

بغيره بعد الاقرار بان انما هو من اهل البيت فلهذا لا ينفك هذا الاقرار عن افتقار الخليفة
 خلافة فخرج من المصلحة الى خارج الاصل والقدم ان قريتنا تقدم الاول ما لم يرد منه بغيره وكذا
 لا كثر من اتقى من اهل البيت لا اقراره بالعلم في اكثر من سنة كان بل عليه بطريق الى الان يق
 ان المذكور او لا يجوز تلك الخلق الى السنة ومنه والى ليس يجوز به يستقيم الاستدلال في
 في التمهيد او يق ان ذكره فوطنة لقوله ولو وضع فيها جميعا اي فيها بين السنة واكثر العمل كالسجود
 الثانية ولا دوج لها بعد الدخول الذي في الجمل ولا مالك ان كانتا من حكم له لتفقد وقت
 الاقرار بها العروا الى الله لا في حيث لم يتقدمه فرائضه ولو كان لها زجر او مولى بعد الدخول
 الى ان وضعت فيها بيننا بحيث يمكن اضافته اليها في سنة جواز فحكم في استكمال العمل في سنة
 عند اليقين بوجوه وحين الاقرار باليقين الشرعي بعد ما لا يصل ومن اصالة صحة الاقرار وثبت
 اليقين او النظم من بعد بغيره وحين العادة المتألفة من المتولد لم يثبت في اقل من اربعة اجل
 في غاية القوة وقد عرفت دجوان الاول كما صرح به هناك وفيما لم يكن في ذلك من اقل من
 التوجه ولذا علمه طرقت الى الثاني وان امكن ان يثبت في السنة اعم من غيرا بالقبيل لم يرد الى
 حكم الشرع لا يختلف ولا يختلف في صورة القدر به الثاني وجب ان يحكم به في ذلك الثاني
 انهم في صور التوجه لان الدخول امر واحد فلهذا لا يرد في غير سنة ومنه ان العمل
 به او اتم بالاعتناء او الاستيلاء في صورة القدر بين الدخول لان خلاف صورة القدر في الثاني
 في الاولى تعارضه وفي الثانية سلبه فالاولى ما ذكرنا من تقدمه الاصل على هذه العادة وقد عرفت
 في سائر اهل البيت في الثاني في القبيل فتركت وهو من الزحف في مسئلة فخرجنا الاصل والقدم
 مستقامتا في حكم له فان عزمه ثقل في السنة وجب عادا المقرب الى موثقة القتل وفي بعض النسخ
 الموثقة والمضادة والعمد في المقرب الى موثقة لا في سنة وهو واضح وكلنا الكلام في الموصون ان
 المطلق كلف قبيل السب وعمل بقوله وانما كلف به هذا الاطلاق لئلا يمتنع السب الصحيح والممنوع من هذا
 على الموصون ان كان كافيا في دفع الاحمال وكان المال بين المصلح لا في تفاوت في كونه او في غير خلاف
 المقارن وان وارتب لم يثبت قد يكون خبره ارباب الموصي بل الخالف بالمعروض في المصنوع هذا فلا يمكن ان
 القدر هنا بالاصل فلا بد من الاستسقاء ليعين في جمهور المال انما هو في القدر ان امكن الذي
 الا بان السب هنا في السنة والوصية والثاني في جناح الى مخالفة الاصول من حدة الاجابة في
 والقبول من دل العمل بموجبه خلاف الثاني فانه في الثاني لا يثبت في الاصل السب لئلا يمتنع
 بلا استفساد وثانيا بان العمل بموجبه على يد لا يمتنع خبره ثم انما في الامور في الحكم وجب عليه ان يتقو
 عنه حتى يوصل الحق الى مستحق كما في جميع الاعاوي والحمد لله وهذا شارح فيه فحق والله انما في ظاهر المتن

بغيره بعد الاقرار بان انما هو من اهل البيت فلهذا لا ينفك هذا الاقرار عن افتقار الخليفة
 خلافة فخرج من المصلحة الى خارج الاصل والقدم ان قريتنا تقدم الاول ما لم يرد منه بغيره وكذا
 لا كثر من اتقى من اهل البيت لا اقراره بالعلم في اكثر من سنة كان بل عليه بطريق الى الان يق
 ان المذكور او لا يجوز تلك الخلق الى السنة ومنه والى ليس يجوز به يستقيم الاستدلال في
 في التمهيد او يق ان ذكره فوطنة لقوله ولو وضع فيها جميعا اي فيها بين السنة واكثر العمل كالسجود
 الثانية ولا دوج لها بعد الدخول الذي في الجمل ولا مالك ان كانتا من حكم له لتفقد وقت
 الاقرار بها العروا الى الله لا في حيث لم يتقدمه فرائضه ولو كان لها زجر او مولى بعد الدخول
 الى ان وضعت فيها بيننا بحيث يمكن اضافته اليها في سنة جواز فحكم في استكمال العمل في سنة
 عند اليقين بوجوه وحين الاقرار باليقين الشرعي بعد ما لا يصل ومن اصالة صحة الاقرار وثبت
 اليقين او النظم من بعد بغيره وحين العادة المتألفة من المتولد لم يثبت في اقل من اربعة اجل
 في غاية القوة وقد عرفت دجوان الاول كما صرح به هناك وفيما لم يكن في ذلك من اقل من
 التوجه ولذا علمه طرقت الى الثاني وان امكن ان يثبت في السنة اعم من غيرا بالقبيل لم يرد الى
 حكم الشرع لا يختلف ولا يختلف في صورة القدر به الثاني وجب ان يحكم به في ذلك الثاني
 انهم في صور التوجه لان الدخول امر واحد فلهذا لا يرد في غير سنة ومنه ان العمل
 به او اتم بالاعتناء او الاستيلاء في صورة القدر بين الدخول لان خلاف صورة القدر في الثاني
 في الاولى تعارضه وفي الثانية سلبه فالاولى ما ذكرنا من تقدمه الاصل على هذه العادة وقد عرفت
 في سائر اهل البيت في الثاني في القبيل فتركت وهو من الزحف في مسئلة فخرجنا الاصل والقدم
 مستقامتا في حكم له فان عزمه ثقل في السنة وجب عادا المقرب الى موثقة القتل وفي بعض النسخ
 الموثقة والمضادة والعمد في المقرب الى موثقة لا في سنة وهو واضح وكلنا الكلام في الموصون ان
 المطلق كلف قبيل السب وعمل بقوله وانما كلف به هذا الاطلاق لئلا يمتنع السب الصحيح والممنوع من هذا
 على الموصون ان كان كافيا في دفع الاحمال وكان المال بين المصلح لا في تفاوت في كونه او في غير خلاف
 المقارن وان وارتب لم يثبت قد يكون خبره ارباب الموصي بل الخالف بالمعروض في المصنوع هذا فلا يمكن ان
 القدر هنا بالاصل فلا بد من الاستسقاء ليعين في جمهور المال انما هو في القدر ان امكن الذي
 الا بان السب هنا في السنة والوصية والثاني في جناح الى مخالفة الاصول من حدة الاجابة في
 والقبول من دل العمل بموجبه خلاف الثاني فانه في الثاني لا يثبت في الاصل السب لئلا يمتنع
 بلا استفساد وثانيا بان العمل بموجبه على يد لا يمتنع خبره ثم انما في الامور في الحكم وجب عليه ان يتقو
 عنه حتى يوصل الحق الى مستحق كما في جميع الاعاوي والحمد لله وهذا شارح فيه فحق والله انما في ظاهر المتن

في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

ان الجاهل اذا جهل بجهة كان معقورا والمشتري عاقرا له على التمسك بالحق عالما عاقرا ولا حفات
 في غير ذلك مقادير القول بان مثل هذا المدعى مرشحه فيه للاستنفاد ويكون ذلك معصونا على
 القاضين لظلمة محض بصوت العلم فالجاهل لا يبدى العلم والمخوف يطرأ على بل فاعلموا كزور وانما
 محل مثل هذا الظلم وكون الاستنفاد مرشحا فيه بقصو زمان المدعى مرشحه من حيث المال ومن
 مال لمعجب له وهو الجاهل كما اشترى اليه في اول الامر فالاولى تعطيل لصان مطر بكونه ماعنود بالعلم
 القاسد فان خلافه من قال بالعدم ثبت في حق من علم الدافع بالعلم وكان مخالف للاصول والاجاها
 بل في حق من علمه كما اشترى الى الجميع في نفسه فمن ومنه نتج ما بكثرة الفروع من القصر فيها جواز
 شراء كل علم الى المشتري من السارق او من ذي اليد وكان جاهلا لا تعصبه ثم القول
 القاضين بعد اقامة البينة على خطأ والتفاد يكون هذا من الجهل المشرقة لارتفاع علمها لك ووكيل
 ماله من الخصائص كما يجوز اخذ منه فمرا ان لم يشك في ذلك وهو الذي لا يرفع مع الخصائص
 على حيل اخرى والفاضل والباقي من تركه الجاهل يكون موقوفا لان ما لم يرفع كونه الجاهل ولا
 المشتري وارثا وعدا وارثا في غيرها فيتم ومثله لا بد ان يرفع موقوفا الى ان يرفع العلم من
 اوضاع غير يرفع ومع الياس فلا مام فقوم العوض فان الموقوفة تكون للامام وهو علم الله
 مضى قال ان لم يكن رجوع المشتري الى دعوى له والخطا وغيرها في دعوى الرقية والتمت بالينة
 فبنيته تكون الجاهل ما في يد مملوكه والباقي الى مع عول الاعتراف الموجب للبراءة تاتى بها
 وان لم يكن الاقنات لاجل مثل هذه الدعوى فصل الثاني في كونه كافي في نفي فقال ولذا
 منهاحت وشتر بل في انها محض بصوت جهل عال طر بان الجهل بالبراهم طر جيع الاقنات ومقام كونه
 فالمرجع اعقب بجنا مائة جبر جبرتا وحل من تلك الابحاث في بيان عدم الالهام كالتناسل
 اذا قال المشتري انما اريد ان يكون كلامي ما فيه وبقي مضطربا ومن على التقدريين جيل قبل فتيق
 وان قل لا ند اعلم بمراد ولا صلا لمراد وقدر ماسطه وعلم علم بمراد ولا اعلا ماباه واستقرار
 طرقة المشتري والحق في بيان المحلات على الرجوع الى الحكم والى سوله من بيان قومه كلف ما
 عليه الاقنات في جميع اللغات والظن ان مقصودهم من القول ما اصطفا عليه في لفظ القبول من
 المتدقيق مع اليقين ان يمكن المقابلة لاسم وقدر التقيج به في كلام بصرايين ولو فسر بالمجاز العامة
 كقصر جوهل بجهة حنظرة او بالامليك في شرع الاسلام مع اسلامه بل واسلام انقل اليه كالمخوف والمخوف
 جلد الميتة او بالخطب لعقود بل لمراد ان العقر لا يملك لما كان اجاعا كما انك يظهرها في الدنيا من
 القليل فما تجايات لصادقة منه وجوبه لست على انك الا ان يعبرم منها به وتغيرت له
 باندماعها لكذا بل لقي يصح بجهل من عن ارادة المار شنه والجهل من الضيق ان اشفع بالادب

واجاب

على

كافور

السلام

السلام او بالجملة اذا كان مرهنا لم يقبل على فم خلا فله الاول لكن لا يرفع من جرح اخذ وعلم من ائمة
 مره ويجعل في مته فيها وان وصده بالادعاء العظيمة كالمخرب والعظيم ونحوها وهو مشترط على القاض
 اذا المولى لو امر بدين باعطا من على فقر باعطا بغير حوز او حبة خطبة لا بعد من لا قطعوا اي
 فرق بين الاثنا والاعبار مع ان الاثنا البينة بصير حيا با بعد جمعته بغير الجاهل المزبور مثله
 بانده لعل القضاة في المماز به فاذا فصر بها فصر المولى بعده واعتنا لان كان في حق القضاة
 بغيره بل في حق من في العرف وهو مقدم على القضاة واجنب بين الناس في مقام الاستنفاد او التمسك
 او الواجب على قضاة كلام المزعزها والاصل في المخرجه والمنازع والادعاء الكلام القدره وايضا
 الى ان لم يرفع من المشتري فافترس بغيرها فاي عدمه المدعى له فالاول ظهر في الاوسط فله
 فقط لصدق القاض عليه وان لم يكن ملكا في شره وامكان المقتصر به وعزم اخذ ثبوت الا
 خصاص فيه مع ان الصدق غير الاضطراف والاضطراف ام وامكان الاستفاد غير الجواز وظن الاضطراف
 الجواز وعزم اخذ وثبوت لاختصاص تم على الاضطراف ان ما خرج من الملك خرج من الاستفاد
 ايضا وما يرى من عدم جواز فضل مرجع الجاهل وميت الى الخارج او الى الفروع لم يرفع من القضاة
 في ملكات القضاة الجاهل ولكن لم يرفع من الملك لا غير في الاعتراف به لم يرفع من المادى غير المسلم على
 المسلم تلقى حقا بره من ردت عسيرة وبجيبه من رة وهو ضعف عام لان القاض لا
 نفسه في غيب الاضطراف الى انك حوله ابره لفظ الحق وكيف بالحق الا من مته والمقتصر من
 القبول هنا ايضا هو المصطلح فيهم من عدم التصديق مع اليقين لاسم طر كان لينة بغير
 في الجميع فمع فقد هذا الاختلاف المخرجه ويجعل اراهم عدم القول هنا مطر الحق لفظا بالخطا
 فقد بارة هذه ولكن شرعيهم يقول دعوى الخطا مرعيا من المقر كما مامع اليقين او بغير
 على الخلاف المتقدم ينادى بضعف هذا الاحتال فيايشه كما ينادى طباقا على عدم القول هذه
 القاضين فيايشه بضعف دعوى الخطا وهو ساقط ما جانا لفظ اللفظ ببيته فيايشه هذه القاض
 الى ان اللفظ من الخطا والمرو عن ما خذوه فيايشه مع اليقين فيقتصر فيها طر بل في ذلك قال
 عصبته ببناء خنق بالجزء المتدبر قبل مع كذا التقرير والتمار مخر ومع عدم اشرافه او الاسلام
 للفظ اشكال اختان الاختلاف في قرابة الضمير هو الاستيلاء على ما لم يرفعها او اخذ
 قرا مطر او المرفوع في المذهب الاول كما مر بالاختلاف لو كان كونه في غير مخر ص بل ولا هنا ايضا
 كمن حيث قال لولا ان عصبته ببناء ثم شر بالجزء المتدبر من الاية لا بعد الاقل لان الضمير يقتصر الا
 الاختلاف والبره لفظ ما يشتر با لمراد فتبين حق بخلاف قوله على هذا وقدر في الضمير
 هذا الخلاف في غير الضمير ككتاب الاقرار ولم يتعرض في كتاب الضمير وكذا كان مقتضى القول

اجتهد وكذا في غير المحذور وان احتل بغيره القليل من جملها ما لا يبيحها او شئ مما فاقه في
حقه وبين غيره فالجواب لان ما كان حاله في الخطا طائفة كثيرة ولو قال لا بد من شئ الذي هو في
بطل ما كان عبدا لانه جعل له معقولين الثاني في ما بيننا وبينه جرحا برأى ان لا يلازم كل شئ
وغيره ايضا بل في الاول خص الخطيئة بالمرور بالحدود المرفوعة عن العصب به اما لو قال
عصيته ثم قال لا بد من عقوبة قبل وان كان المفعول لان العصبين انما هما المال والان الاقتصار
على جعل نفسه مغفلة لا يقتضي كونه مقتصرا بغيره الامر بين الحق والافساد واما ان كانا معا
الا ان الاصل براءة الذمة كما في حق مطلق انما هو في المصلحة ولا اقل من هذا فان استلما
العصبة في مجرد الامتناع فحق الاحصاء فلفظة قد في قوله وكذا لو قال لا بد من عقوبة
بين في غير المال لا بد ان يكون للكثير وهو من الموقوف في العقوبة في اصلاح عبيد حتى ومع هذا
فحق العبد على غلظ وان كان استعمال المال اكثر من استعمال العصب بغيره شئ من الموقوف
استوى برأى وهو موقوف اذ استعمال العقوبة في جعل الموقوف بين العقوبة الموقوفة فيبر شئنا انما هو
جدا من جعله موقفا في ارضه بل لعله لم يقع في جميع الاستعمال فلا بد من اضافته وهو خلاف ذلك
لعمد فقير غير الغنى وحق لما لا يدينه ومنه بغيره ما كان موقفا عن موقوف بل لا يشترط اعادة وروايتها
في الامم والوقال له عنك شئ لم يقبل فقير بها الى العصبين او بالمرور بغيره بغيره ارجل
وان كان الاول اقرب ومن كان الاستعمال في قوله بالامر بين وما هذا الصبح كما في حق ابيهم انما لا الام
المالك الا ان يكون الموقوف من يجمع له تلكها ولو امتنع من القبر فيما يحتاج اليه يجمع وروايت في
عليه وفي حق عبيد حتى بين والجمع فافهم ان مقتضى فهم من العبد انما اطلق ليس هو
نقط بل مع لوانهم من الضيق والحدود بالاقتران على الاطلاق لا يوجب على اخصر اذ الماهر فا
الا ان يقي ان المص في القضا وجعل الاجبار على المصيان قول ما قبله ليس الى ان بين ثم ان ذلك
عليه وجوبه عليه فيكون كالدين فقام عليه فكذلك عليه وقامه ابيه وبنه بغيره انهم قد اطلقوا
قبول قوله في القبر ان العلم برأيه وباصول البراءة واما ما جاء بان في قوله عدم العلم بين كلامهم فاما
ولذا قال في ذلك الا ان يقول ليست عقوبة فلا يفيقه المجلس بل يرجع الى الصبح او بغيره حتى يتذكر
وقال في من ياتجه امكن قول في حق المديونية ولذا قيل ايضا وقول المخرج والحق بان لا يجوز
يجعلنا ناكل فيعلم المديون على اداءه من العبد والقد ادا فيصف والفرق بين الاول والاخرين
واصح واما بين الآخرين فموان في الاول جعل المديون مجرد الامتناع فلا استثناء جزاء الا ان
عدم العلم بالمديون وفاق في القضا كونه من موارد اية وفي الثاني في بغيره بين عليه فان اصر
حق لئلا ان لا يختلف جعلنا ناكل واره اليه ان المديون فان اصررت عليه وجعلنا باخافنا

من القبر

من القبر وهذا هو الاصح لان الامتناع لم من عدم العلم فلا بد من عدم العلم فالاول من بين
فله وروايت القول بعدم راد اليه على المديون هذا ما يظهر غاية شدة ما بان في القضا
المعروف عليه في كتاب القضا من دعوى الجحش في ظاهر كلامهم فاما لو كان المديون عالما بالقبر في الاصل
وجوب راد اليه على المديون وان كان المديون لا يستفاد من الاخبار على انه اذا لم يكن بينه وبين
جعلنا المديون براد اليه على المديون فان لم يعلم فافهم ان ما هنا ظاهر في غضا والاصح
مع هذا البينة والرد بل في بغيره اكثر من يبين ان المديون لا يملك له وان لم يعلم خطيه الى ان قال
في خطيئة المديون في دعوى على الميت بان المديون لم يعلم ليس في قوله ان جبالا من اليه او
الحق او بغيره اليه على فان بغيره بغيره المديون لم يبره في القضا ^{فان يملك} رد المديون كما في قوله
مروية علم المديون بالحق له بغيره وجعلنا ناكل في انما في انما في خطيئة المديون بغيره ارجل
المجمل بالواقع لان ما في بغيره اليه الى المديون لا يفي في قوله يقتضي جميع اخبار كون اليه
على المديون عليه غالبا وتصح حقوق المديون مجرد فقد البينة لهم وهو من عظم فعموم في
القضا ليس حاكم بغيره الى انهم في انما كان اصل خطيئة المديون في اليه على فافهم انما في القضا
والجعية وروايت بغيره اليه اليه اليه في المديون في المديون لا بد ان يكون مقتضى ذلك
والموقوف في حق عبيد لا عادة فلا يصدق في ذلك واما بغيره لوجه الروايت في حق عبيد بين
واحدة بغيره من البينة وهو خلاف ذلك وانما في المديون في المديون في المديون فانه عادة
فالمروية مقتضى لعادة والاختلاف في موهب المديون في المديون وان ادعى المديون بالواقع
كما جاء في التكرار وجاز القضا انما ان امتنع المديون من اداءه ثم هذا اذا اصر المديون باحتلال المديون
يفسر الحق بالواقع في المديون واما اذا اصر باقال المديون لم يبره راد في المديون في المديون
وفي قوله على المديون لاصلا الرعدة في اداءه والكل في المديون على المديون في المديون
غلبة المجلس في المديون هذا ايضا في المديون ومقتضى كلامه ان الرجوع الى الصبح فافهم انما في القضا
يتذكر ان ادعى المديون ويحق والوضوح على عبيد في اداءه في قوله بغيره بغيره ارجل
لا يستعمل لفظ وكذا لوضوح بعد ذلك وحق شدة اداءه لا يستعمل هذا بغيره غالبا بل في الملك ولا بد
ملك في المديون والفرق في الاستعمال في المديون لا تامة في المديون في حق اوله رجحان
بين هذا القدر في قوله بغيره في قوله اول وقول الثاني قال في المديون في المديون في المديون
في بغيره المديون في قوله في المديون في قوله في المديون في قوله في المديون في قوله في المديون
لم يقبل وهو في اداءه المديون في الاطلاع عليها بل عليه ان يدعى في المديون في قوله في المديون
ان يريد بغيره القول في المديون في قوله في المديون في قوله في المديون في قوله في المديون في قوله في المديون

ح

سيفلج من فيها زيت لم يدخل المظروف وكذا المظروف فيه صغار عامة في باسرعبد ووجوه قبيح
 الاسلوب يظهر من احتمال الاربعين في عديله عامة كما بان ومن انه لو قال لو قال لا ينفذ في تمام طرفة
 او غيره طرفة لم يدخل الحاتم يصل على شكله والظاهر ان الاشكال لا يخرج من التوبة بعادة جلالين
 فانه قد ينقل عنه بل في حق انه اكرى وان كان في زمانه كنهه فيمكن ان يكون المعنى في ما
 في كنه هذه مثل في هذا المعنى في زماننا فعل العتيد الذي ومقتضاه الاول في تمام لانه
 لا يصح سلبه عن العتيد زمانا فكيف بالانزاع والى جوع المعنى من الاشكال الى التوبة
 ايم بقره خاتم فيه فعله كذا المانع هو فيه جعل المعنى مخرج فالقربة والمظروف في المعنى
 وهو انهم منفتح بان تبادر قوله في المعنى به محض الاقرب به يعارض قاعدة القربة والاول
 انشؤا في المعنى من تبادر تبادر عينية والظرفية من العينية والاشبهية في المعنى
 متاعه الاولى جلاله على المعنى ولو قال له عندى جارية فيها وهو حامل فحملت فبنتا
 الحمل كما في البيع وعدمها لانها كانهما في بيع من وقع في بيعه في قوله انما قاله
 خاتم وجاء به فيه ففهم واستثناء فان الظاهر قوله بالبيعة رجوعا عن الاشكال الى
 القربة كما اشترى اليه ولو قال له مقرفته او دبره مرسية او عبد على عامة احتمال الاربعين
 محض الاستثناء لاصل الية وهو تقيدها بالي ولو كانا ظاهرا او مظهرا في الحقيقة وعلمها كونه
 عبا في الصفرة والصفرة من عوازل الموصوف ولوازمه فبما ذكرنا من شخص واحد وادبها
 وقع بالذات المعقولة فاذا سلمها غيره في قوله المقربا وضحته في الاول في بيعه في قوله
 لا يسكن في البيع فان الوصلين اذا تنازعا في بيع الدابة كان القول في صاحبها ومن كان
 في الاخير فقال بعد جلاله امره بغيره عليه عامة او توبه فانه يدخل لان له اصل الامساك اليه
 الى ان له يد على ملبوسه وعاقب بالبعد هوى في بيعه من هذه الجهة لان هذا الامر
 يمنع في سائر الظواهر وفيه انه لا يد على المعنى على المقرب بل في المعنى عليه وعلى انما عليه من امر
 وفيها لانه وان كان لا يد الا من حيث نفعه لعله وعلى ما عليه من البيع المستلزم لغيره فاذا اقر
 به لم يشر الا في ما عليه ولا تزول بل في المعنى كما لا بد من اليقين الذي هو ساكن والظاهر ان
 بين يدية الا ان توبه كونه زيد على ملبوسه مقطوع به تكون مفسدة فيه ويجوز خصه في الاستثناء
 من وجه اخر يظهر من ثبوتنا اليه ما في يدك ولذا الوصلين واستولى على جلاله يزل من ملبوسه
 ولا يكون مضمونا له لاجل ولا يخل من التوبة في الاصل هذه ثبوت يده عليه فيقول على وجه
 ان العبد وما في يدك كان لولا ان انشأنا يد على العبد كما شأنا على كذا به وهو طلب
 اليد عن الملة وانه قد ربحه الخصم اعتبارا باستقلاله بالخاصة ان هذه الاستقلال هو الاستثناء

بغيره

بغيره انك فاستقلال العبد بلباسه كيف لم يمنع استقلال غيره ومنه يظهر ان خصه العبد ليس
 عضوا لما في يدك من الالبسة والقنود والركب وغيرها ولو قال دابة لغيرها او دابة لغيرها او دابة
 بطعامها او عبيد اجامته لزم الجميع للتيار ولكون الاصل في الالبسة والملابس في الملازمة
 الملازمة التامة ومقتضاها دوران ما بعد ما مع ما قبلها في القنان وعديده وغيرها من لوازمها
 بل قد يتبادر منها المحبة وقد رتب المحبة في نوع العطف ولو قال له على الف في هذا الكيس فله
 يكون فيه معنى لزمه لالف لو كان الكيس في يدك او قوله له على الف في هذا الكيس فله
 هذا الكيس مع خلق ما قبله ويرجع عن فلا قبل ولو كان الالف بل ما يرجع في الكيس فاشارة
 الالف احتل الزامه الا كما رتب ما ذكر مع احتمال ان يكون وصفا بالكون في الكيس لا لفظا بل
 الجوع ان ادخله وعده جارية الى الرجوع الى صندوق او غيره فكيف بالغير كما هو المتعارف بين
 الناس واحتل هذه الجارية في الكيس والفرق بين من مثله يكون رجوعا وهذا استثناء
 وقوة الاول واضحة وقا في المعنى انهم ولو قال الالف الذي في الكيس ففهم لزمه الا ان كان في
 الايضاح ايم لمجوعه بين التعريف والاضافة في الكيس فان التعريف انحصارا واقره في الكيس فيه
 انه فرع كون الالف للبعد من ثم ولو سلم خزانة وادان الالف الذي لزم من ثمنه فله قوله
 انه يرجع فكذلك هذا ومنه يظهر ضعف لو كان سببه تعريف الوصف في الكيس كل وصف متما
 بل قد يكون رجوعا على مفضل فله وادان الالف في كنه بعض الاشياء ايم ومن كان انوصف على
 ان الاشياء اذا عارضت لفظا بما تقدم ثم في القول بوجه ومنه يظهر ما في قوله عظيم في قوله
 الاشارة لفظ الالف في اية الاقرب فالواشوا المقر الى بيت وقال له على وفي يدك الف وفي يدي
 ثم ظهر انهم لم يسمو وجهه ايم واضح وهو ان الاقرب يقتضيه القول بوجهه وانما لو جعل ان يكون
 لظري بان السرة او الفوط او القرا او غيرها فلا يتأخر احد فتم ارباب البيت بخطه في الحساب
 مثلا او شيئا او غيرها فلا يمتنع عليه ومنه يظهر انه لو لم يكن في يدي ففهم في قوله الالف ايم
 وان جهه القول بوجهه في الايضاح رجوعا عن قوله ففهم انما تلتزم بها لمراد من صاحبها في الكيس
 فاذا اقره من رجوعه لزمه ثمن مع ان مثله يمكن في جميع موارد تعقيب الاقرب بالثاني على ذلك
 فظهر ان المحل هو محال ان يكون لاسقطا والفرق او غير ما عليه ما رجوعا فله ان لم يعط فقط
 فظهر ان ثمنه لا يمتنع عليه ولا يمتنع من تقديم الثاني فانه اذا عارضه قول الثاني كونه اقربا
 فقد عارضه اولها لانه لو كان الاقرب لا يمتنع عليه ولو قال له على في هذا الكيس ففهم لزمه
 الجارية ويكون هو كما في قوله في قوله كرجاء مع احتمال هذه لان محال لغيره ان لا يكون هو
 بان حقيقة الظاهر مشعره اقرب الجازات وان كان تعلل الالف بقيمة هذا العبد على جميع المقاربات الا

الاقرب

احد تكديده ثم وضع الى تصديقه اذ قد مر انه اذا لم يشك في نوعه واعتزله بالعلم بالاثبات لعدم وجود
الغرض على المقترحة مجرد انكاره فوفاته وفان اثبات المقترحة لغيره ثم كذب به فنه ولو قال القوم
بانها لا احد من اجل الاثر انما لا يعلم انه اراد فعلم اليها لان الحق لا يبدلها وكانا
حسين فابها انما اليه يملكها فان اقاما معا وعجزا عنها راسا يتعاقبان فتبقى اليها
ولا فتر لا صلح لغيري بل منها العلم بالكثر نفسه وعده والكثر صاحب فلا شك لا لاجلها
منه بقرع او يصلح نعم ان كان استنادها في الخصومة الى مجرد اقرار المقترحة بغير متعينة في
احتمال تعينها في صورت وعوى العلم ايضا اذ يقع الخصومة فكيف لخاصة وانما لا يغيره مستعينة
والعلم في القضاء في مسئلة المتنازعين في حين في يدنا لثبوت حرم بالقرعة بل في الحلف من غير
احد وهو لا يظن لغيره وهذا السكوت احدها انه قد ظهر وكلامهم في دوام الحسب في بهام
المقر به ومقتضاه دوامه في بهام المقر لغيره والافا الفرق فتاها ان مقتضى ان الذي هو
دفع المال الى الغير لما كان عدوا وانما دفع للمقر لا ينقطع الخصومة ولا يتعين المالك فالقول
على ضما اليها من احد ما قطعنا فاصب دفع المال الى الغاصب كذا او من حرم ويكره
عن الاول بان التهمة في المقر بكانت غير محصورة فلا يعقل الدفع فلا بد من دوام الحسب او التمكن
على خلاص التهمة غير محصورة في نظير التهمة المحصورة في المقر به كان اقرار احد هذين الطرفين
لزيد وانما الدفع منها مكره وهو مقدم على دوام الحسب اذ الاصل حرمه خبره الى اخر ما يجب
اقراره او الصلح ان لم يكن لاحدهما حجة على الآخرين ولعل الارادتين ومنه يظهر انه لا يمكن
لغيره ان يفتي بل يجب للثبوت بالقرعة قبل الدفع ولا يجب دفعه الى الحاكم ايضا لكونه مجهول
المال ان يخرج اليه فتق اذ غايته الغرض لا يجب على الخصم دفعه الى الحاكم بل غاية الجواز الا
مع خوفه من التلف او السرقة او غيرها كما في باب التوديع وان سئاه في الخصم فلا بد من الجواز
لما كانت لما اكبر وقد برز المقدم في اقراره ايضا باقيا للمال في التوديع في ان يثبت انما لا
على التقادير يكون لكل منهما الحلا في المقر على العلم او اعياله ولا مرق له الحلف على الميت
الى المتخاصمين لان المقرض بينهما ما يعيان العلم بالكثر ما نعم لو ادعى حدهما العلم لا الاثر بل
قال ان استنادا الى التفرقة الى القول بوجوبه اليه ان الذي علمه او علمه العلم والمال
عليه الجمل يجب ردها اليه الى مدخل العلم واذا حلف على يجوز له اخذ العين او يجب عليه بين
الخصم مقتضى جواز الخصامة له بحسب اقراره وعلى الجواز احلا فخصه ايضا ومقتضى حمله عدوه
واكن باق في القضاء انه اذا كان مال بين جاحه فادعى حدهم العلم بكونه له من قبله
انهم جربا ته فلا يجوز لها حل احلا لان يدخل المال في يده اما بل علم القرين على ذلك

او باخذة فاما نفع يجوز له الاحلاف لرفع احتمال الغش عن نفسه لخرج مستغنا للغير ثم في
ظهر وكلامهم هنا في تعدد اليه من منافذ لمجرد في التوديع من حدها بان يحجمها على عينه
للقطع بكونها حدها لا يبين على كذا بل يقطع به وان ضعفناه فثمة وقوبنا الحدة ايضا وقاما
لما وقع وبقيت الغايل من ثمة وبقيت اخرى باق في القضاء ثم ولو قال ان بداوا لحايطا كذا الحق
حقا الاخر نظر من انه لو صح الاثر لكان اما الزيد او الهان فكونه اثر بين الصحيح والي الحق
المقر بل ان الحال يقول له انما انما انما في صحيح او باطل ومفاده ان لا يعرف ان لا يدخل في الحلف
او لا ومثله الجلة باطل ومن ان الذي يملكه من يرب دون الحافط فيلحق بغيره الاثر والي وهو صرف
الى يد وايضا ما الفرق بينه وبين تقييد الاثر بكونه من غير فان التقييد بغيره
مقصودهم اعم من الاثر والى سيطر ايضا بل من غير واثره يد ايضا فلو قال من غير
دوهم له على انه على ما من غير ومن غير الذين لغيره وهم لكان يحسم على مقتضى ظاهر
تلاهم اذ علوا الحق باصالة الحق وصدق الرجوع والاكثار وعجزها مامر التل هنا جازي
الرجوع اذ قد مر ان الرجوع والاقرار في بعض الحالات وهذا منه وعده حجة على من سئل عنها
دليل عليه فالأمر المقام ايضا بل وقهره ان الاثر هو الاخبار الجازية ولا خبره وانما في التوديع
نعم ان فرق بينهما بان الزيد يثبت في سبب التوثيق وهذا في التثبت فلا يكون لزيد ان يثبت
لا انه يثبت لربعيه شيئا بخلافه فان لزيد باخذته به وبطالته باثباته سبب الفساد لكان
وبما عده لا يخرج من قوة كافي في حق ايضا ولا يجوز مطالبة بالبيان وحسب لزيد لا يمانا
جازا في التوديع بين زيد وعمر لمخرج المقر به من حلك المقر بالاقرار وصير وقته لاحدهما
عليه تقييده لا براءة منه عن ادوات الحق الى ايجاب خلاف المقام فانه لم يخرج من ملكه هذا الا
ان مقتضى قوله ولو قال لزيد ولها حقا لا اخرى حقا المقتضى حقا لزيد يعلم انما لا اول
ايضا وجوا عن النظر الى الجزم لان الجزم بسلطان المصنف في منعه التفرقة مع كون الاقرار
بصوره غير وانما اثبات لزيد ولا يتاخمه ثم اطفا بالقرين باراد عطفها على جملتها لكونها
ان بينا مثل ذلك من الجزم على درهم في صدق الرجوع على المندفع من غير ما من حده ولا
لزيد لا المصنف لا التل داسا حتى يصدق الرجوع اليه بغيره بطا في صورة اشفاق الجزم لغيره
لاشفاق الاقرار داسا بطا في ليد وان اسكن العكس بان في ان مفاد الاثر التفرقة بين مقتضى
الملك وما يتبع له هو مثل شرك بينه وبين زيد واذا التفرقة مشعرة فالأقرار داسا ايضا من دفع
بخلاف الاول فان نفعه زيد مجموع الملك اسكن كما يمكن في حق الاخر بخلافه بالمرحوف على
تفسير المقر مع امتناع التفرقة كما لا بد باطل فيقول من المقر بل ان التفرقة لهم من التفسير فلا

ومن الطريف الاخر انما
تامة اساع في فاطمة
عليها وهو التحول المقص
من قوله فامة ونظرة ٢٢

والله اعلم

[illegible]

100

الاستثناء وقيل هو: الجمع او اكراههم او اعطائهم وليس يمكن قطعاً بل هو مطلق عاصياً ويعين فيه
بلاجه عند فاقلة العقل، من دون ان يذكره المذاهب سبباً مسمى الاستثناء، وكونه وجوهاً من حكم
الاول وصل هذا الاملاخ على جهة الاستثناء، المستغرق فيه وان كان باطلاً في الشرع لوجبه
لبا واصل المستغرق معه ودون وسكانه اذا اطلق المذاهب مع ان اهل المذاهب يقولون فيها
بل يتبين هذا الكلام ما يرون على استثناء الاول من قواعد التوفيق والفرق والفرق والمعاين
اليان وغيرهما قطعاً وهذا ايضا اجماع على صحة هذا الاستثناء، لفظاً فاذ كان محتملاً محضاً ولفظاً
اجامياً فكيف يفي الاملاخ على قطعه من دون شك ما ذكرنا انه اذا اعتقد استثناء التبرير بكونه
كان قال على اية الامانة الا تعين جمع الاستثناء، ان معاكراً فيه قال ورويه نحو ان
الكلام جملته واحدة لا يتم اذا لا يرد وادعى جيل او غير مستوعب، بل فان التواعد الفورية والمعاينة
وغيرها التي تترتب عليها معاينة التمام، الا اننا نذكر ان الاستثناء لا يوجب عقوبة في مثل هذا الكلام
كيفية حصول الظن بان مراد المصنف من الحكم الاول لا الشافعي مع ان كثير ما يحصل الجدل في
الكلم الاول او يحصل العلم بان المراد الخطأ او يكون المقصود من اول الامر الفتن في التجديد والاملاخ
او نحوها من الدواعي الى الوجود وحق فاعلم بل المقتضى به ان مراد المصنف من هذا الاستثناء
انه لا يفرق على الكلام ان يرويه او ان يرويها او ان يرويها او ان يرويها او ان يرويها او ان يرويها
الفرقة العربية بلا شبهة نعم الاملاخ لا يفرق بين الاملاخ على الوجه قطعاً وقوله حكم الشرع في اقرار
بامرير العمل بالقرار وعدم قبول الاملاخ فاذا اتفقا وجب العمل به واعتقاده الاخذ بالحكم الاول
وطرح الثاني فهذا من موارض خصص للفرق والفرق بالشرع ومثل كثير وسن ان الظاهر المرجح الى
الظن بالحكم الموضوع استنباطاً كان او صرفاً والى على التقدير الاول ان الشرع معركه اذا ابتدأ
الموضوعاً وسن ان القطع في الحكم يتم وفي الموضع بعض موارده والاعتناء بشأن مام من هذه الشبهة
ازيد وانتم على انما لا تفرق بين الحكم والموضوع في العمل بالاستصحاب وهذا غير متاخر المستفاد
بهذا اقرار بغير استصحاب حكمه ان يكون العمل بالاستثناء قطعياً وهو في صورة الاستثناء معقود
بل في الحد فان قلت كون الاستثناء متصلاً بكونه اثنان ما واصله في اقراره شكوكاً قد شكك
انما هو في الية وعدها بعد صدق اقراره قطعاً والاصل في مثل هذه الية ان قلوا بان مقتضى
المقلم كان من اول الامر هذه الاقرار في الفتن والاملاخ فالبينة عنكم نعم الاقرار بغيره ولذا لو ادعى
القول اما بالبين او باليسر فقولنا بان الاستثناء المستغرق بطل ولا يوجب الخطأ ولو ادعى الراجح
منه فغيره من غير عمل على عدم راجع العمل على الخط من جهة خطية الاستثناء المستوعب والاملاخ
لا يوجب عمل على قولنا في الخط وحق في الاقرار بغيره من غير عمل ما ذكرنا بالاملاخ الى ان يبين انه لا يوجب العمل

[illegible]

المستطوع

والله اعلم
بما ليس
في القدر
من العلم
والله اعلم
بما ليس
في القدر
من العلم

الاستثناء المستوي بالكل والامان المستثنى منه جميع حتى في غير الاقرار فلا بد ان يعلم في
الاقرار وفي الاستثناء فقط اينه قد علم فذهب وعلى ما ذكرنا في هذا المقود لم يلزم الاقرار او غيره
الاظهر لغيره لو قال جت هذا لا يملكها الاطباء بانه دهم لم يحقق الايجاب لان الرجوع عن الايجاب
قبل كماله جائز وهو مخصص للرجوع وايضا المقود تابع المقصود والقصد هنا في الرجوع ولكن في كل
الامر في القول كقناية قلت فيه يكون ذكر المتولين لكون الايجاب فيه علميا فذكرها ما لا يكد
فيصدق الرجوع بعد كمال العقد وكان الاشكال في الايجاب اينه اذا كان الاستثناء بعد المتولين
ولكنه امون الا انه ياتي في الخلاف حيزا من وقع ولذا اكتفى بغير الخلاف للواحد في قوله
من طلق ثلثا الاثنا مطلقا يكون منها في المواقف مقصود ومن العلم علم الاستثناء فقط ونحوها
فيقال الاشكال بما له في القول علم ويجوز تخصيص اكثر الى دقا ومن واحد في الاثنا الاخرى بل في
علمه الى المحققين من الأصوليين بل من العلم نسبة الى علمنا ومن قبح انه الحق في العلم بما في
الغنية ويجوز الاستثناء الاكثر من الأقل في اختلاف الامن من دروسه في القوى وان حبل وان كان
سوى في الاكثرية او الشبهة على تأمل اذ الخلاف في اكثر من الضعف وجوابه بغيره من
الاعمال او الوقتين كمن من قبح ان الاول افضا اشراط كون الباقي اكثر من الضعف في العلم
وجاهزون الأصوليين والمحقق في المعارض افضا قال العلم ان الكثرة قد تفتقر الى جدي في الاستثناء
فان رجوع عادة ان يفي له على ما لا لا تفتقر وتعين وضفا وهذا ومن غاية المماثل في التفتق
بما تفتق في كسنة الأصوليين من جواز تخصيص اكثر ولذا يطرحون الايات والامور المتعارضة في
هذا التخصيص كما هو بالاعتقاد ولا على الابنية ونحوها من الاستدلال ويبحلون في جميع الاستدلال
بما يتجلى بعد هذه الاثر في من مع كونه من اساطين الأصوليين في عصرنا فان الاستدلال بانه
او مؤا بالاعتقاد بعد ذلك يمكن حملها على القول من حيث خرج اكثر المقود منها على هذا القدر
فليس من غير ويكون الاجماع على الاستدلال بها في مثل ذلك فينبه على كون المراد بالاعتقاد
المعتمد بالرفاء بها كماله في الاول في زمان الخطاب لا علم وقال العبد في دفع القدر فيها يرجع اكثر
بانه خلاف الاجماع بين العلماء وطريقهم المسلوكة بينهم بل يختلفون بينهم في ذلك لانه من جهة
القياس في محل النزاع والوقواق في التحقيق بين الجمع بين الاماين بفضة الميراث في الالف واللام
في العقود للعلم والاشارة الى جبر الحق المتداول في ذلك الزمان المعهودة المنصوص في كسنة
نحوها في الالف واللام ويجوز لان الامور من خاص كل عقد الاول مع كسنة التخصيص في المتداول
لما عرفت في من عند تخصيص اكثر الحق في نفسه ولذا انما يفتقر المماير في الجمع بين كلامهم في ذلك
وفي باب الاقرار الى انهم غفلوا في افتقار اعتبار علم في الأصول من جواز تخصيص اكثر من جواز

عكس في الاصول كلامهم في استعمال العام في الباقي فلم يجوزوا خروج الاكثر لعدم وجود المعلنة
وفي باب الاقرار كلامهم في جرح الاستثناء وحيث توقف على استعمال العام في الباقي بل يكون
نحو الجرح في الاسناد واستعمال الحق في الجمع ونحن قد ايدنا ما جرحه الجمع بينه في القول
واوجهها بنا على ما اعتزناه من جواز وعده وضاحته جرحه في الجواز في كلامهم على ذلك
الجواز في مقام الضاحية والبالغة فان بنا كلام الأصوليين بالاصالة كلام الله المبلغ في
الخلق على الجواز فلا يجوز لك التكم بغير النص بل الاصل هذا في كلام من قبله عليه ناستدلال
الغنية وغيره على الجواز بغيره ان ينادي ليس لك علمك سلطان الا ان انتقل من الغنى
فانتم قالوا كانه من الجرح في غير ذلك لا في غير ذلك لا في غير ذلك لا في غير ذلك فاستدلى
من جرحه المعارض من والمخلصين اخرى ولا بد ان يكون احدا من اثنين اكثر من الامر بمحصول
كون ذلك التفتق مخصصا لاجزاء الكلام على هذا المثل فان الضاحية والبالغة امران اضافيان
تختلفان بالاضافة الى المخرج او على غيره في غيرهم وارجح من ذلك الوجه كونه شعبة او
ما لا اصل له اذ هو في الاستدلال في الكتب كيف واداب كتاب الأصول من ارباب كتابها المخرج ايه
غالب او موضع المسئلة كتاب الاقرار وكلام المنه هنا ضيف لغيره لانه لما نشأ ثم الجرح الاول في
قوله ذوى القربان ان يش مع ما صدر عنه في كتاب الجمع قد خرج في كتاب الاقرار في قوله
هذا الكتاب اي كتاب الاقرار على علمهم بل كلامهم في الباقي على ما في ذلك من الجرح وان
قال فيه فلو سئل هذا القول الى القول بان شرط كون الباقي اكثر من الضعف في من وان لا يفتح
مواضع في الجمع بين كلاميه اذ كلامه في الجمع كان ضافا في الاجماع على علم تخصيص اكثر وهذا
في الاجماع على صحة ويجوز وقوع استدلاله مع شدة القول به باقراره هنا لا يوجب الجمع بينهما قطعا
فان كان حاله ذلك مع ابتلاء كثره الجرح في الدين والفرع والافتقار الى كل منهما سبب في
امثال هذه المسئلة والرجوع الى مظهرها واولها لتمام الفتنة فكيف يقال لباقيين الذين اكثرهم لم
يكونوا شيئا من القدر ولم يتولد الحق ما ذكره وان كان الحق مع هذا عدم الضاحية للغير وتفتق الكتاب
بما اذا كان جرحه في كل مكان في الانسان الامانة والامانة الى ان استثنى اكثر من جرحه
كذلك بان اذا استعمل الواحد والآخر من غير من غير ما ذكرناه في الذين ليس بل كل سائر الايات
والايات اذ كل اياتهم فيه تخصيص اكثر في حال واجبة جديده وانما جرحه في قوله في كلامهم
والصحيحين اينه اول دليل على عدم ضاحته ان علم صدره من في علم غيرنا ولا من حاشا ما الى
ايضا دليل عليه ولكن بنا الاقرار على عدم صدق الاقرار على ضاحته ان اقر به في المطعون فيه بل ولذا
لواقره لما بعد له بالعلم او بالطلاق لتخليق بالثبات ويجزها بحكمها عليها فلا تفاوت بين الاقرار

المبتدأ الباطن هو الاول بحسب الاقتصار عليه والثاني انما يخرج عليه لو كان محييا وامام مع الباطن فلا
يصور الاستثناء منه فكيف يكون ذمنا له فيجوز ان يقال ان المشتق منه لفظ ما بينهما واللفظ كالمشتق
فيلزمه درهم ومختصا معا فيلزمه درهمان لان ثلثة الادريهين في مقام درهم اذ هو الباقي بعد
استثناء الادريهين من الثلثة فيكون هو المشتق من الاول بالثلاثة فيلزمه الدرهمان وتنجيز
ان المشتق والمشتق منه كلام واحد لا يتم اوله الا باحق فلا يعبر عن مشتق الاول من دون اعتبار
فقد على عشر الادريهات يكون الحكمه بثبوته هو العشر الخارج منها درهم لانه حكم بثبوته فيخرج
العشر ثم حكم باخراج درهم منها لان ذلك يقتضي كون درهم محكوما بثبوته وبعده وهو ثلثه
مع انه مقسم لثلاثة عليه يكون هذه الكلامه على ثلثة الخرج منها الثلثة الخارج منها واحد
لا اثنين وعده حجة الاخراج في الاول لا يستلزم عدم الاستعمال في الموضع وقوله فيسبب لا يلزم
حقيقته وان كانت باطله فليكن كذا بطلان اخرى وفانما قلناه ونظرا في المبادىء من الكلام ايضا
فقوله فيحق الثالث في غاية الضعف والاستثناء من اثنين اي من الكل المحجور عن ثلثه
الدرهم ايضا كانت محسبنا صحيحا وعندها انما ثلثه فيحق في حق ذلك لظواهر الامارات
عليه كقولنا هذه الدار لبيد الا هذا البيت وهذا الخاتم له الاضطر وهذا التوبل له الا كذا وهكذا
ومنع بعضنا ثلثه في لانه يخرج جناده ولا يعود ولا نأخذ الا في العيون كان ناصلا على ثلثه الملك
فيها فيكون الاستثناء رجوعا في كلامه الى الذين نظرنا فيهم واولا له هذه العبد الا احدا فله
التعيين لانه مجام لا يعلم الا بتعيين فلو ما اخذوا واحدا فخال هو المشتق قبل ولين له لكون
الا حلالا او اقامته اليه على انه احد الخوف لا هذا وهذا له لا احدهم ولو قال له على عشر الادريه
درهم بالرفع فزعم المشتق لان الرفع صفة محذورة وقد حقق ابن هشام في الخطة كما حكمه لا يشرط
وقوله بعد جمع وعلى من سيوبه لو كان معناه رجل لا يربط لفظا وحكم من الفاعل انه اذا قال له
عند عشر الادريهات فقل له بضعه وان قال الادريه فقل له عشره قال وسن ان الخطة
في عشره موصوفة بانها خارجة وهم واذا كونا الاصفية قد ثبت من المشتق فالاصل اطرا والاطرا
لها وهو غير فلا حاجة الى الاعتناء بغيره من الخطة ولو قال له على عشر الادريهات فقل له
بدرهم اي ليست صفة هنا ولا حيزه الذي يكون المشتق بطلان ليس له عندى عن الاستثناء بل يفتى
لان الاصل في كون الاستثنائية بدخ الاول والرفع بدخ الثاني لان رفع المشتق مع كون
المشتق منه مذكورا انما يكون في الاستثناء من غير الوجوب فرفع المشتق دليل على كون المشتق مغايرة
يكون الدرهم بثبوت لان الاستثناء من المشتق اشارة وكونه لفظا يكون لصيرته في حيز
من المشتق لان رفع دليل على كون المشتق منه موجبا وهو لا يعقل الا لعل فقد يكون حيزا في حيزا

قد اختلف من بين علماء الفقه في اشتقاق
الادريه من درهمين او من درهم واحد
فمنهم من قال ان الادريه مشتق من درهمين
ومنهم من قال ان الادريه مشتق من درهم واحد
وقوله في الخطة كما حكمه لا يشرط
الادريهات فقل له بضعه وان قال الادريه
فقل له عشره قال وسن ان الخطة في عشره
موصوفة بانها خارجة وهم واذا كونا
الاصفية قد ثبت من المشتق فالاصل
اطرا والاطرا لها وهو غير فلا حاجة
الى الاعتناء بغيره من الخطة ولو قال له
على عشر الادريهات فقل له بدرهم اي
ليست صفة هنا ولا حيزه الذي يكون
المشتق بطلان ليس له عندى عن
الاستثناء بل يفتى لان الاصل في كون
الاستثنائية بدخ الاول والرفع بدخ
الثاني لان رفع المشتق مع كون
المشتق منه مذكورا انما يكون في
الاستثناء من غير الوجوب فرفع
المشتق دليل على كون المشتق مغايرة
يكون الدرهم بثبوت لان الاستثناء
من المشتق اشارة وكونه لفظا
يكون لصيرته في حيز من المشتق لان
رفع دليل على كون المشتق منه موجبا
وهو لا يعقل الا لعل فقد يكون حيزا
في حيزا

على مجموع المشتق والمشتق منه هو بطلان المشتق الخارج منها درهم ليست على درهمين بل اذ
بالاشتقاق اللفظي قد ثبت من المشتق لفظا واللفظ ولو قال هذا الدار لبيد وهذا البيت لبيد
له والفتوى في اوله على ان لا يلاحظ منها ما ثمة او استثنائية او غيرهما فيلزم مغايرة الاستثناء
وهو الاستثناء في القبول بالاضلاف احب بل ولا اشكال في ذلك قال فانا الكلام في مدة
هل هو الاستثناء او امر آخر وقال في بعض النسخ ان الكلام في الخلق هذه الاشياء ونظائرهما
بالاستثناء حقيقة او حكما حتى على قريظة الاستثناء من عرفه بانده اخرج ما لا يراه اذ هو لا
واخرجها فاذا كانين بالاستثناء لفظا لا واخرجها لكونه في حكم الاستثناء من حيث ان الكلام لا
يتم الا بالحق والمقربة هو ما عدا البيت من الدار ونظائر بعض الاصوليين عرفه بانده
الاخراج بالا او باو باكان مثلا في الاخراج ليدخل فيه هذه الاشياء ونظائرهما انتهى وانما خبر
بنيان في ذلك لكون الفرق بين المشتق وغير المشتق في كلامهم حتى انه مر عن بعضهم
وعدان فلو ان في هذا قول بعضنا بعد له على عشره واي عاقل يفرق بينه وبين حطة
واستثنائية ونظائرهما وباني ثلثه المشتق في له هذه الدار لبيد او غيرها مع تنجيز
جملة من التلخيص بان مننا كونه محجورا عن الاخراج كما في الاشكال في قبول فوجب للدرهم
باني اصفى ان يعرف وليس ثناء الا ما ذكره هذا من المبادئ لاصبنا الاصل في التعيين
في شرح قوله ولو عزاه الى سبب متع عادية في محط قول كل من قبل الاستثناء او في حصة
على الاقرار هو مقبول وكذا في حصة ايجل هو مجموع غير مقبول وبطلان ان كل قيد يكون مظهر
للقيد او بيا نالما له من حاله او كيفية من كفاية ولا يكون سائلا لوصفها بحالها او بغير
ثبتت في قوله اللفظ هو يتم للاقرار ومقبول وكل قيد يوجب سلب شي منها بثبوته في ظم
اللفظ هو مجموع غير مقبول ثم لما نرى هذا الميزان عاقلنا لاجتماعهم في شرح قوله اطلاق
بالادريهات والمكيل في رجحانه وجعلنا الميزان ما حاصل ان كل قيد يرفع اصل الاقرار ولا
اوجبه فيرجع وكل قيد يرفع المقرب هو من مقيده واذا ظاهرهم هنا عدم الخلاف الصحيح في
قولنا اذكر كونه قربة على القيد في الدار واداه بعضها فلا بد من ميزان ثالث اذ علم كلامنا
كانا خفصا بالقيود وكلامهم هنا يفرق في قوله الجملة المشتقة اجم ويشكل الامر بل لا يكون اجمالا
واما اذ الجملة المشتقة فجميع المنازعات ولا مائز فيها وما هو جملة الاشكال هذه قوله لزم
ايلا اذ اجمع كونه من اقرار باطال القول المشتقة فكيف يقولون الجملة المشتقة التي ليست فو
ومضت له غير على اللفظ ان يفرق بان الاقرار يرفع الاقرار كذا اوجه او ما عن فيه يرفع
بعض المقربة فالميزان الثاني يشمله حيث فقوله وفي هذا البيت الاصل في رفع الجزء من المقربة بل دفع

لقول له وياتي برفع بعض الأجزاء وكل كان كذلك فالأصل فيما يقبل القول صدق الرجوع من
الأجزاء عليه وكل كان كذلك مطابقة بل لئلا ما قيد من العمل بالمدلول المطابق للصدق
هو صدق لعدم الرجوع وبين الأجزاء التي هي صدق الرجوع معلقون المطابق الرجوع
لغير ذلك والاستقلال التام فإن جميع قوود المقابلة المتأني بالاستثناء كان أو وصفا أو
غيره وكلها كانت مع انهم المطبق على طرح الأجزاء والأخذ بالمطابق فالحيزان حج للقول كل
قول يرفع بعض المقابلة أو يرفع بعضها كان أو يرفع الرجوع كل قول يرفع الأجزاء أو يرفع
كلها أو بعضها أو قدر من الأجزاء بالاستثناء المستوعب برفع الأجزاء لا يرفع المقابلة مع أنه
منه ومعه ان المطابق في بعضه محسب لا لئلا في صدق عليه الأجزاء بعد الأجزاء أو
حيث كل من سمع ان الأجزاء بعد الأجزاء لا يقبل وان الأجزاء مع قوود المقابلة يقبل لا
دور في الأول وسن عده رقيقا وثمن من المقابلة حتى يثبت ذلك في صدق الأول فكلما
منه حتى يحكم بقوله بعد قضاها لئلا في استعجاب القول واما الزيادة من الأجزاء
بالمقابلة وان كان الأضاف مع عده فذلك عده أو قناع المحاب عن وجه المدعى كما هو حقه ولا
مطابقة التناوي له كما في حيز المطابقة بل هو احب في المقابلة أكثر اختلاف أو اختلاف التناوي
ولا اشتراط بالمقابلة فيها منه فكل المقابلة التي وملاحظ كل من وغاية التدقيق في
الرفع والرفع والقول في جميع الأجزاء المقابلة وان كان الميزان الذي ايداه بركه ملاك
المقابلة وادناه الحسن الموازين من عده حتى لا يرفع ولا يخفض في موارد هو صدق المقابلة
غاية الظهور ان لا يرفع من ادوات الاستثناء بطريق على عشرة سوى وهم او ليس ولا
او عدل او ملاحظة او ماعدل او لا يكون او غيرهم بالضم في الجملة المستقلة المقابلة لئلا
قبلها لئلا في بطريق اولي ولو وقع المقابلة وصفه كان عارفا لان امره غير ذلك كان
كما هو بعد لا فاذ قال عشرة خرج وهم بالضم لا بالاستثناء او لا استثنى بالأفعال لا
لوجبه الضم في رفع في مثل ذلك ان كان لا يستثنى بل يكون وصفا في الرفع ولكنه ان
كان عارفا بالانفراد العربي والألزامه للرفع لان مثل ذلك به الاستثناء عارفا ولا يلاحظ العمل
الاعراب كذا في نحو ايته وظهر ان الأصل في خبره لا هو الاستثناء واول عراب كان الا ان يثبت
علم الحكم بالانفراد وفي اشكال حيث ان القانون العربي على العربي الطبيعي هو الأصل والقوى
من لسانهم وتكلمهم لا العكس منه فظهر انه لا وجه لضم بصيرته بالعلم الا ان يثبت انهم من الزيادة
بجملتها فخصنا بالرفع لئلا على الضم للعقول ونحوها فانها امرها يترصد في اهل اللغة ايته
بالفرد يادركون الأصل ايته عده المدعى والفرق يظهر في قول القول بالبين فكل المدعى يقبل الجمع

الا انه لا يرفع في المقابلة حيث ان الرفع من على المقابلة في صيغة العلم وقدر في الاستثناء كله الا ان
عادة يجب لا يرفع ان كلامه انما يرفع من الأول او رجع وهكذا فلو خير الحال والمقابلة في
القول الكلام كما في قول ايته قال من ابن عباس هو اذا لنا خبره هو وهو صنف ولا يخفى هذا المقابلة
بالاستثناء بل جميع المقابلة والحق انهم لا يلاحظون المقابلة في عكسها كان هو لم الاحباب ويذكر
مكره ايته وبل الاشتراط فكل المطابقة والالتزام في الامكان في فاد صدق الرجوع على المقابلة
الظهر واضح عرفا من صدق التثنية اذا انفك عدم انفصال التثنية حيث ان الرفع في الكلام الواحد
او واحد بسيط ولذا شاع في كلام الاحباب ان الحكم لا يثبت من كلامه حتى ياتي بجميع قوود
الاستقلال ايته شاهد بمفهوم المقابلة منفصلا وبالعكس فانه في هذه الحالة العالم ايته لا يكون
غالب البطل او الهم والخطا في قوله لان التثنية ايته جاز كالانفصال والابن خبره قول علم
ودعوى له والخطا في قوله لان التثنية ايته جاز انما يثبت انما يثبت انما يثبت انما يثبت
الابنية او البين على خلاف المقابلة وكيف يقبل المقابلة عليها بل يثبت انما هو المقسم هنا ومنه
يظهر ان المقابلة ايته مقبول مع احديهما اذا كان محتملا كما يظهر انما يثبت انما يثبت انما يثبت
فان تأخير البيان من وقت الحاجة ليس عدهم كالمقابلة في الانباءيات لان فقهنا تداونا
وعنا لئلا استقلال حال لئلا في المقابلة معلوم ان المقابلة ايته بالاعم لا يغلب يكون المقابلة
ايضا طبقا بالرجوع الذي هو الغالب في المقابلة ولا اقل من الزيادة والوقف فاذ انهم في قاعدة التثنية
وغيره يقول الرجوع بعد الأجزاء بعض على المدعى ويخرج الأجزاء على المقابلة ولما اشياخ المقابلة في
الغير لا يرفع فيرد ان كان نعم العلم بهذا الغير طول من زمان المقابلة فان قال ان يثبت
الأضغما ليكره على ولكن على سنة الاضغما ان يرد وجب القول والرجوع في قاعدة خبره المقابلة على
من اذ مقتضى ذلك انما حارة في واحد الجهر ان سببا في خبره اما ان يثبتنا وقولك سنة
مقتضى ان يثبتنا في خبره انما يثبتنا في خبره انما يثبتنا في خبره انما يثبتنا في خبره
الرفع في خبره في خبره انما يثبتنا في خبره انما يثبتنا في خبره انما يثبتنا في خبره
في خبره من سنة في خبره فالتثنية في خبره فالتثنية في خبره فالتثنية في خبره
مقتضى ان يثبتنا في خبره انما يثبتنا في خبره انما يثبتنا في خبره انما يثبتنا في خبره
لا يلاحظ الرفع في خبره في خبره انما يثبتنا في خبره انما يثبتنا في خبره انما يثبتنا في خبره
الميزان بكل الطرفين بالاستثناء وقابلت ايته في خبره انما يثبتنا في خبره انما يثبتنا في خبره
ان يرد اصل ما يلاحظ الطرفين بالاستثناء على كل الطرفين في خبره انما يثبتنا في خبره انما يثبتنا في خبره
هذه التثنية في خبره انما يثبتنا في خبره انما يثبتنا في خبره انما يثبتنا في خبره

الرجوع وعدمه اذ مقتضاه ان الرجوع مخصص في الاقرار واساؤه على درهم بعضهما من
 الخزانة لا بل درهم ومكنا ليس له رجوعا كما ان كل استدلاله على صحة باعتباره اهل اللسان و
 الاستعمال في القول ان علم القول في الاستثناء وعن ابيهم حتى الاستعمال فيلزم من ذلك ان
 دوهم بل الاستثناء المستثنى من اهل اللسان بلعون لاجله المستثنى منه واساؤه لاجل
 كما معنى وهذا القدر من الحق ابيهم حتى وتربط عليه وصلة من اهل اللسان بل قد عرفنا
 معنى من مقتضى قاعدة اهل اللسان قول المناقب المقتضى ابيهم لاجل اقام الامن في ذلك
 تأخير البيان عن وقت الخطاب فكله من مقتضى هذا لبيان الرجوع والاقرار واساؤه ان كل
 هذه لما اظهرنا عليه فيما من قول الجمل المستدل ان كانت بقوله الاستثناء فان يدلي البعض
 البنية اولى منها بالقول لانه استقلاله فالاولى في ما ذكرنا والاعويل نحو ما من استصحاب
 خال قول الاقرار وقبوله وعده صدق الرجوع عليه اصلا مع عدمه فقل خلاف في قوله ولكن
 ياتي منه عدمه قول دعوى غير اختيار لكونه مفضيا الى دفع الاقرار واساؤه لبيان بقى في الجدية ابيهم
 في ذلك هو وجوده ولكن يقتضي عدمه قوله بالنسبة الى الرجوع من سائر الجهات لا يفي في قوله اما
 لوقال له هذه الدار عارية او سكنى فيه فظهرنا من كونه دفعا لمقتضى الاقرار واساؤه
 ببل ومن جهة اخرى انما في لغة العرب من تعلق انه مع تعليله للقول بما روي في اللغة جزر
 بالعدو هنا محلا بانه لا يراه حتى الاستعمال في اللغة في صحة في الاقرار كما لا اشك في صحة
 فيه ومقتضى مكان نزوله منزلة الاستثناء كما لجملة المستقل الحق وخرج كونه دفعا لمقتضى
 واساؤه لبيان فعدا لا منعنا ابيهم والاستثناء في قوله جازا جازا كما ما هو متروك بل هو
 في مثله ابيهم لا بعد جواز لولا فاعلى صدق الرجوع معه كما هو الاظهر في العجبة من تعلق ايضا
 حيث تلبس في قوله ولوقال له هذه الدار تلتها او دفعها فبها استكمال عدان على من التنازع
 في صفاته انه جود بعد الاقرار وان يدلي البعض بجمع في اللزوم ولذا لم يمتدح عدو القول بما
 اليه من القياس على الجملة المستقلة حيث قال صاحبان عدو القول ليس بشي لان استعمال لفظ
 الاقرار في بيان مع وجوده السابق من التحقيق جاز كما في الاستثناء وفي له هذه الدار وهذا البيت
 في فان القدر من الدوام للجمع فاعلها فيما عدل البيت بما ذكرنا العشر حقيقته في العدة
 فاستمالها فاعل المستقل جاز ونحو ذلك وان قد يقتضيه دليل آخر ذلك فانك قد عرفت ان هذا
 الكلام جاز في سلكك الذين ابيهم عدايات الملك ناسا اهل واولى وهو تقييد وما ذكرنا
 باعترافنا في ذلك ان هذه من عدمه اشقا له في ذهابهم لاجل اقام الاقرار والليل الرابع
 له على نفسه فبنيته او قصته منها خصاله لم يقل قوله في القضاء ابيهم ونحوها لا خلاف

اخره فكله لا يخرج باقراره فكله لا يخرج هذا كذا قد يمتدح في الحان بل احسان تقي وذلك بعد ان قال
 في الثاني ان قول ابيهم لا خلاف له بالملك مع حيلولة بينه وبينه باقراره الاول بعد كون في
 قلعت قياس على الخارج والاقرار بالمعصية من الاول ابيهم اقرار بالملك له فاعلها اليه كما يكون
 الثاني رجوعا ابيهم فلا فرق بينه وبين ما هو عليه وهو قولى لولا الفرق بينه وبين ما هو عليه
 حيل الاقرار بالثاني بقوله الاستثناء فان الاقرار بالمعصية من ابيهم من الاقرار بالملك
 للمعصية والاعيان وكل مركب يجوز استثناء احد جزاءه عنه فبذلك يجوز هذا ابيهم مع انه لو قال
 عصبت منه الا انه ليس لك لاجل اخره وعرفنا فبذلك يجوز ان يكون في الجملة المستقلة عنه ابيهم ولا
 فالفرق بينه وبين قوله هذه الدار لربى وهذا البيت منها الى ابيهم بخلاف عصبت منه بل
 عمر او قوله بل لعمري فانه كما الاستثناء المستثنى من قول على الاقرار وتكفي قياس عليه
 هذا اقوى وحق فيحكم بالملك ابيهم فيكون قولنا ثالثا في المسئلة وهل يجوز له الدفع الى
 المعصية منه الاظهر انهم حيا لفرقه على الحق كما قد عرفت في ما بدأنا لالين و
 الصار من المدعي للوك لا في بحر حيث باخذونه لعمري ثم يردونهم عنها اذ فيهم على الامانة
 وان منع للمالك فيه استصحابا بانكم ما قبل المبيع ثم يجوز العدة ابيهم الاحتمال الضمان وتكون في
 واللفظ انما يجوز فيه حق للاشهاد وعن رضا العنبر الان في ان هذا الاستثناء غير ان الا
 فان المعصية منه الاشهاد على الدفع لا على الملكية فالرفع في الملك بحسن الادل واجب في ذلك
 الا ان يثبت المعصية منه الاحيان ونحوها او اذها القاصصة فان قد روي في الروايات انكارها
 لان تكليفها ابرأ منه من العصب ودفع ضمان اليه فلو لم يقبل اقراره لما اكسبه من ذلك
 نعم لو ظهر كونه بالقبض او غيرها ضمن وقول ذلك لوقال له انك من بعض من عرفت فانه لم يرد
 الذي يرد من لعمري على شكال علم في جعل الضمان في متلوع ابيهم كما هو الما اخص به او لا يكون
 فيه ابيهم مثله اذ وجه الاستكمال ان له بقر ارجع بالملك وان الاقرار بالمعصية منه يقتضي رجوع
 اليه فالتحان له والاقرار بالرد وهذا ابيهم بالامتنع اقرار بالملك وهذا الوجه يعيب جاز في الجملة ابيهم
 وقد جاز القدر الرابع منها ابيهم في تقي والحق لجملة على الاستثناء لعمري ما قلنا المشاك لا يرد
 كالاستثناء الاقرار بالاثان له يرفع مقتضى الاقرار بالامتنع كما لو قال له هذه الدار بغير حق فبذلك
 اقرب ما يحصل من كلامه وتقي ان الدليل من طريق اللسان استعمال القولين وعرفنا من حيل ابيهم
 جاز جاز في تقي الاستثناء بعد عده ثابتة الكلام لا باطن يجوز الرجوع للفرق فيما ذكرنا في ما روي
 اليه ومقابل الاصح استعماله من مقتضى الرجوع عن علم الاقرار ومقتضى ان لا يرد المبيع هو
 دفع اصل الاقرار فقط دون ما قد طامر ارجع المعصية من قوله لفرق بين الرجوع في الملك والفرق

الرجوع

تكونه دعوى السقط بعد الثبوت بالافراز ونقص حرم اليك على المدعى بقوله الاما او
بالعدل واليقين ولا يمكن تنزله منزلة الاستثناء اذا اشتغال الامر بيقين البراءة عنه بوجه
حتى يصح استثناء ما منه ولو قال ان عليك مائة فقال اقول عليك منها حتى بالاقرب كان في حق
وعن الاصابع اية لزوم التحسين خاصة لا المائة لاختلاف قوله فيها ما يدعيه اى من انه يوجب
لا من مائة كانت على واد اجاء الاختال بطل الاستدلال بحق البراءة فليس وان كان الاضافه
بلوغ هذا الاختال بطلان تلك فكيف بالظن والاعتراض في حق اية بانه يفهم منه كون المائة عليه
عند الطوارى كقول ومعه فقد ظهر البراءة على ولو قال غلبت منه الفرض وهم من دعي اومن ^{وذكر}
عنده ما ذكرنا على السبب ادعى ذلك وعنده الذين والود يفهم من الفرض بعد الاختال بل
قبوله والاختلاف انما هو على دعوى اخرى وعلى الذين والود يفهم من المائة الى المال لا على
الزمان وكذا لو كان الفرض على دعواه في الخبر فانه باق في النقصا تخرج من بالاختال فما
طال وجبا الحكم برده اليه ثم اقامة الحجة او الاختلاف في شأن الخامس لو قال على المدعى من
خبره ومن يرد من بيع مائة بل قبضه والنقص قبل القبض من البائع فليس على شئ اوله
فلا يجب على دفع الثمن الى ان اقبضه او من بيع فاسد او قبضه حتى يرد من رده او قبضه او قبضه
به على اني بالخيار والخيار في عقد الثمن بعد كونه في حصة فلا يرد على كونه في حصة
شروط في ارض الثمن والكل لا يخلو في حصة كونه في حصة هذا الفرض على القابلين اية فعلى المدعى
يكون دعوى خياره فيها مثل دعواه في البيع وعليه مضافا الى ان انكار قبض المبيع اية ليس دعوا
التمس بل دعوى رده فلو كان يكون المقسم من لزمه الالف لم يقبل رده في المسقط لزمه
فيكون انورا وعلاه قبل المسقط لاسل المقصود بوجوب رده بخلاف في غير من بيع او قبضه كما
اذا حصل من الاقرار وسقطه يكون او كلام اجيبين كقول بل عليه الاجماع عن كون وكذا اذا
لم يقبل مطلقا لم يخلو الاختال في اية وغيرهما من عيارات الجماعة بل عليه الاجماع من كون العامة
عن بعض الاجل مع انه قوي فقبيل خبره ان حكمه عن بعض العامة اية بانه لو قال ان كان ذلك
من شئ غيره فخرس فظننته لا رما الى ما يمكن العمل بذلك وقد فرجت دعواه وكان له تخليط
على نفسه ان ادعى العلم بالاستحقاق ولو قال لا اعلم الحال خلف على علمه العلم بالفساد ولو لم يكن
ذلك لاني في المقام لم اختلف الى دعواه وعن المقدس بل المبالغة قال لان الاقرار يوجب على القابلين
فقط لا يتوقف له بل يرد في ولا يوجب عند الظن وغيره ويصح فيه الاختال وان كان نادر ولا شك
ان جعل اعتقاده بزمرة الثمن بما يعتد به الاشياء وبالجملة مع ان كان الاختال بالزمن رضى ولا
يصل لغيره لغوا بعضا ومنه انما يعتد به في شكل الحكم بالزمن محرم ما يعتد به للاصل والاعتد

قد هو كاترى في غاية القبح ان لم يخطئ الاجماع على خلافه كما هو القبح فيهم كيف يشاءوا
الاجماع مع انه مرسل لا شرعيهم يقبل دعوى ليس بالخطأ دعوى بالاضارة دعوى على اية
فلا بد من قبولها قبول غيرها بطريق لدنى وايضا ان اخذوا الاجماع من اطلاقها فيهم
كما هو مخرج بعض خبره عليه انه ليس في ثلاث اجابات لانه لا يقبل كالمسقطات ولما انه
لا يقبل دعوى اخرى من غير الزمور او الخطأ او الاقرار بمثل هذا الخبر وكلا وان اخذوا
من تنج كمالهم في باب الاقرار بغيره عليه مضافا الى ما مر في دعوى الخطأ ومن انهم قد استدلوا
هنا اية في شئ مخرج له اقبضه محلا بضمهم بان للاختلاف ان يخبر باق في منه لم ياتى و
هذا القابل كما ترى بآراء على دعوى له يقطع بكونها واجب قبولها وياق في اية الحاقه على
قبول دعوى الاقرار بالخبر ودعوى اية على المدعى بالاعتراف في شئ اية يقبل دعوى
عدها العلم بالقبض اذا امكن في حقه وقال اية وجه الاقرار بالدين كالمدين فلو قال للمدين
الدين على من يدعيك واسمى الكنا بغيره وادعى اقراره قبل يجوز كونه وكذا عثر في الاول انه
والاجماع واقع في غيرها من العيارات التي لا يحسمها العلم فالجواب من ادعى الاجماع مع هذه
على عدها القابل لم يطأ او في بعض الجوارح مع ان بعض القابلات كالمدين علق حكمه بالمسقط وتقبل
بالوصف ثم جعل ماخذ الاشتقاق فلهذا الدور كونه مسقطا فلو وجد منه حصة اخرى لا يخلو
الاجماع على ان قبضه من بين الاتصال والافصال اية بهادى بان المقسم من القابل هو الذي
لزمه من مقادير الاقرار بدون حجة اخرى عليه سوى كونه من متبانه كما هو الحال فيما يقبل من القابل
فالمقسم من عدها القابل اية عليه كان لا يملك كيف لا وقول دعوى عدها قبض المبيع ومضافا اليه
او الاختلاف او غيرهما من المقدم مع اليقين وغيرهما مع الاتصال من صفة بآراء تعتبر المتكلم في كماله
والسنة وبها الرضا بهم كل يوم وكيفية مع الاتصال فجميعهم هذه الدعوى مع ما مر في دعوى
واحدة الى بل على ان المقسم من القابل وعليه ما عطفه لا غير وظنى ان العاقل لا يقبل فيه
وهذا لم يلاحظ فيلما يخبر اخرى من اليقين او اليقين على الاختلاف في دعوى عليه وعلى المدعى
الاقرار على القابلين فقصوده ان الاختلاف مقابل وان كان نادر لم يسمع مع حجة اخرى لا الاجل كونه
من مقادير الاقرار والاعتراف باليقين وعدها القابل بالدين في الاقرار كاد ان يكون خلافا في
فقط ان دعوى الاجماع المقدمه ذات من قبل التسليم والاعتراف على اية في الاستمن من فوضوا ذلك
مطم المقصود من ادعى ما شتهر به من الاصول الشرعية من حرمه ان الفرض به وغيره
ومن مخرج الى ضد بوق في الاجماع اية بان من المكن ان ياخذ من ليس فيه المترض لا كونه ما يقبل فيه
المدعى غمقا بالاقرار وكان هو بمن مستجلبا الى ما لفت كاسحت والذين نادر هو يابى

تنبهنا من ان علته عند التقبل هو صفة الرجوع وان الرجوع والافراز قد يختلطان بل والاولا
 القول بوجوه الفهم وتاكيد اعلها ما قلناه لا بد ان يجلل احد من هاتين وان قد عرفت من ان
 ما من رجوع له فوافقه للرجوع الى المفضل فبذلك لا يخلو ان لا يخلو ان من وقت الخطا لم يرد
 الا قوله فاما ما استوفينا هذا الاجماع فاما بالتحقق فله وعليه بالاستثناء انهم يردون الرجوع
 عليه وبعضهم ان في الفهم تحريف الفرق بين الاستثناء وبين لا بل فحينئذ يقولون الاول دون
 الثاني الى ان النجاء الى التثبت بان من التفرع عبارة عن احد ما لفظ التفرع وناجيهما لفظ التفرع
 مع استثناء الواحد فاما في التفرع عن التفرع انما هو غير بان دعاء بغيره فلهذا في قول
 عثون على الميزان الذي ابداهنا ومع هذه كلها فالفرق على الجمع على المفاضلة في مقام الاستثناء
 وان اختلفت الحال في مقام العمل فمما دون الاحتياط في مقام الاستدلال الاحتياط في مقام العمل
 ولو قال ان من يفر من جهة العمل فيلزم قطعاً ولو قال من جهة الفرض لزم بغير قطعاً والفرق
 ان العمل من امله من اجل والفرض من اجل ما لا يستلزم التفرع من جهة العمل بل من جهة
 الجمع ومنه ولكن في العمل انهم يجب تخصيص القول بصدقه صدقة الفهم لا بد منه كان مثلاً ما
 فبما لا يستلزم ان كان في صدق انهم وفي الفرض من جهة الاستقلال عن التاجيل فان ضحك باللائحة
 لم يقبل الا بعد من قبل الموقبل منهم ثم صرحا بقوله في الفرض انهم اذا استدلوا بالاول الى عند ذلك
 والافاضة لا يستلزم ان قد يرد على الاول في العمل بالفترة التي لا تستلزم التاجيل فيغير التوقع فيه
 ولو قال ان يفتي بجوابه او كلف بجوابه لم يقبل فحينئذ يفتي بجوابه على ما قطع به المتأخرون كما في من
 متوقفاً منه ومن ان اليك يكون بالتحديد وبدون يكون فحينئذ يفتي بجوابه كنية العمل والافاضة
 المقدرة لا بد ان يفتي فيه انهم والفرق بان الفهم يقبل في الفهم وهو دفع للاقرار في الاستقلال
 منقطع بقوله في التفرع لا كلام مع انما انهم يقتضون الرجوع فان سلم عند التقبل في التفرع انهم فلهذا
 مع ان اليك يقتضي الفهم وغيره والمالك الى المذهب وفيه فحينئذ يفتي بجوابه كنية العمل والافاضة
 كانت مقبولة كونهما بزيادة الاستثناء فالوصف بطريقه في ذلك يكون وهو بغيره فبما في الفهم اصله
 بخلاف العمل لا يستلزم حينئذ التقبل من غير شخص ثم ظاهراً هنا فحينئذ يفتي بجوابه كنية العمل والافاضة
 فبما في قوله بعد وصرف في التفرع بعد ذلك فلهذا الفصل في غير ذلك الا على الاحتكام كما اشترط اليك في
 التفرع انهم وان ظاهراً بعد وصفاً والى هذا والافاضة كان من ان في ذلك من غير فلهذا
 ليجتمع مع الفهم في اليك كما قاله في احد انهم ولو اذ الفهم بالعربية وبالعكس وكذا سائر باب
 القلت والاصطلاحات ثم قال لفتنا كما ان لا يفتي بحت دعواه ولا فلا ولا من ان العمل على
 القول الامع القطع بعد فلهذا لا يفتي كما اننا اخبرنا في القطع بعد الفهم بالاستثناء بفتح

الذي يفر

الى هذا التفرع ثم نقول ان الاصل في العمل الامع القطع بالعلم لان العلم من حال بل في لسان ان لا
 يعرفه وهو ليس وخرج انهم كما مرجع فلهذا لا يفتي في ما يظهر من الفهم لان العلم من حال العمل
 انهم ان لا يكتم الا بما يفر قبل الحكم والفتن بين الاستثناء وبين عدمه ومن وجه والرجوع الثاني
 لان الفهم من حال الحكم بل ان العمل انهم لا يفتي به الا بعد علم وهذا احتجوا بذلك لا يستلزم
 الا ان يترجع الاول بالاصل حيث لا دليل على صحة هذا الظاهر اذ انما ثبت بحجة الاجماع هو في
 اللفظ اي الفهم بالارادة واما العلم بالواقع او الموضع او الحكم او الخاطبة ومعنى الحكم بما
 ما حكم به فلا دليل على تحريفه من الفهم الا ان يرد على عدم العمل واطراف الدليل الذي انما هو
 حجة الظاهر في الاجماع فانه مطرد في جميع اقسام الحكم بالتركيب في التماس على ما يرد من ان
 حله على جهاد ما جاز جميع انما العلم به عليه ولو زودوه بعد العمل بل لا يردون ان العلم
 واليه في الاصل انما استقر على الطريق فحينئذ كان ذلك الاصل بخلاف هذا الظاهر في العمل
 الى ان يعرف ذلك الحكم بغيره او حصل القطع عليه وهذا الى خلاف الاجماع ثم تلاصقوا بغيره
 عند النزاع فقط فينبذ من قولهم بغيره ما في ذلك خلاف ما اتفق عليه في قولنا لا يفتي
 او اليك على الخلاف فتقدمه انما كان قولنا في العمل والفرق وهو بغيره في قوله لا يفتي
 او افضل لان عندنا من قوله بغيره على ما يقبل بغيره بالخاص سواء صدق المالك ان لا يفتي
 عليه في قولنا بغيره ان يفتي فيها الحكم او بغيره على هذا الفهم في قولنا بغيره في قولنا
 ففعله ولو اذ في المالك انما يفتي في القول بغيره مع اليك بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره
 المعصية لان الاصل في العمل الصيانة لا اذ انما يفتي في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره
 محمود على جهاد انما والمالك فيجب تخصيص الفهم في ما ذكره انهم به وليت شعري كيف يقولون
 عن اصالة العمل الى التفرع كونه واصالة العمل اليه صاحب انهم صرحوا الامس في قوله بغيره في قوله بغيره
 يتقدم قولنا المالك اذ ارجى في الفهم او الخصم في الفهم بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره
 واليه يفرغ انهم في الفهم في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره
 فقالوا لعل كانت حدى بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره
 انما كانت وديت بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره
 النزاع في بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره
 ليرتد المالك من جهة لا قبل هذا النزاع فلهذا في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره
 للفتن في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره
 لان الذين يفتي في ذلك لا يفتي من الفهم وبنظر مثل ليس فاما ما يفتي بغيره في قوله بغيره في قوله بغيره

لكن ربما اشجع كالحجج التي هي والاستغناء عن عقلهم اذ من الذي من الواضح ان اليد لا تنفع
اقامة البينة على كونها معدا ما خرجت لا سيما في طرق اول بل من في ذلك في
باز تجزئة العمل بالاستغناء مع انساب الشخص وقبيلة الانسان لا يعاديهما ما يورث اليه
التي يترد لو كان المنسوب اليها اكثر من غيرها في الشهادة ولو كان محبوا ناجزته كما لو كان ميتا وغير
وجوبه بالبحر لا حلال ان يصدق فيكرهه بل يصدق في ذلك من من يخلص في المنهج فكلما اظهر
مراعاة الشك وهو الظن المتناهي اذ تعلم انه في كل ان مجرد الاستغناء لا يقع من حقوق الله
بغير كنه الغشابة اليه اذ اضاها او اقيم اليه المصلحة على الغشابة والنزول لا على الغشابة
للكذب في الشك بالافتراد او البينة المطلقة كما ذكرت او القدر فاقض ان كل من قال في
وقوله له ان الله الثابتان شخص لا ينقل الى غيره من غير في بين ان يصدق في المطلق
بكن به منافع لما قاله الشهادة وكان في ذلك في من ذكره وبذلك من الحق بالغير عا هذا وكذا
ما يدل على الفرق بين استغناء واليد وعلة ذلك الاستغناء في باب لا نافي بين
كالغير من كونه في ذلك في الحق الحق كونه في ذلك في الحق ما ذكره في خلاف بل اجماعا
الاف في اخر كما ياتي مع الدليل على كل ما بين كان الاول ايض من قضائيا فيلما يجمعها
ان جهة العلم لا حصل بغيره ولا الدار كما اشهرها ما الثاني فلان الاستغناء في غير ما كان العلم
بينما يقول في دعوى اليه واليمين في مقابلها في الاقرار كما ان كل من الاستغناء ظاهرة
في ان الشك في سبب ثبت لا ينقل ولا يغيره وان اظهر في ذلك في الاقرار من الاقرار واليه
او الخطأ او غيرهما ما لم يرضوا ولكن في غير ذلك في ذلك في هذا الجمع ونحن نعلم انه قد تقدم
الاقرار ثم ونحن في غير فقيه على الجواب في بين اما الدليل على الاقرار فالمستفيض من الاقرار كما
اليمين في ذلك في الجواب في بين اما الدليل على الاقرار فالمستفيض من الاقرار كما
من اقراره وليدته وفي الاقرار في اقراره بل يولد ثم فهاه لزمه وشرا الاول في غير سبب والاقرار في
احدها اذ اقراره بل يولد ثم فهاه لزمه وشرا الاول في غير سبب والاقرار في
لرب ثم اشترى من ذلك والعلم قبل باب في الاقرار في بين من بين الله قال في غير في بين
ادعى جنان ان اقراره انه يصدق من ماله في ذلك في دعواه ويصدقها بل بدل على الحد في في هذا
المستفيض الاخر في باب في الاقرار في بين من بين الله قال في غير في بين من بين الله
ادعى في دعواه في الاقرار في بين من بين الله قال في غير في بين من بين الله
الفاصل في الاقرار في بين من بين الله قال في غير في بين من بين الله
مثل هذه البينة ومجده بل في غير منها ايض مستغن للفظ الزور والوجوب والقبيل وغيرهما كقولهم

الوجه الذي ذكره في غير منها ايض مستغن للفظ الزور والوجوب والقبيل وغيرهما كقولهم

فان كان ذلك

اذ انظر في الجوان وجب اليه وقوله نعم ان القابل اذا وكل ثم قام عن المجلس فامر ما من اجل والي
قائمة في بغير العمل بل المصلحة في اكد من اكد ايض اذ هو مطلق في طول ان بان فيمكن
تقديم له ما يولد في دعوى من غير خلاف في حق ما كالتصريح استقر فيكم الى حجة ما بعد في كل ما في حق
مثل كل من في حله واوله في ذلك حلال في حق في غير ما يبينه وكل ما طاهر في حق في كل ما في حق
ايض كان ذلك ما يثبت على معناه كعم في حق في واطر في حق في وانا الاصل بل الله فطعا على تقديم
الادعاء في القضاء عليها ولا لما قام القضاء في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
الاصحاب عليه لا بد ان يكون كان لا اذا اقراره في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
لذلك العروة وكان الاقرار في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
الربا واستا القضاء في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
يا في في الاقرار مع ان اقراره في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
الاقرار كان في حق في الاقرار مع ان اقراره في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
مثلا ونخرج عروا في الاقرار في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
سماح مثل هذه الدعوى في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
وهو في الاقرار مع ان اقراره في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
والقيد في ذلك في الاقرار مع ان اقراره في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
اعدها في ذلك في الاقرار مع ان اقراره في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
الاف في ذلك في الاقرار مع ان اقراره في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
بعد في ذلك في الاقرار مع ان اقراره في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
وان لو كان من اقراره في الاقرار مع ان اقراره في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
الى في ذلك في الاقرار مع ان اقراره في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
استحقاقا في الاقرار مع ان اقراره في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
مهما عروا في الاقرار مع ان اقراره في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
الاول في الاقرار مع ان اقراره في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
في ذلك في الاقرار مع ان اقراره في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
تقديم في الاقرار مع ان اقراره في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
والاول في الاقرار مع ان اقراره في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء
المرجع وثانيه ان الاقرار في حق في الاقرار ايض كل بل مع الاقرار من بناء

لا يتبع من نفسه ما يخرج من الحق لا يتبعه العاد والمضمار على ما يتبعهم المبدع وعون من نافع ولو لم
 فواستحق لا يجتنبه هذا كله في الاقرار بالصادق واما البينة فلا يشترط فيها ان يكون لها حكم البينة
 والعلم فاذا اقر به الدواعي او غيرها لا يثبت له حصة المقر به فرائها من دون حاشية اللفظ
 اليين حق لا يتبعه على هذه المقتضى الى غيرها للقيح به بقوله ولا يتبعه التوازي ولا سائر احكام
 النسب الى غيرها احكاما ولا هذا الاصح الاصل في بينة كالا حجة في قيد لا يثبت له الا الاول اقراره
 الثاني حصوله ظاهر في الاقرار بقدره على ما ثبت في المخرج عموما لان شموله ظاهر في الاقرار ايضا
 عن عدله قطعاً وعليه اطلاق الصحيح العلوي فبينة وكان ان اقر بعض الورثة ما عدا ما لم يثبت
 وقال على ما من اقراره حجة فهو شرك في المال ولا يثبت نسب فان اقر اثنان فكل الاثنان يكونان
 بطنين به وبغيره في الميراث معهما ومثل جميع الحمل المتقدر ومثل الحملين جنينهما من امره اليه
 وقال لاحدهما صاحبه استلحق مفرها بالذات ثم اعتقها ومكنا مفرها بالاحكام ثم ان احدهما مات
 قال لغيره لا اقر به فان فكل جمعا من الاحكام من غير فصل خلاف ولا استكمال قالوا بانه لو
 له ودية فهو دون له فيقبل اقراره في النسب وان فسادا معطيان بانه ينفخ عنهم من الاثر
 احكاما وكم انهم لو اقر احد من نسبهم يكون اقراره على القرينة اولا ان هذا الفصل لم يشر اليه
 من المثبتات لغيره فيكون شرطه في اقراره في غير الاقرار بغيره وثبت لها ولا لاحدهما قبل الا
 وهو منافق لا علاقة في ذلك الا حاد وكونه في حال حيته اقراره على القرينة تنقض فيناه للورث وبها
 فان كل من لم يقبل اقراره يثبت له بغيره شهادة به ايهم اذ علق الاثر فكانت حاله حين علمه الصادق
 اقراره على التوازي فالبينة تكون على قدر ما يقع اقراره وكل شهادة غير نفعها في الاقرار بغيره
 والا خلاصه في الاقرار به وتابا انه مستلزم لا يتكافؤ به الجواب في ذلك الاقرار بالقرينة والقرينة
 حقيقة في التناهي لا في الاستيلاء فالقرينة والقرينة في الاقرار به حاله في ما لا يكون الا بغير
 التماز وهو بدون القرينة غير جائز وثالثا انه منافق لا طاعة له على ما قول في بؤته النسب برجل
 وامرأة في ذلك حاله بان متعلق بغيره لا وان قربت عليه بالقرينة فان هذا هو كارتى على هذا
 اقراره اليه جميع المثبتات متناقض ولو سلم فليس الاقرار بالنسب بمقتضى اقراره بل هو ما لا يثبت
 فيقع القادرين من ما يدل على قول الاقرار كل احد بالقرينة ختم على المخرج على عدله قبول ما يدره
 القرينة الاقرار به بحد مصلح حيث ان النسب بين حيث هو عاين مصلح له اقراره بمقتضى القرينة خلا
 من جميع القبح فاما ان قيل القرينة في اقراره بغيره وبقي الدليل بالنسبة الى سلبها بتلك الاقرار
 وجا اننا اليه من كون الاقرار بها احكاما من الواقع قطعاً وانما اقراره في الواجب قبل الاقرار بغيره وانما
 انما جازاها بغيره لوقوع احد باق من الاموال الخيرة فانهم لو خيلوا في تقديره على غيره ولا

في الجور

على الملكية وليس من الاقرار بها ظاهرة ولا اقراره بالتعالي قد علموا تقدم الاقرار بالحق
 على اليد الامتعة وعدم تقديم اليه في اقراره على اليد الامتعة انهم بان الاقرار بغيره
 دون اليه في المصلحة مستلزم لغيره الاحكام كالا شك في قبولهم على اصل في اشتراط المصلحة
 في المصلحة بعد المخرج بانه معارض بقاعدة اخرى وهو قبوله قول له في ذلك ان سلبا من المصلحة
 فان مقتضاها قبوله الاقرار بالقرينة حقيقة حال الصغر فيجب عليه الاقرار لان يدفع الاول
 بلا يثبت به النسب الصحيح العلوي المتقدر ومسا على ما من من عدله قد علم في الاقرار في القرينة
 المخرج والتوازي في غيرها يوجب الامر بالاحكام الى فصار من غير الغفلة للعامة علم ان الثانية اوضح
 من غيرها بل يختص بكل مورد من حيث اليد واما حاشية الحمل والى ان يرفع فروع من اقراره النسب
 وقد علم الاحكام على ان لا ينفذ وانما اخرج الاثر في الاستلحاق في غير الثاني ان لا ينفذ بها
 ذكرنا من عدله سلامة الاقرار من المعارض مع ثبت نسب لغيره قبل اوجابه بل هو الجور والتمسك
 مع عدله التوازي الاقرار فان ثبت عدله التوازي ومسا نسب في المخرج ثبت النسب في المخرج كاصح به
 اقراره لغيره في النسب به وثالثا بغيره وسجنا الله اذا جازت بابها او بابها معها الفرض
 به واذا عرفت فاه وكان ذلك في حق من عرفوا بالابن الا ان مقرب بذلك ورث بعضهم بعضا
 في جميع حيل المعاملة فان مفهومه انه مع عدله بغيره عاينها معا اذ عدله اقرارها معا لا يوزان
 ولا يصح عقل الصيغة لا في اقراره فيجب ان لا ينفذ اقراره لغيره حقه اسم الى ان يبلغ وان شئ
 هو عند سوا مات قبل الموضع او بعد اقراره وان امكن ان ينفذ به اسم اليه المخرج
 وعنده ومثل سائر احكام الاقرار ولا يثبت اذ لا ينفذ بها بالاحكام الا في الاقرار بالقرينة
 اليه هذا حيث انهم يشكون في قوتهم غير المقر من المقر بغيره اقراره بغيره ويصرون في مخرج كما
 عرفت بان النسب ليس الاقرار به وثالثا اقراره احد الولد من خاتمة ولا يثبت فيها بآثار القرينة
 نسب في حق المقر لغيره الاقرار ولا في حق المقر بغيره نسب بغيره نسب واما حاشية قوله الاقرار
 بجميع ما تقع بها فاذا اشق بعضها المقتضى اقراره وبغيره ان المقتضى متاوان اقراره بجميع اليه لا يدر
 لما من من عدله فيشر الى الاعتقاد بان الجمع بين المتناهيين والتفكيك بين المتناهيين لا يثبت
 في المصلحة فورا الاضمار من اقراره وعوان بناء الشئ على التمسك طابق التوافق الا اذا
 الدليل على المتناهيين دون الاقرار به لم يعمل به بل هو طرح الدليل في المصلحة وهو حرام الا في المصلحة
 سبب صحيح الصحيح العلوي المتقدر بلا يثبت نسبها فانما في بناء النسب في الاقرار بالقرينة والمخرج
 والتفكيك ولا شك ان على الامور المضبوطة والاستيلاء العلم من الاستيلاء والمقتضى المخرج
 حاشية الموجودين اذ الاعتقاد بغيره ينفذهم والقرينة بغيره ايضا اشاق في هذا من بل يثبت بها

المقتضى

القديم

بغيره

فصيب لم يضره فان افترقا لم يضره ما في يد ابيه التي هي من الوارثين وهو ان كان
 زوج لثلاث اولاد اعطاه ربع ما في يده لا نصفه لزوج مع الولد ولو لم يكن ولد اعطاه النصف
 لما ذكرنا من ذلك وجوب عام من الاقسا على اخذ ثلث من نصيب لم يضره الزوج المتقدمة
 والزام للمنفعة الاشارة على ما مر في الاخذ من من المقتضى ان قد ينزل ما هو من الزوج
 او النصف وقد ينقص هذا الاقسا لا يقصود الا من ينزل في الولد في الارث سواء الزوجين
 الاولاد او احدهما او الولد مع عدم الولد يخصه في الاقسا في الارثين ومعه يقصود
 منها اومن الولد وحده ان احدهما الزوجين لم يضره الولد للدين ولهما معا الدين والزوج
 لا يضرهما في ذلك فلا يجوز اخذ ثلث من ثلث في صورة الزوجين مع ما في يده ما فضل من نصيبه
 مع الزوج ولا يبلغ ذلك نصفه ولا ربعه ولو كان المقتضى في الاولاد وضع النصف سواء كان
 امرا لا ولو كانت الامه مع الحاجة في الدين فلا شيء بدونه بدفع ما فضل من نصيبه المقتضى
 ولو كان الولد مع ما في يده ما فضل من نصيبه مع الزوج فلو ان المقتضى في الاولاد وضع
 في يده ربع الشركة وهو ان يرد من ربع ما في يده وكذا لو افترقا لا يضره معها ولو كانت
 له يده ربع الشركة يعلم حكم الاقسا في الزوجين وغيره في يد الارثين في يد المقتضى بالدين
 الزيادة من الزوج او النصف فلا ينقص منها واحدا ما مر على حاله وبين جعل هذا على الزوج
 الاشارة والاول والثاني ان اكثر من امر الا انه جعل في الزوجين جلا والزوج اعطاه
 في كل واحد من المستحقين مع ان الاشاعة في المواظفة للاصول اذا اختلف في المال المتنازعان يكون
 ما حصل من الجميع الشركة على هيئة الشركة وما عثر في اعيان الجميع على ذلك السنة في هذا الظاهر
 في حق ولانهم فان اقترن زوج احدهم لم يقبل لانه لا يكون في شرع الاسلام زوجان فان اكد
 اقترن الاول ثم الثاني فهو ما وقع في الاول بتفصيل فتدبر بلا خلاف في قوله باعتراف الاول
 المال بين الثاني وهو يثبت لغيره مجرد الاقرار والكذب المسموع من كلامه لا يصح الثاني
 فلا يضره بدونه لانه لما اقترن زوجة الاول نفذا الاقرار بكونه وارثا وحكم بمقتضاه ظنا اقترن
 احدهم كان الاول بالامر مخرج في شرع الاسلام لغيره مجرد الاقرار به او انما يملكه كالانسان يستحق
 هو اكبر منه في الاقرار به فكذلك ما ارثا بالاول بالحل على المدة اكد اعطاه في الاقرار
 الاول خلافا للمذاهب الاخرى في الواقع بين الممنوع الخط والزوج على ظاهره فان دعوى احد من الزوجين
 جوى عقد نكاحها لغيره على وفاء لاشهاد من قبله من اولاد او قضاة الزوجين واليمين واليمين
 ودعوى طائفة ما في بلائهم وضوها ما لا يحصى كلها متفانت شرعية فلم مع انها تقبل مع اليقين ولا
 تقبل دعوى الممنوع الخطا من ثم لو ثبت امتناع فهو يفتقر الاقرار الاول في الشرع على ظاهره ولا يصح

وانه باق قول هذه الدعوى بعد ثبوت القيس وجوه وعبر ثابت بل ما معنى دعوى الخطا
 واليمين ونحوها مضافا الى ان الاصل في كلا الاقرارين المصدق كذا قال جماعة في الجراح على المقتضى
 ومبايعا بعض الامكان فالجرح كافي في حق ذلك انه يضمن مطلقا ان لم يظهر كلامه تاويله محتملا
 في حقه وفي سن اضمن بعد التوقف في المسئلة ولو قلنا بالفرع في اقراره كلامه بترديه اياها وقلة
 الاول ثم ما منت فخلت ندمها الزوجان وكان من يمكن في حقه الاستبناح لا قريبا القبول
 انجز عليه ندعى لمن كون ظم الاصل بخلافه فترقب من دعوى الاجماع على خلاف الاجماع
 وان ادعى اليقين على طبق كلامه في المقتضى وما ذكرنا بضمه في قولنا انما يمكن في الاقرار به
 بعد الولد او بوارثي بعد الاصل بطريق على فلو ادعى الاول العلم بالولدين او لا خطا
 في التخيير اما العلم والعلم بحكم الشئ او التخيير كان الثاني على علمه اولا بالاقرب قبل ما بالدين
 كما هو مقتضى خلاف من يصرح بكونه في فظان المقدمة او باليقينة كما توبى انما وقد تفرقة
 هنا بعض من يخطى راجعنا ما نفا من قوله مع اليقين من ادائه الى موت الاقرار غالبا
 قال ولو كنا ابتداء الاقرار مجرد فطرق الاحتمال لجل اكثر الاقرار انهم ماله كما قلناه الى ذلك
 فتصير اكثر في خبايا الاقرار بل فينا كل دعوى وما يعسر اليقينة عليه كالمسودين او كذا
 ابتداء الاقرار مجرد فطرق الاحتمال ولو اقر بوجه الذي لولده اعطاه ما من ما في يده ولو خلا
 الولد اعطاهما الزوج وتفتقده بغير علمه فان اقر بوجه فان صدقة الاولى اقتسما والاخر
 نصفه الخلف الاولى من حصته وقد عرفت ان ليس كل من الوارث بدفع ذلك علمه ولا
 يفيد ولو اقر بانه اعطاهما الثلث فان اقر بوجه اعطاهما الزوج على تقدير الكذب فان اقر
 بخامسة لم يفتنا اليه على انكاحه كالاقرار بالزوج الثاني والاولى بالحق فلا يملك
 في المصنف على المعاد لو اقر بالجنس فخرج القامسة بالفرقة ولا يقين من الحق
 ولا يخرجه من المقتضى بعد المقتضى الا فالقائف كالمقتضى على حال واحد واطلاقا لا شكلا
 من مقتضى الزوجين عن اطلاق عدم القبول ثم وما هنا الذي لم يقدرا فتان القول مع الجرح
 منها ولكن اسئلة منها فيه وتوقفه في وقوع بين الاطلاق وبين التفصيل بين الاطلاق والاكثار
 كلاما يائسا في قوله فان انكح احد الزوجين عرسا الى القامسة ربع الثمن والزوج لكونه جونا يائسا
 المزبور لا يرق ان لينة ثمة ايضا الى المصالح بقرينة جهة الشبهة عند ظاهره ولو كان
 بالزوج دفعه بقت نصيب الزوجين لغيره سواء نفاذوا ولا لا لان اقراره لا يفتقر من اولاد
 الاذالك لا يجمع لرافع الا من من الاصل من الامراء اعطاه الدين لانه واحد نصيب الدين فان
 اقر بغيره من المقتضى منها او من الامم صدقة الاول او الا من من الاصل لم الا من من الامم اليها

فهرست وروايات ان الامم في الاول
 وكونها في الاول وكونها في الاول
 وكونها في الاول وكونها في الاول
 وكونها في الاول وكونها في الاول
 وكونها في الاول وكونها في الاول

ثُمَّ لَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ هُمْ أَكْثَرُ وَأَصْحَابُ الْمَدِينَةِ لَبِئْسَ الْفِرْقَانِ الْيَهُودَ الَّذِينَ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّا بَيَّنَّنَا دَلَالًا لِلْأُمَمِ وَالنَّاصِرِينَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشَيْءٍ مِنْ الدُّنْيَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْيَمِينِ أُولَئِكَ هُمُ الْفَرِيقُ الْفَاضِلُ

الزيادة ولا تذهب الفضة ولو اقرضه اى بالبيع منها احداهما

وفى ثلث مافي يد على المشهور وعلى الاشاعة الضف

ولا اعتبارا فيه بقصد قولنا لا يخرج من الابواب

تلك ذبب لما ذكر لكن لو حذف في كلا

الفضيل وكان عدلًا شاملاً

المفاتيح على التتبع

ولا فلا تروا امرئ مني في حاله على حاله

قد تم الحمد العاشر من الحمد الحادي عشر في العقد الرابع
في الرضا بالله

في لوفيا يا اوسم



